جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة ماجستير

التخصص:نقود مالية وبنوك

تقنيات تغطية المخاطر الإئتمانية في المؤسسة المالية المصرفية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(1999-2009).

من طرف

قطاف عبد القادر

أمام اللجنة المشكلة من:

- علاش احمد	أستاذ محاضر أ، جامعة البليدة	رئيسا.
- هلال درحمون	أستاذ محاضر أ، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا.
- منصوري الزين	أستاذ محاضر أ، جامعة البليدة	عضوا مناقشا.
- للوشي محمد	أستاذ مساعد أ، جامعة البليدة	عضوا مناقشا.

البليدة،فيفري 2011.

ملخص

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم وسائل التمويل و منحه يتطلب الكثير من الإجراءات و الضمانات، فهو يحتاج لدراسة مدققة و مفصلة قبل اتخاذ القرار لمنحه من أجل العمل على التقليل من المخاطر الناجمة عن القروض، وذلك لصالح التنمية الاقتصادية بالدرجة الأولى من جهة، و من جهة ثانية لحماية أموال البنك من خطر عدم التسديد.

تشمل المخاطر التي تتعرض لها البنوك في مجال منح الائتمان المصرفي تلك المتعلقة بالمقترض من حيث مقدرته على إدارة أعماله والوفاء بالتزاماته ،والمخاطر المتعلقة بالضمانات من حيث قابليتها للتسييل في آجال مناسبة ومدى تعرض قيمتها السوقية للانخفاض ،بالإضافة إلى التعرض لمخاطر التركز سواءا بالنسبة لحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل الواحد أو الممنوحة لنشاط إقتصادي معين ،والمخاطر الخاصة المتعلقة بطبيعة نشاط المقترض وما قد يتعرض لها النشاط من رواج وكساد ،والمخاطر المتعلقة بالمناخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد إلى غير ذلك من المخاطر المعروفة.

كما يعتبر موضوع إدارة المخاطر الإئتمانية من أهم المواضيع البارزة والثقافة المصرفية الجديدة في العمل المصرفي على المستوى العالمي خصوصاً في أعقاب الأزمات المالية والمصرفية في عدد من الدول في العالم خلال السنوات الماضية ، مما أدى إلى الاهتمام بأسباب هذه الأزمات على المستوى المصرفي الدولي لمعرفة أسبابها وطريقة معالجتها والبحث عن سبل تجنبها وبالتالي تفادي الوقوع في الخسائر المحتملة والحد من ظاهرة الإفلاس لهذه المؤسسات المالية المصرفية.

أما الواقع العملي للبنوك الجزائرية فإنها تستعمل طرق كلاسيكية (التحليل المالي)، في تقليل المخاطرة الائتمانية لكنها تبقى محدودة وفي هذا الصدد هناك طرق لتقدير مخاطرة القرض يجب أن تدخل حيز التطبيق في البنوك الجزائرية مثل: طريقة التنقيط، طريقة التحليل العصبوني ،طريقة رجال القرض، .....وغيرها من الطرق الأخرى التي تساهم إلى جانب التحليل المالي في تقدير وتفسير المخاطرة الائتمانية وإدارتها بشكل يقلل من حدتها وان القضاء على مخاطر الائتمان المصرفي كلية أمر مستحيل، لذا وجب على المؤسسة المالية المصرفية اتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية معا في سبيل التقليل من حدة المخاطر الائتمانية.

شكر

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا على إنجاز هذا العمل.....

أتوجه بالشكرإلى كل الأساتذة على ماقدموه لنا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي.....

أتوجه بجزيل الشكر لأستاذي الدكتور هلال درحمون الذي أكنّ له كل التقدير والاحترام على التوجيهات والملاحظات القيّمة التي أفادني بها طوال إنجاز هذا العمل.....

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على الملاحظات القيّمة على هذا البحث المتواضع.....

كما أتوجه بالشكر كذلك إلى كل من ساعدني ولو بالشيء القليل في إتمام هذا العمل المتواضع وخاصة:أستاذي محمد للوشي وشارفي ناصر وزميلي بلعباس نابي سيد أحمد.

أرجو من الله عز وجل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ولله الحمد والمنة، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى اله وأصحابه أجمعين.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أهم مؤشرات قياس المخاطر	47
02	مصفوفة تصنيف مخاطر الائتمان	51
03	متغيــرات النظــام المقتــرح(نموذج Sherrord)	53
04	تصنيف القروض حسب خطورتها	53
05	معايير أخرى لتصنيف مخاطر الائتمان	54
06	نموذج لتصنيف القروض المصرفية وفقا لمستوى المخاطرة	55
07	إحصائيات عدم الالتزام للمقترضين المنقطين ب11	65
08	معدلات التصنيف الصحيح لطريقة القرض التنقيطي	74
09	أهم النقاط المعتمدة في تطبيق طريقة نقاط المخاطرة	76
10	التصنيف الصحيح لطريقة التحليل العصبوني	78
11	تقويم العامل المالي لطريقة رجال القرض	79
12	يبين مختلف النسب المالية المستخدمة في عملية التحليل	86
13	معايير استخدام نموذج Argenti في تقويم المؤسسات	94
14	يبين العوامل الرئيسية لفشل المؤسسات	95
15	أساليب التحكم في مخاطر الائتمان المصرفي	105
16	طرق التقييم المالي للمشروع الاستثماري	120
17	نتائج تقدير معادلة التنقيط للمتغيرات الكمية	129
18	توزيع المؤسسات حسب العمر	131
19	توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني.	132
20	توزيع المؤسسات حسب نوع النشاط	132
21	توزيع المؤسسات حسب نوع القرض	133
22	نتائج تطبيق طريقة القرض التنقيطي	134
23	تقويم العامل المالي في طريقة رجال القرض	136
24	تقويم العامل الإقتصادي في طريقة رجال القرض	136
25	تقويم العامل الشخصي في طريقة رجال القرض	137
26	نتائـــــــــــــج طريقة رجال القرض	138
27	مستويات النقاط والمعايير المعتمدة في تطبيق طريقة نقاط المخاطرة	139
28	نتائج طريقة نقاط المخاطرة	141

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	النموذج الائتماني المعروف ب 5CS’	26
02	النموذج الائتماني المعروف ب5PS’	28
03	إجراءات منح القرض وتحصيله	31
04	العوامل التي تؤثر في قرار منح الائتمان المصرفي	34
05	أهم المخاطر المصرفية الرئيسية.	43
06	نطاق التحليل الاستراتيجي للائتمان	49
07	طرق وأساليب تقييم مخاطر الائتمان	57
08	ركائز اتفاقية بازل الثانية	61
09	بيان توزيع نقاط المؤسسات السليمة و العاجزة	73
10	أسباب الديون المتعثرة	86
11	عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري	103
12	كيفية متابعة ومعالجة القروض المتعثرة	105
13	كيفية عمل صندوق ضمان القطاع الخارجي	109
14	هيكل البنك الوطني الجزائري	115
15	مستويات دراسة ملف القرض	118

الفهـــــرس

ملخـــــــــــــص.

شكـــــر.

قائمـــة الأشكـــال والجـــــداول.

الفهرس.

الصفحة

مقدمـــة 07

1:عموميات حول الائتمان المصرفي وسياســة منحـــه.

1-1: ماهيـــــة الائتـــــــمان المصرفي.....08

1-1-1: مفهـــــوم الائتـــــمان المصرفي.....08 .

1-1-2 : أنـــــواع الائتمـــــان المصرفي.....10.

1-1-3: أهميـــــة الائتمـــــان المصرفي.....13.

1-2: السياســـــــة الإئتمانية (الإقراضية).....15.

1-2-1:مفهـوم السيـــــاسة الإقـــــراضية .....15.

1-2-2:مكـــــونات السيـــــاسة الإقـــراضية.....16.

1-2-3: العوامـــل المؤثرة في السيـاسة الاقراضية.....18.

1-2-4: وسائل السياسة الائتمانية في تنظيم الائتمان المصرفي.....20.

1-3: معاييـــــــر و إجـــــراءات منـــــح القروض.....24.

1-3-1:معاييـــر منـــــــح الائتمان.....24.

1-3-2: إجـــراءات اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي.....29.

1-3-3: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني.....32.

2: المخـــاطر الائتمانية وإداراتـــــها.

2-1: عموميـــات حول المخـــاطر الائتمـــــانية.....37.

2-1-1: مفهـوم المخـــاطر الائتمـــانية.....37.

2-1-2: أشكال المخـاطـر المصرفية.....38.

2-1-3: أسباب نشوء المخاطـــر المصرفية.....43.

2-1-4: أهم مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي.....45.

2-2:تحليـــل المخاطـر الائتمـانية.....48.

2-2-1 :الركـائز الأساسيـة لتحليل مخاطـر الائتمان.....48.

2-2-2: خطـوات تحليــل مخاطـر الائتمان.....49.

2-2-3: نظـم تصنيـف مخاطـر الائتمان.....52.

2-2-4: طرق وأساليب تقييم مخاطر الائتمان.....57.

3-2:إدارة المخـاطــر الائتمـــانية وفقا لإتفاقية لبازل 2 .....59.

2-3-1: المحاور الأساسيـة لإتفاقية بازل الثانيـة.....59.

2-3-2: قياس المخاطر الائتمانية وفقا لإتفاقية بازل الثانية.....62.

2-3-3: وصايا لجنة بازل لإدارة المخاطر الائتمانية.....66.

2-3-4: موقع البنوك الجزائرية من تطبيق اتفاقية بازل 2.....67.

3:التكنولوجية الحديثة في تغطية مخاطر الائتمان المصرفي.

3-1: استخدامات تقنيات الإحصاء في تقدير وتحليل مخاطر الائتمان.....71.

3-1-1 : طريقـة القــرض التنقيطـــي.....71.

3-1-2:طريقة نقاط المخاطرة.....74.

3-1-3: طريقـــة التحليـــل العصبـــوني.....77.

3-1-4: طريقـــة رجـــال القــرض.....78.

3-1-5: مـزايا وعيـوب كــل طريقـة.....80.

3-2: التحليل المالي لأغراض التنبـؤ بالفشـــل المالي .....82.

3-2-1 : أسباب تعثر العملاء في سداد إلتزاماتهم.....83.

3-2-2: نمـــوذجAltman .....89.

3-2-3 : نمـــوذجSpringate .....92.

3-2-4: نمـــوذج Argenti.....93

3-3: أســاليـــب التحكم في المخاطـر الائتمانية.....96.

3-3-1:الأساليب الوقائية للحد من المخاطر الإئتمانية.....96.

3-3-2: الأساليب العلاجية للحد من المخاطر الإئتمانية .....102.

3-3-3: الصناديق المنشأة في الجزائر من أجل تغطية مخاطر الائتمان.....106.

4: دراسة حالة حول البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (1999-2009).

4-1:تقديم البنك الوطني الجزائري.....113.

4-1-1: نشأة ومهام البنك الوطني الجزائري.....113.

4-1-2:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.....114.

4-1-3:الركائز التي يعتمد عليها البنك في منح الائتمان.....116.

4-2: كيفية تغطية المخاطر المرتبطة بالقرض من طرف البنك الوطني الجزائري..... 119.

4-2-1: تقييم المؤسسة طالبة القرض(دراسة حالة قرض إستثماري).....119.

4-2-2:متابعة مخاطر الائتمان المصرفي لدى البنك الوطني الجزائري .....124.

4-3: إستخدامات مناهج الإحصاء للتقليل من حدة مخاطر الإئتمان المصرفي.....128.

4-3-1: كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي لدى البنك الوطني الجزائري.....128.

4-3-2: كيفية تطبيق طريقة رجال القرض لدى البنك الوطني الجزائري.....135.

4-3-3: كيفية تطبيق طريقة نقاط المخاطرة لدى البنك الوطني الجزائري.....138.

الخاتمة.....144

قائمة المراجع.....149.

الملاحق.....150.

مقدمة

تميزت البيئة المصرفية خلال السنوات الأخيرة بوجود منافسة قوية فيما بين البنوك أو مع المؤسسات المالية غير المصرفية والتي كان لها اثر على أدائها ، بحيث يرتبط النشاط المصرفي ارتباطا وثيقا بإدارة المخاطر التي تعد في صلب الوظيفة المصرفية ،وعلى هذا الأساس تسعى البنوك دائما إلى التحوط من المخاطر والتقليل من آثارها إلى أقصى حد ممكن وهذا بتطوير أساليب وأدوات التعامل معها بكفاءة إلا هذه المخاطر ارتفعت حدتها في وقتنا المعاصر وبالتالي اتجاهها نحو الإفلاس ،لذا بات الأمر مهما في إيجاد قواعد موحدة وعالمية لمراقبة المهنة المصرفية لضبط هذه المخاطر وتحقيق السلامة المصرفية داخل الجهاز المصرفي ،وهو ما تجسد فعلا في إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية.

من أهم المشاكل التي تواجهها أو تتعرض لها البنوك هو توزيع الأموال لديها على شكل قروض خاصة في السنوات الأخيرة التي عرفت فيها البنوك إقبال كبير عليها من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

إن توزيع هذه الأموال على شكل قروض مقابل فوائد والتي تعد النشاط الأساسي للبنوك والغاية من وجودها ، وباعتبار المؤسسات المالية المصرفية من المنشات التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد فان مخاطر الائتمان من أهمها والتي تواجهها والناتجة مع المعاملات المصرفية مع الزبائن والمؤسسات التي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك بتحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو مايساعدها على التحكم أو التقليل منها ولو بشكل جزئي وهذا يجعل من الصعب القضاء عليها بشكل نهائي(المخاطر).

ومن هذا المنطلق تركز الدراسات المعاصرة اهتمامها بكيفية ادارة وتغطية المخاطر الائتمانية والتحكم فيها واتخاذ القرارات الاستثمارية والمالية على ضوء نظم وأساليب رقابية إدارية صارمة تضمن للبنك تحديد أوضح لتلك المخاطر وتصنيفها ومعالجتها بتقنيات مختلفة وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة التي تقود إلى تحقيق أهدافه بصورة أفضل.

ثانيا : إشكالية البحث.

تعتبر المخاطر جزء لايتجزأ من النشاط المصرفي ،وهي في البنوك أشد جلاء وأكثر وضوحا ،وقد استمرت المخاطر في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية ،بل وأصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة ،وهذا التلازم بين النشاط المصرفي والمخاطرة يجعل التخلص من

المخاطرة بشكل نهائي أمرا غير ممكن ،لكن ذلك لايعني بالضرورة عدم إمكانية التعامل معها وفق مجموعة من التقنيات والإستراتيجيات التي تجعل آثارها ونتائجها متحكم فيها إلى حد بعيد .

وعليه السؤال الجوهري الذي نسعى إلى بلورته يمكن طرحه على النحو التالي:

ما هي التقنيات التسييرية المتخذة من طرف المؤسسات المالية المصرفية للتقليل من حدة المخاطر الائتمانية ؟ .

يتفرع السؤال أعلاه إلى عدة تساؤلات فرعية هي:

1-كيف يتم إتخاذ القرار في المؤسسة المالية المصرفية من قبول أو رفض منح الائتمان المصرفي ؟.

2-ماهي الأشكال الرئيسية لمخاطر الائتمان المصرفي وكيف يتم إدارتها ؟.

3-ماهي الإحتياطات اللازمة لمجابهة مخاطر الائتمان المصرفي ؟.

4 -كيف يمكن لهذه التقنيات أن تساهم في تغطية المخاطر الائتمانية بشكل أدق في البنوك الجزائرية ؟.

ثالثا: فرضيات البحث:

يمكن حصرها فيما يلي :

1- يتم اتخاذ القرار منح الائتمان أو عدمه بناءا على طبيعة ملف القرض.

2- قصور دراسات الائتمان من ناحية وقصور عملية متابعة القروض من ناحية أخرى تعد في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم تعثر بعض عملاء الائتمان وتوقفهم عن السداد.

3- لتفادي المخاطر الإئتمانية التي تحيط بالمؤسسة المالية المصرفية يستلزم القيام بدراسة معمقة وسليمة للقروض بصفة عامة ولطالب القرض بصفة خاصة.

4- عدم تجاوز حد أدنى من المخاطر الائتمانية يتطلب من المؤسسة المالية المصرفية الجزائرية متابعة الائتمان الممنوح وإتباع سياسة أخذ الضمانات وسياسة التأمين وبالتالي حماية البنك من الخسائر الناجمة عن تعثر الـمـ ق تر ضـ ين.

رابعا : المنهج والأدوات المستخدمة في البحث.

من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيات المذكورة أعلاه، قمنا بالمزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي، حيث اخترنا المنهج الوصفي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة المتعلقة بالنقاط التالية (القروض المصرفية ،الإجراءات المتخذة لمنحها ،المخاطر الائتمانية ،تقنيات تغطية المخاطر الائتمانية) التي شكلت مدخلا للدراسة والمنهج التحليلي في يما يتعلق بباقي أجزاء البحث، وذلك بمحاولة إسقاط الجزء النظري من دراستنا هذه على الجانب التطبيقي، من خلال اختيار البنك الوطني الجزائري كنموذج لإعطاء صورة في الواقع العملي عن طرق تغطية هذه المخاطر الائتمانية، وبهدف تقديم أساليب إدارة وتسيير المخاطر الائتمانية .

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الأدوات المستخدمة في دراستنا هذه تمثلت في ما يلي:

1-الاعتماد على مراجع مكتبية متخصصة و دراسات إحصائية متعلقة بالموضوع ، بالإضافة إلى استخدام بعض المقالات المنشورة.

2-استعمال مختلف التقنيات الكمية المتعلقة بالتحليل المالي.

3-استخدام أسلوب التحليل والتعليق على مختلف الأشكال والجداول، بالإضافة إلى استعمال برنامج SPSS10 في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي مع الطرق الإحصائية.

خامسا : أهميــة البحث:

واجهت المؤسسات المالية المصرفية العديد من المخاطر الائتمانية التي ترافق العمليات المصرفية حيث تسببت هذه المخاطر بالعديد من العجز والإفلاس لميزانيات المؤسسات المالية المصرفية وبالتالي وقوعها في أزمات مالية عسيرة والدليل على ذلك أزمة الرهن العقاري الحالية التي انتقلت عدواها إلى باقي دول العالم بسبب العولمة المالية.

وتكمل أهمية هذا البحث في دراسة إدارة المخاطرة في مجال منح القروض ،حيث تظهر هذه الأهمية في تفعيل و ترشيد إتخاد القرار و خاصة عند منح القروض ،بالإضافة إلى تحليل هذه المخاطر الائتمانية ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى وقوعها ومنه التمكن من التنبؤ بها بالإضافة إلى إثراء البحث بالتقنيات التي تساعد في تغطية هذه المخاطر الائتمانية وبالتالي التقليص من حدتها .

سادسا: أهداف البحث:

يمكن إجمالها فيما يلي :

1. تقديم دراسة حول الإئتمان المصرفي وأثر مخاطره على البنوك كونه المحرك الأساسي لنشاطاته،وكذا مدى قدرة البنوك على تغطية هذه المخاطر.
2. التعريف بالأشكال الرئيسية لمخاطر الائتمان المصرفي التي تتعرض لها المؤسسات المالية المصرفية.
3. تقديم التقنيات المستعملة في تقدير وتقييم المخاطر المعروفة لدى المؤسسات المالية المصرفية.
4. التعرف على مدى استعمال البنوك الجزائرية للطرق الإحصائية والتحليل المالي في اتخاذ وترشيد القرار الائتماني وتغطية الائتمان المصرفي.
5. إبراز أهمية الصنـــاديق المنشـــأة في الجزائر لتغطيـــة المخاطـــر الائتمانيـــة المصرفيـــة .

سابعا:دوافع اختيار الموضوع.

لقد أصبح موضوع " مخاطر الإئتمان المصرفي " من الموضوعات الشاغلة للنشاط البنكي وللعاملين فيه بشكل عام، وكذلك لطلبة الدراسات المالية و البنكية بشكل خاص ، وذلك باعتباره أداة هامة للوصول إلى دقة في اتخاذ القرارات الائتمانية وبالتالي تخفيض الخسائر التي قد تتعرض لها البنوك. وعموما فان أسباب اختيار هذا الموضوع هي:

1- طبيعة تخصصنا وهو: نقود مالية وبنوك.

2- احتلال البنوك مكانة هامة في الاقتصاد الوطني وبصفة ادق في مجال منح الائتمان ، حيث أصبحت مقياس لأي دولة بمدى جودة نشاطها البنكي.

3- ورود تقارير رسمية وصحفية تشير إلى ارتفاع عدد المتعثرين في البنوك التجارية الجزائرية والى غياب معايير موضوعية وعلمية في منح القروض دفعت إلى إجراء دراسة علمية بحتة بعيدة عن الأحكام العشوائية التي لا تستند إلى منهج علمي أكاديمي للوقوف على حقيقة المعايير المعتمدة في منح القروض لدى احد البنوك العمومية الجزائرية.

4- التأثير الكبير لخطر عدم التسديد الديون ، ومعاناة المؤسسات البنكية منه يوميا، خاصة في السنوات الأخيرة.

5- المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بهذا النوع من الدراسات المتعلقة بمخاطر الائتمان المصرفي التي تهدد الاقتصاد بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة.

ثامنا :صعوبات البحث.

- صعوبة إجراء دراسة تطبيقية وتعذر جمع القدر الكافي من المعلومات على مستوى البنك محل الدراسة، نظرا لعدم إدلاء المسيرين بالمعلومات الكافية –بحجة السر المهني - هذا من جهة وبحكم عدم وجود العمال المختصيصين في تقديم المعلومات بحجة عدم وجود الوقت الكافي أي كل منشغل بعمله من جهة أخرى .

- نقص المراجع المكتبية المتخصصة في ميدان تقدير مخاطرة الائتمان بالطرق الإحصائية.

تاسعا :مجال وحدود الدراسة.

قصد تحقيق الأهداف المشار إليها سابقا وبحصر إشكالية الدراسة تم تحديد أبعاد الدراسة وضبطها ففي المجال الزمني

تركزت دراستنا في الفترة الممتدة بين (1999-2009) أما البعد المكاني فستنحصر دراستنا على أهم التقنيات المعتمدة في تغطية مخاطر الائتمان المصرفي مع إعطاء الإشارة إلى حالة البنك الوطني الجزائري من خلال طرح بعض المعطيات النظرية والتطبيقية الخاصة بالنماذج الإحصائية في تجنب مخاطر الائتمان المصرفي كواقع حال لهذا البنك الذي يستدعي المزيد من الإصلاحات على المستوى تكوين الكوادر المتخصصة في تسيير مخاطر الائتمان في حدود السلطة المخولة لهم خاصة بعد

طرح تقنيات التحكم في المخاطر لدى البنوك على المستوى العالمي من خلال طرح اتفاقية بازل الأولى والثانية .

عاشرا: الدراسات السابقة:

يمكن ذكر بعض الدراسات والتي تنصب في:

1- دراسة (سمير ايت عكاشة،"تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية"، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة، جانفي 2005). حيث ركز الطالب في دراسته على الطريقة الكلاسيكية فقط في تحليل مخاطرة القرض عن طريق حساب مجموعة من النسب المالية التي تعتمد على التحليل المالي هذا من جهة وتركيزه على بعض النقاط الوقائية لتجنب مخاطرة القرض.

2- دراسة (كركار مليكة ،"تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير بازل "، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة، نوفمبر **2004**). حيث ركزت الطالبة ذكر أهم الأخطار المصرفية وتطرقت إلى الرقابة الاحترازية كطريقة من أهم الطرق الوقائية في تسيير مخاطر القروض ومعايير لجنة بازل على المستوى الكلي ومدى تطبيقيها في البنوك الجزائرية.

3- دراسة (إيمان انجرو،"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض"،مذكرة ماجستير في الاقتصاد،كلية الاقتصاد جامعة تشرين السورية،**2006)**، حيث تطرقت الطالبة إلى التعريج على أهم المعايير المعتمدة في منح الائتمان المصرفي ذكر مفاهيم عامة حول المخاطر الائتمانية وتحليل البيانات المالية للعميل من خلال الطريقة الكلاسيكية (التحليل المالي) فقط دون إبراز كيفية تفعيل دور التحليل المالي في تجنب مخاطر الائتمان.

في حين جاءت دراستنا هذه لتسليط الضوء على جوانب أخرى من هذه المواضيع مثل :

- إبراز جانب مهم في تغطية مخاطر الائتمان المصرفي من خلال الصناديق المنشأة في الجزائر والتي يمكن تعدادها:
  - صندوق ضمان القروض(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
  - صندوق ضمان القروض(القطاع الخارجي).
  - صندوق ضمان المشترك للقروض المصغرة.
- إظهار جميع الطرق الوقائية والعلاجية في تغطية مخاطر الائتمان المصرفي.

وكذا إستعراض مجموعة من الطرق الإحصائية التي تساعد في التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة قبل منح الائتمان.

حاديا عشر: محاور الدراسة.

إن طبيعة هذا الموضوع استدعت أن يتم تقسيمه إلى ثلاثة فصول من الناحية النظرية ، إضافة إلى فصل رابع يشمل الجانب التطبيقي للدراسة. نتناول في الفصل الأول طرح مفاهيم عامة حول الائتمان المصرفي وإجراءات منحه .

لقد تم تقسيم الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث،حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بالائتمان المصرفي والسياسة الإقراضية في المبحث الثاني،ومعايير منح الائتمان المصرفي في المبحث الثالث.

أما الفصل الثاني فسيتم التعرض فيه لدراسة المخاطر الائتمانية وكيفية إدارتها و لقد تم تقسيم الفصل الثاني إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى التعريف بمخاطر الائتمان المصرفي وتحليل هذه المخاطر في المبحث الثاني،وإدارتها في المبحث الثالث.

أما في الفصل الثالث الذي خصصناه لدراسة أهم الطرق الإحصائية في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وذكر أهم التقنيات المستعملة لتغطية المخاطر الائتمانية في المؤسسات المالية المصرفية و لقد تم تقسيم الفصل الثالث إلى ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى أهم الطرق الإحصائية المستعملة في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي للعميل وكيفية استعمال التحليل المالي في تحليل مخاطر الائتمان بالإضافة إلى نماذج التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات قبل حدوث الخطر ولقد وقع اختيارنا على ثلاثة نماذج (Altman ، Springate ،Argenti)وذلك في المبحث الثاني ،أما المبحث الثالث فقد خصصناه إلى تقديم أهم الأساليب الوقائية والعلاجية للتخفيف من حدة المخاطر الائتمانية في المؤسسة المالية المصرفية،بالإضافة إلى ذكر أهم الصناديق المنشأة في الجزائر من أجل تغطية مخاطر الائتمان المصرفي.

أما الفصل الرابع وكما ذكرنا سابقا فقد خصصناه لدراسة الحالة التطبيقية، حيث سنتعرض فيه إلى دراسة وتحليل المخاطر الائتمانية للبنك الوطني الجزائري عن طريق تطبيق مجموعة من التقنيات التي تساعدها على تقدير المخاطر وتسييرها تسييرا أمثاليا وسيتم من خلال المبحث الأول من هذا الفصل إعطاء تقديم عام للبنك الوطني الجزائري، يشمل نشأة وتطور نشاط هذا البنك وكذا هيكله التنظيمي والركائز التي يعتمد عليها في منح الائتمان المصرفي،أما المبحث الثاني فقد خصص لكيفية تغطية المخاطر المرتبطة بالقرض للمؤسسة طالبة القرض وسيتم في هذا المطلب دراسة حالة قرض إستثماري ومعرفة كيف تتم عملية متابعة الائتمان في حالة عدم السداد من طرف العميل .

أما المبحث الثالث فقد خصص لتطبيق الطرق الإحصائية في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي من ناحية التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة.

وفي آخر البحث خصصنا خاتمة عامة تناولت الخلاصة العامة ونتائج اختبار الفرضيات ونتائج الدراسة، وتقديم الاقتراحات وأخيرا آفاق البحث.

الفصل الأول

عموميات حول الائتمان المصرفي وسياسة منحه

يعتبر الائتمان المصرفي فعالية مصرفية غاية في الأهمية ،و من أكثر الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة البنك و المؤسسات المالية الوسيطة بصفة عامة، إذ نجد أن الائتمان المصرفي يقوم في الوقت الحاضر بوظائف عديدة هامة، بحيث لا نبالغ عندما نقول انه لم يعد ممكنا أن تستقيم أحوال الحياة الاقتصادية بدونه.

فعلى مستوى البنوك فان الائتمان المصرفي هو الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك الذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح.

أما على مستوى الاقتصاد فان الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية ،له تأثير متشابك الأبعاد للاقتصاد الوطني و عليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد و ارتقائه.

وللوقوف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي و معايير منحها قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

حيث أنه سيتم عرض ماهية الائتمان المصرفي بالإضافة إلى تعداد مختلف أنواع القروض وذلك في المبحث الأول من هذا الفصل ،ثم التعريج على ماهية السياسة الإقراضية في المبحث الثاني وفي الأخير نذكر أهم المعايير المعتمدة في منح الائتمان المصرفي لدى المؤسسات المالية المصرفية.

1-1: ماهية الائتمان المصرفي :

لدراسة الائتمان المصرفي لابد من تعريفه والتعرف على كلمة الائتمان لغويا واقتصاديا والأسس التي يبنى عليها وذلك في المطلب الأول والتطرق لأنواع الائتمان المصرفي في المطلب الثاني وأهميته على مستوى الاقتصاد بصفة عامة وعلى البنوك بصفة خاصة وذلك في المطلب الثالث.

1-1-1: مفهـــــوم الائتـــــمان(القروض).

كلمة القرض(الائتمان) أصلها لاتيني هو كلمة Créditum المشتقة من الفعل Creder التي تعني اعتقد (Croire)

" جرت العادة على أن الائتمان يمنح فنقول:منحك البنك ائتمانا أي أعطاك قرضا ولا نقول اخذ فلان ائتمانا من البنك بل نقول اخذ قرضا أو تسهيلات ائتمانية.

لقد تعددت تعاريف الائتمان،فهناك من يعرف الائتمان بأنه :سلسلة واضحة نسبيا ومترابطة لأنشطة تتضمن جزئيين من طلب الحصول على قرض إلى نجاح أو عدم نجاح استرداد القرض. [1] ص(38)

ويعرّف الائتمان بأنه: " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء أكان طبيعياً أم معنوياً، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد,خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن البنك من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد ".[2]ص(18)

و القرض في لغة الإقتصاد هو" تسليف المال لتثميره في الإنتاج و الإستهلاك وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة و المدة"[3]ص(90).

فالقروض هو استبدال مال حاضر بوعد وفاء أو تسديد مستقبلي أو بعبارة أخرى هو تعاقد بين طرفين :

الطرف الأول ، يعد مقرضا و يقوم بمنح النقود . الطرف الثاني ، يعد مقترضا و يقوم بتسليم النقود و إرجاعها بفوائدها في الوقت المحدد لها ، و بالتالي فإن القرض يعد بالنسبة للمقرض (الدائن) حق تسليم مبلغ معين من النقود (إئتمان) و بالنسبة للمقترض (المدين) الإلتزام بدفع مبلغ معين من النقود (دين) .

كما يقوم القرض على بعض النقاط الأساسية ألا وهي :

1) المدة : قد تكون مدة القرض الممنوح من طرف البنك طويلة (أكثر من سبع سنوات) ، متوسطة (ما بين سنتين و سبع سنوات) أو قصيرة الأجل (أقل من سنة) .
2) الثقة : يجب أن تكون الثقة قائمة بين الدائن و المدين الذي يقوم بالتسديد في الوقت المحدد .
3) المخاطرة : تتعلق بدرجة إفلاس الزبون ، و عدم تأكد البنك من استحقاق الأموال المقترضة مستقبلا ، لذلك لا بد على البنك من دراسة كل الحالات لقياس هذه المخاطرة قبل قبول منح القرض .

4) التكلفة : و هي نسبة من قيمة القرض يتحملها الزبون ، تعتبر كفائدة بالنسبة للبنك مقابل منحه هذا القرض .

في الواقع إن مرادف كلمة قرض هي الكلمة الأوروبية (CREDIT) التي أصلها هي الكلمة اللاتينية (CREDITUM) المشتقة من الفعل اللاتيني (CREDRE) والذي يقصد به وضع الثقة.[4]ص(55).

وينبغي أن لاننسى أن كلمة (CREDIT)تقابلها عدة معان في العمل المصرفي كل حسب مناسبته وهي:ائتمان اعتماد ، تسليف قرض،هذا إضافة إلى أنها تعني في المحاسبة الجانب الدائن ((له))[3] ص(90).

فإعطاء القرض معناه وضع أو منح الثقة ، أي إعطاء حرية التصرف الفعلية والآنية في سلعة حقيقية أو في قدرة شرائية مقابل وعد على أن نفس السلعة أو سلعة مماثلة لها ستعود إليك بعد فترة زمنية محددة,مقابل أجرة على الخدمة المقدمة والخطر المحتمل ، خطر خسارة كلية أو جزئية التي تتضمنه طبيعة الخدمة ذاتها ،فمن هذا التعريف يمكن أن نستنتج بان القرض هو ذلك المبلغ من المال الذي تتنازل عليه المؤسسة المالية المصرفية مؤقتا لشخص طبيعي أو معنوي ، حتى يتمكن من تغطية عجزه أو تحقيق هدفه مقابل أن يتعهد بتسديد ذلك المبلغ مستقبلا، مضافا إليه فوائد وعملات محددة مسبقا.

تعتمد عملية القرض على ركائز أساسية وهي: [4] ص(17).

1) الزمن: فكل قرض إلا وله مدة زمنية معينة ، وهي المدة الفاصلة بين عملية الاقتراض والتسديد ، فيمكن أن تكون طويلة أو متوسطة أو قصيرة المدى حسب نوعية القرض.
2) الوعد بالتسديد:وهو التعهد الذي يمنحه المقترض للمقرض على أن يقوم بتسديد مبلغ القرض المتحصل عليه في فترة زمنية محددة.
3) الثقة والأمانة:وهي ثقة المقرض في المقترض بان يحترم كل التزاماته ، إلا أنها مشكلة بالنسبة للبنك(المقرض) تجاه زبونه ولتجاوزها فعلى المقترض أن يبين مهنته وجدارته فيها ويثبت أهمية شعوره بالخطر ، وعلى هذا الأساس يتم منح القرض وتتكون روح التعاون الإنشائية.

كما يرى زكريا الدوري أن عملية الائتمان: [5]ص(74).

- يتضمن الائتمان علاقة بين طرفين، طرف دائن وآخر مدين.
- ينشأ من خلال عملية تبادلية ويرتكز أساسا على الثقة.
- يتضمن الائتمان من قبل المدين بالدفع بتاريخ محدد.
- يرتبط الائتمان ببعض المخاطر لوجود فترة زمنية بين بداية نشوء الائتمان وبين تاريخ تسديده.

وعليه الائتمان المصرفي يعتبر الاستثمار الأكثر قسوة على إدارة البنك نظرا لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار البنك وهو في ذات الوقت الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة البنك والذي من خلاله يمكن تحقيق الجزء الأكبر من الأرباح وبدونه تفقد البنوك دورها كوسيط مالي في الاقتصاد.

وخلاصة القول يعرف الائتمان المصرفي: عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو فائدة أن يمنح عميلا بناء على طلبه سواء حالا أو بعد تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى وذلك لتغطية عجز في السيولة لدى العميل لتمكنه من مواصلة نشاطه أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للزبون أو تعهد البنك نيابة عن العميل تجاه الغير."

2-1-1: أنـــواع الائتمـــان المصرفي :

يقسم الائتمان المصرفي إلى خمسة مداخل أساسية :حسب الفترة الزمنية للائتمان،وفقا لطرق تحصيله،ووفقا لاستعماله ، الجهة المانحة للقرض ، حسب نوع الضمانات.

وفيما يلي سنتطرق إلى هذه الأنواع الخمسة بشيء من الاختصار:

أولا:الائتمان وفقاً لأجل :

ينقسم الائتمان وفقا للمدة التي تمنحها البنوك إلى ما يلي:[5] ص(80).

1) الائتمان القصير الأجل: وهي التي تكون مدتها عادة اقل من سنة والتي تستخدم أساسا في تمويل الشركات التجارية.

2)الائتمان المتوسط الأجل: ويمتد اجلها إلى خمس سنوات لغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات مثل استكمال آلات المصنع بوحدات جديدة وإجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلى تطوير الإنتاج كما تمنح أيضا لأغراض التوسع.

3) الائتمان الطويل الأجل: وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع وشراء الآلات.

ثانيا : الائتمان وفقاً لطرق تحصيله :

ينقسم الائتمان وفقا لطرق تحصيله إلى ما يلي: [6].

1) الائتمان الجيد: يتم سداد الأصل والفوائد في مواعيد الاستحقاق ، ويتميز الزبون بكفاءة ائتمانية مرتفعة مع تقديمه لضمانات كافية .

2) الائتمان دون المستوى: يتأخر سداد الأصل والفوائد به لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور، والتعثر إما يرجع لعوامل خارجة عن إرادة المشروع أو أسباب صحية خاصة بصاحب المشروع .

3) الائتمان المشكوك في تحصيله: يتأخر سداد الأصل والفوائد به لمدة لا تقل عن ستة شهور، والضمانات

غير كافية أو يصعب تحويلها لسيولة نقدية في الوقت المناسب .

4) الائتمان الرديء: قد يتم تحصيل جزء منه خلال (12) شهر من تاريخ الاستحقاق أو يستحيل تحصيله ، والضمانات غير مناسبة لأحوال السوق، وغالباً يلجأ البنك للقضاء عليه.

ثالثا : الائتمان وفقاً للاستعمال:

يصنف الائتمان هنا إلى أربعة أنواع تبعا لاستعماله ونشاطه الاقتصادي:

1)ائتمان استهلاكي: وهي تلك القروض التي يكون الغرض من استخدامها استهلاكي كشراء سيارة أو أثاث أي كل ما يتعلق بتمويل احتياجات الأفراد ذات الطبيعة الاستهلاكية أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها ، وتقوم البنوك على تشجيع هذا النوع من الائتمان وذلك بتقديم حوافز.

2) ائتمان إنتاجي: هي تلك القروض التي يكون الغرض منها إنتاجي أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية للشركة ،وتشجع المصارف المركزية عادة المصارف التجارية على إعطاء القروض لأغراض إنتاجية لان ذلك فيه دعم للاقتصاد الوطني.

3) ائتمان استثماري:هو ذلك النوع من الائتمان الذي تمنحه البنوك لتمويل شراء الأصول الثابتة ذات الطبيعة الاستثمارية كالأراضي والمباني والمعدات والآليات الثقيلة ، ويتم تسديدها على المدى الطويل حيث إن الإيرادات المتوقع الحصول عليها من هذا النوع من الأصول يمكن أن تتحقق بعد فترة زمنية طويلة. [7] ص(97).

يمنح الائتمان الاستثماري لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات واسهم جديدة يمنح الائتمان في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية. [8]ص(114-115).

4) ائتمان تمويل التجارة الخارجية: من أكثر صور هذا الائتمان شيوعا ما يطلق عليه بالكمبيالات المقبولة، وهي عبارة عن كمبيالات تستحق بعد بضع شهور، يحررها المستورد لصالح المصدر ويعتمدها البنك بما يفيد استعداده لسداد قيمتها في تاريخ الاستحقاق ، وهكذا تبدو عملية الاستيراد كما لو كانت ممولة مباشرة من البنك لحساب الزبون. [9] ص(212).

رابعا: حسب الجهة المانحة للقرض:

1)القروض البنك الواحد :يقد م البنك قروض كافة التي يمنحها وحده وبدون إشراك أي جهة أخرى معه في منح تلك القروض، وذلك حتى يتمكن البنك من الاستفادة الكاملة من فوائد تلك القروض و العمولة التي يتقاضاها من المقترضين. [7]ص(112).

2) القروض المجمعة:تعني يشترك في تمويل قرض معين وتهتم به مجموعة من البنوك بحيث تتقاسم هذه البنوك التي اشتركت في التمويل الأرباح كما تتقاسم الخسائر والمخاطر الناجمة عن منح هذا القرض.

خامسا:الائتمان المصرفي النقدي المباشر وغير المباشر:

_1) الائتمان المصرفي النقدي المباشر: يعتبر هذا النوع هو الأكثر شيوعا ومضمون هذا النوع من الائتمان هو قيام إدارة الائتمان في البنك التجاري بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها [10]ص(98).

ومحددة بعقد الائتمان ونوع الضمان المطلوب. ويتمثل في الآتي:

1-1):إعتماد الصندوق:تسمى بهذا الاسم لارتباطها بالصندوق أي الحساب المستمر للزبون التي تستهدف تغذية الصندوق وتلبية حاجاته الآنية للسيولة بقروض وسلف نقدية مباشرة ولها عدة صور: [11]ص(58-61).

أ- تسهيلات الصندوق: وهي قروض تمنح لمواجهة مشاكل السيولة المؤقتة الناجمة عن تأخر الإيرادات لتغطية النفقات، فهي إذن تهدف لتغطية الرصيد المدين فهي توجه أساسا من أجل إعطاء مرونة عمل الخزينة، ومدة تسهيلات الصندوق لا تتجاوز عدة أيام من الشهر، ومن الضروري المراقبة الدائمة والمنتظمة أثناء منح هذا النوع من القروض، وذلك لتفادي احتمالات ظهور الأخطار المرتبطة بتجميد أموال البنك، وكذلك من الممكن أن يتحول هذا التسهيل إلى مكشوف إذا ما تكرر استعماله .

ب- القرض الموسمي: ينشأ هذا النوع من القروض عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه مثل: " محاصيل زراعية، إنتاج لوازم الدخول المدرسي ... حيث يكون البيع ضمن دورة موسمية، وبما أن النشاط الموسمي لا يمكن أن يتجاوز دورة استغلال واحدة (سنة مدنية)، وإن هذا النوع من القروض يمكن إذن أن يمنح لمدة تمتد عادة إلى 9 أشهر.

ج- السحب على المكشوف: هو قرض بنكي لصالح الزبون الذي يعاني من نقص في الخزينة (رصيد مدين) لفترة تصل إلى سنة أحيانا فهو عكس تسهيلات الصندوق (15 يوم ← سنة)، وذلك حسب طبيعة التمويل، وقد يعتبر ملطف، يأتي لتكملة رأس المال الناقص مؤقتا.

وتحتاج المؤسسة إلى هذا لقرض إذا واجهت المؤسسة عجزا حادا في رأس المال العامل،أو تدهور رقم أعمال المؤسسة.

د- القرض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لتمويل عملية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكن مؤجل فقط لأسباب خارجية ، [11]ص(61).وهذه القروض تعطي الفرصة المتاحة أمام المؤسسة لتحقيق العملية المالية الشبه مؤكدة.

2-1):الخصم:يعطي البنك مالا لحامل الورقة التجارية وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين وهكذا تعتبر العملية في آن واحد ائتمان وخصم.

2) الائتمان المصرفي النقدي الغير المباشر: يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر أن إدارة الائتمان في البنك التجاري لا يعطي حقا لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر، كما أنها لا تمثل دينا مباشرا على الزبون اتجاه البنك إلا في الحالة التي لا يحترم فيها طالب الائتمان بتعهداته وإيفاءه لالتزاماته المباشرة ففي هذه الحالة تصبح هذه التسهيلات التزاما مباشرا على البنك ، وأنواعه كالأتي:

2-1)الاعتماد المستندي: يتمثل في تلك العملية التي يقبل بموجبها بنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل على أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقدة عليه.

2-2) الكفالات البنكية (خطابات ضمان): و هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه البنك (مصدر الكفالة) بضمان احد زبائنه بناءا على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عاتق الزبون المكفول وضمانا لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف.

2-3) بطاقة الائتمان: أو ما يسمى ببطاقة الملاءة تعطي لحاملها الحق في التعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك المصدر للبطاقة على قبول منح لتسديد مشترياته على أن يقوم بسداد قيمة المشتريات إلى البنك خلال (25) يوم من تاريخ استلامه لفاتورة الشراء.

سادسا:القروض وفقا لنوع الضمان: حسب هذا النوع هناك ثلاثة أنواع وهي : [12].

1)القروض بدون ضمان:حيث تمنح قرض بدون ضمان للمتعاملين الجيدين وتعتمد على متانة المركز المالي للعميل أو حسن سمعته.

2)القروض بضمان: ويطلق عليه بالضمان التكميلي وذلك لأنه يطلب استكمالا لعناصر الثقة الموجودة وليس بديلا عنها وتنقسم إلى نوعين أساسين هما :

2-1):القروض بضمان شخصي: أهمها القروض بكفالة شخص معين ولها خصوصيات أخرى.

2-2):القروض بضمان عيني: تكون مسحوبة بضمان ملموس أهمها قروض بضمان بضائع أو قروض بضمان أوراق مالية أو قروض بضمان كمبيالات أو قروض بضمان عقارات.....الخ.

1-1-3: أهميـــــة الائتمـــــان المصرفي:

يعد الائتمان المصرفي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لماله من تأثير متشابك و متعدد الأبعاد على الاقتصاد الوطني كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي

المختلفة كما أن منح القروض يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي و تطوره و رخاء المجتمع الذي تخدمه،حيث تعمل القروض على استغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع(أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال) بالإضافة إلى خلق فرص العمل و زيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في

استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة و تظهر أهمية القروض المصرفية أكثر في النقاط التالية :

- تعتبر الائتمان المصرفي المصدر الأساسي الذي يرتكز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث أنها تمثل الجانب الأكبر من استخداماته،إذ يدر أكثر من ثلثي أرباح البنك [01]ص(47) و لهذا فإن البنوك تولي الائتمان المصرفي عناية خاصة .

- يؤدي سحب الائتمان المصرفي من قبل المقترضين إلى زيادة حجم المعروض النقدي ولهذا الائتمان ا لمصرفي يعتبر عامل مهم يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد حجم الإنفاق والقوة الشرائية المتاحة داخل الاقتصاد. [10] ص(30)

- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد و العملات و ما في حكمها كمصدر للإيرادات و التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك .

- إن القروض المصرفية عامل أساسي و مهم لعملية خلق الائتمان و التي ينتج عنها زيادة الودائع و النقد المتداول (كمية وسائل الدفع) .

- للقروض دور هام في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقترضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية و رفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج و تمويل المبيعات الآجلة وأحيانا الحصول على سلع الإنتاج ذاتها بالإضافة إلى هذا يعمل الائتمان (القرض) المصرفي على :

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم أساس العقود ، الوعد بالوفاء .

- الائتمان (القرض) يعتبر وسيلة لتحويل رأس المال من شخص لآخر و بالتالي فهو يلعب دور وسيط للتبادل وواسطة لاستغلال الاموال في الانتاج والتوزيع ،اي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال. [3] ص(113).

-الائتمان المصرفي يستخدم للرقابة على نشاط المشروعات من طرف الدولة و ذلك بواسطة الأرصدة الائتمانية المخصصة لهذا القرض .

- يساعد الائتمان المصرفي على الادخار و يحد من الاستهلاك و هذا يؤدي إلى القضاء على التضخم وبالتالي دور الائتمان مهم في تنمية الاقتصاد الوطني فتوفير الأموال يدير عجلة الاقتصاد ويؤمن العمالة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني ، ولاشك أن أهدافا بهذه الأهمية والشمول تستدعي اهتماما خاصا أيضا من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان غير المستقرة و قصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية ، لذلك حضيت سياسة الائتمان باهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت المؤسسات المصرفية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق التسليف.

بصفة عامة إذا أحسنت المؤسسة المالية المصرفية توجيه الائتمان توجيها جيدا فانه يلعب دورا حاسما في الازدهار الاقتصادي للبلاد. [3] ص(113).

1-2: السياســـــــة الإقراضـــــية:

تعتبر سياسة الإقراض المرشد الذي تعتمد عليه البنوك عند تعاملها مع القروض ، كما لاننسى بأنها من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك في منح القرض أو الائتمان للأفراد و المشروعات ونظرا لأهمية هذا الموضوع سنتطرق إلى الأبعاد المختلفة لهذه السياسة التي سنقوم بدراسة كل من: مفهوم السياسة الاقراضية ، الاعتبارات الواجب مراعاتها عند منح القروض ودراسة خطوات منح القروض والعوامل المؤثرة في منح القروض ، وأيضا وسائل السياسة الائتمانية في تنظيم الائتمان المصرفي .

1-2-1:مفهـوم السيـــاسة الإقـــراضية:

هي عبارة عن سياسة مكتوبة معترف بها تتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية ، تزود بها إدارة منح الإئتمان المختصة بما يحقق عدة أغراض ، كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل في شروط تجنبهم الوقوع في الخطأ ، وتوفير المرونة الكافية أي سرعة التصرف بدون الرجوع إلى المستويات العليا ووفقا للموقف ، طالما أن ذلك داخل نطاق السلطة المفوضة إليهم.[13] ص(141).

أو بعبارة أخرى "أنها الإطار العام الذي يتضمن مجموعة من العوامل والأسس والاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام ،وإدارة الائتمان بشكل خاص".

يتم إعداد السياسة الإقراضية واعتمادها من قبل الإدارة العليا بالبنك والمتمثلة في مجلس الإدارة الذي يستعين بخبراء الائتمان لدى البنك. و هذا بعد المناقشة الدقيقة والمتأنية لبنودها والاستفسار عن جميع مكوناتها، والتي تكون مكتوبة وتتضمن جميع التوجيهات الكبرى والخطوط العريضة للعاملين في هذا المجال ، وهذا لضمان معالجتهم الموحدة لكافة الأمور المتعلقة بالإقراض ، وهذا بتوضيح جميع القواعد والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض ، بالإضافة إلى ضوابط منحها وتحصيلها، أي توضح كل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة بشكل عام ، هذا يجعل السياسة الإقراضية مرنة غير جامدة لا تبحث عن التفاصيل المقيدة للحركة والعمل وتستجيب لكل الحالات الممكنة كما تعتمد السياسة الإقراضية عند تشكيلها على ثلاث قواعد أساسية والمتمثلة في: [14] ص(208).

الربحية :ونقصد بها تحقيق أكبر ربح ممكن لأصحاب البنك.

السيولة :تعني احتفاظ البنك بمركز مالي يتصف بالسيولة ، أي توفر قدر كافٍ من الأموال السائلة لدى البنك - النقدية والأصول التي يمكن تحويلها إلى نقدية إما بالبيع أو بالاقتراض بضمانها من البنك المركزي- لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير ، وهدف السيولة دقيق لأنه يستلزم الموازنة بين توفير قدر مناسب من السيولة للبنك وهو أمر قد يتعارض مع هدف تحقيق الربحية ويبقى على إدارة البنك الناجحة مهمة المواءمة بين هدفي الربحية والسيولة.

الأمان :ويتمثل في مدى الثقة التي يمنحها البنك لزبائنه لاسترجاع أمواله في الوقت المحدد ، وأيضا يعني اطمئنان البنك إلى أن المنشأة التي تحصل على الائتمان سوف تتمكن من سداد القروض الممنوحة لها مع فوائدها في المواعيد المحددة لذلك.

2-2-1:مكـــونات السيـــاسة الإقــراضية.

لا توجد سياسة نمطية تطبق في المؤسسات المالية المصرفية ، ولكن تختلف سياسة الإقراض من بنك لأخر وفقا لأهدافه ، ومجال تخصصه ، هيكله التنظيمي وحجم رأس ماله ، بصفة عامة يوجد العديد من النقاط والمجالات التي تغطيها السياسة، غالبا تشتمل سياسة الإقراض ما يلي:

تحديد المنطقة التي يخدمها البنك في مجال منح الائتمان: من ضمن إستراتيجية إدارة الائتمان والتي تشكل نقطة مهمة في عملها الدائم ،هي ضرورة تحديد المنطقة التي تتعامل معها إدارة الائتمان ائتمانيا ،أي تحديد الحصة السوقية لها مقارنة مع الإدارات المنافسة لها ،ومن المؤكد أن إدارة الائتمان تتجاوز الاقتراض من الحدود الإقليمية للدولة التي تعمل في ظلها هو محيط عملها الجغرافي ،إذ تتوقف حدود المنطقة التي تغطيها إدارة الائتمان على عدة عوامل أهمها: [15]ص(396).

- طبيعة المنطقة التي تعمل فيها إدارة الائتمان من ناحية شكل النشاط الاقتصادي.
- المنافسة التي يلقاها البنك في المناطق المختلفة.

1) حجم الأموال المتاحة للإقراض: يقصد بها حجم القروض التي تحددها إدارة البنك والتي يمكن منحها للعملاء ككل وحجم القروض الممنوحة للعميل الواحد [8]ص(119). وهذا بعد أن تقوم بتحديد حجم الموارد المالية المتاحة لدى البنك منقوص منه نسبة الاحتياطي القانوني التي تلتزم البنوك بالاحتفاظ به لدى البنك المركزي هذا من جهة ،ومن جهة أخرى الاحتفاظ بنسبة معينة لمواجهة تقلبات سحب الودائع من جمهور المودعين [16]ص(254). ، وتحرص السياسة الاقراضية على أن لايتجاوز حجم الإجمالي للقروض الممنوحة نسبة معينة من الموارد المالية المتاحة وهذا بمراعاة استقرار الودائع وكذلك الظروف الاقتصادية السائدة (الرواج أو الكساد) .

2) تحديد الضمانات المقبولة من جانب البنك: يقوم البنك بتحديد الضمانات التي يمكن قبولها لتغطية قيمة القرض الممنوح ،بحيث تكون قيمة هذه الضمانات أكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يشكل الهامش بالإضافة إلى أنها تكون سهلة التحويل إلى نقد سائل وهذا لسداد قيمة القرض في حالة تعثر المقترض عن السداد ، بالإضافة إلى شروط أخرى ، كوجـود سوق لهذه السلعة محل الضمان وتكون غير قابلة للتلف بسهولة ، وقابلة للجرد ، ويمكن تخزينها بتكلفة معقولة.

3) تشكيلة القروض: أو تسمى هيكلة محفظة القروض فسياسة الإقراض تعمل على تحديد شيكات متنوعة من القروض والتي يمكن توزيعها على تواريخ إستحقاق مختلفة كالقروض القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل ، أو توزيعها على مناطق جغرافية بحسب قدرة البنك على إداراتها ومراقبتها ، أو بتوزيعها على أنشطة

وقطاعات اقتصادية مختلفة .....الخ.والهدف الرئيسي من هذه السياسة هو محاولة تجنب المخاطر التي يتعرض لها البنك .

4) مجالات الائتمان غير المسموح بتمويلها: قد تتضمن سياسة الائتمان المجالات غير المسموح بتمويلها بغض النظر عن ماهية هذه المجالات ،والحكمة الأساسية من وراء هذا المنع هو التقليل من مخاطر تمويل هذه المجالات ،أو قد تكون أسباب هذا المنع راجعة لمبررات دينية أو أخلاقية.

5) الحدود القصوى للقروض:

وذلك حسب مستويات اتخاذ القرار عادة تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى للقرض الذي يقدمه حسب كل مستوى إداري مما يضمن سرعة اتخاذ القرارات في البنوك التجارية نجد عادة ثلاث مستويات إدارية في اتخاذ القرارات :

-على مستـوى الوكـــــالات البنكية.

-على مستوي الفرع أو المديريات الجهــوية لكل بنك .

-وأخيرا على مستوي المديـــريات العامة لكل بنك.

6) شروط الإقراض: يجب أن تحدد سياسة الإقراض شروط القرض. عادة ما تكون هناك اتفاقية القرض

وتختلف هذه الاتفاقية من قرض قصير الأجل عن القرض المتوسط أو طويل الأجل. تنص هذه الاتفاقية على ما يلي:[17] ص(4-5).

-نوع القرض .

-مبلغ القرض.

-معدل الفائدة (ثابت أو متغير).

–مدة القرض.

–الضمانات

–جدول الأقساط ونوع الإهتلاك المطبق (خطي،تنازلي ، متزايد) الدائرة القانونية في حالة النزاع.

7) سجلات القروض:توضع النماذج والسجلات المطلوب استيفاؤها أو الاحتفاظ بها مثل طلب القرض طلب

مذكرة استعلام العميل ، ميزانية العملاء والحسابات الختامية وكل القوائم المالية عن السنة الجارية والسنوات السابقة ، تقارير المراجع الخارجي سجل تاريخي بنمط العميل في تسديد القروض في الماضي نماذج متابعة القروض والتركيز يكون على قائمة الأرصدة المدينة للعملاء خاصة لما تكون هذه الأخيرة اكبر من المبالغ المرخصة. تحدد السياسة الإقراضية المستندات الواجب تقديمها من قبل الزبون عند طلبه للحصول على قرض وهذه المستندات تختلف قليلا من بنك لآخر ، إلا أنه يمكن إجمالا إيجاز أهمها فيما يلي:

- طلب الحصول على قرض.

- وثيقة تظهر وضعية الزبون تجاه مصلحة الضرائب + وثيقة تظهر وضعيته تجاه الصندوق الوطني

للتأمينات الإجتماعية CNAS.

- نسخة مطابقة للأصل من السجل التجاري ، والقانون الأساسي للأشخاص المعنويين
- نسخة من ملكية المحل والأموال.
- بيان الدخل بالنسبة للفرد ، الميزانيات النهائية لعدد مكن السنوات الماضية وفي الغالب03 سنوات للشركات والمؤسسات ، إضافة إلى ميزانية تقديرية للسنة المقبلة.

8) مستويات اتخاذ القرارات:يجب أن تحدد سياسة الإقراض المستويات الإدارية التي يقع على عاتقها البث في طلبات الاقتراض قرار الموافقة أو عدم الموافقة على منح القروض [14]ص(209). بما يضمن سرعة اتخاذ القرارات عادة تحدد سياسة الإقراض الحد الأقصى والأدنى لكل نوع من القروض الذي يقدمه كل مستوى إداري.

9) متابعة القروض :

هناك عدة مصالح تقوم بمتابعة القروض على عدة مستويات والوظيفة الأساسية تكمن في متابعة التسديد وكيفية تسيير المستحقات ومتابعة الأرصدة المدينة وفق الرخص الممنوحة وتبويب كل المعلومات الخاصة بالمقترضين ومتابعة التعهدات مع اخذ الضمانات وتسجيلها.

وفي نهاية كل سنة تسلم مصالح القروض كل المعلومات الخاصة للمبالغ الغير مسددة لمديرية المحاسبة لإجراء المؤونات. [18] ص(697-700).

بصفة عامة يمكن القول أن سياسة الإقراض تسمح بتقليل نسبة القروض الهالكة(*) وتساعد على اكتشاف القروض المتعثرة في وقت مبكر ، مما يسمح بمعالجة الوضع قبل استفحاله.

1-2-3: العوامـــل المؤثرة في سيـــاسة الإقراض:

هناك عوامل عديدة تؤثر في صياغة سياسة الإقراض ، ولعل من أهمها ما يلي:

1-حجم الودائع

2- السياسة النقدية.

3- الظروف الاقتصادية السائدة.

4-طبيعة الإدارة.

5-قدرة وخبرة الموظفين.

سيتم فيما يلي شرح هذه العوامل بشيء من الإيجاز:

(*) -القروض الهالكة: وهي التي استنفدت كافة الطرق الممكنة لتحصيلها، وثبت عدم إمكانية تحصيلها و على هذا فهي تعتبر ضمن تكاليف البنك و من أهم مؤشرات القروض الهالكة هروب المقترض على خارج البلد أو لجوء المقترض إلى أساليب التزوير في تعامله مع البنك.

1–حجم الودائع: لاشك في أن حجم ودائع البنك يعتبر العامل الأساسي المؤثر على قدرة البنك على الإقراض ،فكلما كان حجم الودائع اكبر ،كلما زادت قدرة البنك على إعطاء قروض أكثر[14] ص(204). فالبنك دائما يقرض من الودائع التي لديه ،أما رأس مال البنك واحتياطاته فلها وظائف أخرى ولا تستخدم في عمليات الإقراض إلا في بداية عمل البنك.

كما أن الإختلافات الموجودة في آجال الودائع تؤثر هي الأخرى في القدرة الإقراضية للبنك ، إذ يمكن له أن يقرض نسبة عالية من الودائع الآجلة ولمدة طويلة ، ولكن ليس بإمكانه القيام بذلك في حالة الودائع الجارية ، إذ لابد عليه أن يراعي ضرورة تناسب تواريخ استحقاق القروض مع تواريخ بقاء الودائع داخل البنك ، وعليه أثناء صياغة السياسة الإقراضية يجبر أن يكون تحديد أنواع القروض الممكن منحها بصفة عامة على أساس الجزء المستقر من الودائع والجزء غير المستقر منها.

2 – السياسة النقدية والمالية التي تضعها السلطات المختصة:

تخضع البنوك كغيرها من المؤسسات لعدة جهات إشرافية ورقابية ومن الجهات الرئيسية والتي لها رقابة مباشرة على البنوك كالبنك المركزي فالبنك المركزي يعمل على وضع القوانين والقواعد والتعليمات المنظمة لأعمال البنوك ، وباعتبار أن وظيفة البنك المركزي هي مساعدة الدولة على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ،فانه وجب عليه أن يرشد البنوك باعتبارها أداته الرئيسية في تنفيذ السياسة النقدية والمالية للاتجاه المرغوب. وبذلك فهو يحد من نشاطها وهذا عن طريق وضع الحدود القصوى للقروض التي يمكن منحها بمختلف أنواعها ووفقا للنظم الإحترازية (*)، حتى تتجاوب مع احتياجات التنمية الإقتصادية وحتى تتجنب الوقوع في الإفلاس وتضمن سلامة وضعها المالي.

3- الظروف الاقتصادية السائدة [8]ص(127). _

تتأثر السياسة الإقراضية وبشكل مباشر بالأوضاع الإقتصادية السائدة في البلاد ، حيث أنه من غير الممكن بمجرد توفر الموارد المالية لدى البنك يقوم بإقراضها للغير ، دون أن يقوم بدراسة الأوضاع الإقتصادية ومستقبلها وبدون الوقوف على دورات الرواج أو الكساد السائدة ، أو المتوقع حدوثها لذلك يتطلب منه معرفة دقيقة للأوضاع الإقتصادية السائدة ، وبالظروف المختلفة بعدها يقوم بإتباع السياسة التي تتماشى مع هذه الظروف ،حيث يتشدد في منح القروض في الحالات التي يكون فيها الكساد الإقتصادي هو السائد ويتوسع في منحها في حالة الرواج ، أين يمكن أن يسود فيها التفاؤل.

(*) –النظم الاحترازية: هي عبارة عن قواعد للتسيير في الميدان المصرفي، والتي على المؤسسات التي تتعاطى الائتمان احترامها من اجل ضمان سيولتها، وبالتالي ملائمتها اتجاه المودعين، حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعا من الثقة، فهي أنجع وسيلة لتجنب المخاطرة.

كما تتأثر السياسة الإقراضية أيضا وبشكل مباشر بدورة النشاط الإقتصادي في المجتمع أين تزيد الطلبات على القروض المصرفية بشتى أنواعها خاصة في بدايتها ، وللإشارة فقط أن دورة نشاط البنك أكبر من دورة النشاط الإقتصادي ، حيث تبدأ قبل موسم الإقتراض وتنتهي بعده بشهر أو شهرين.

4-طبيعة الإدارة:

يلعب أعضاء مجلس الإدارة دور كبير في رسم السياسة الإقراضية التي يمكن أن تكون توسعية أو انكماشية على حسب طبيعتهم وكفاءتهم فقد نجدهم متساهلين في منح القروض بدون طلب ضمانات كبيرة لتغطية القرض الممنوح وبالتالي تكون السياسة الإقراضية في هذه الحالة توسعية فترفع نسبة الإقراض، أو نجدهم متشددين بطلبهم لضمانات كبيرة والتي تنعكس على السياسة الإقراضية التي تكون إنكماشية وبها تنخفض نسبة القروض الممنوحة.

5- قدرة وخبرة الموظفين :

تؤثر مدى خبرة وكفاءة العاملين بالبنك على سياسة الائتمان فالبنوك التي يتميز المسئولين فيها عن إدارة القروض بالخبرة والكفاءة في نوعية معينة من القروض نجد أن سياسة تراعي الدقة والموضوعية في منحها،لأنه في الكثير من الحالات يعود تباطؤ بعض البنوك في دخول مجالات قروض معينة إلى النقص الخبرة لدى موظفيها في ذلك. [14] ص(208).

4-2-1: وسـائل السيـاسة الائتمانية فى تنظيـم الائتمان المصرفى

إن إتباع سياسة ائتمانية غير متناسقة مع طبيعة النشاط الاقتصادي وحاجاته قد تعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية في ذلك البلد بسبب مجموعة الضغوط التضخمية أو الانكماشية التي تحدثها مما يؤثر بشكل مباشر على أهدافها، لهذا فان السياسة الائتمانية تحدد بكونها مجموعة الإجراءات التي تجعل التطورات في حجم الائتمان المصرفي متناسقة مع التطورات في النشاط الاقتصادي،وعادة ما تنقسم هذه الوسائل إلى نوعين أساسين وهي: [19]ص(79).

1. الوسائل الغير مباشرة للسياسة الائتمانية .
2. الوسائل المبـــاشرة للسيـــاسة الائتمـــــانية .

أولا: الوسائل الغير مباشرة للسياسة الائتمانية:

يقصد بها مجموعة الوسائل التي تحددها السياسة الائتمانية والتي من خلالها يتم التأثير في كمية الائتمان المصرفي داخل الاقتصاد وهي:

1- معدل إعادة الخصم :

لقد كان بنك انجلترا أول من طور سعر الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان ، واستعمل البنك ذلك في سنة 1839 .

كما يعرف سعر الخصم:بأنه عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة ، ومضمون هذه العملية هو أنه قد تحتاج المشروعات المختلفة إلى سيولة لتمويل احتياجاتها ، وهي بذلك تلجأ إلى البنوك التجارية لإمدادها بأدوات الدفع اللازمة ، لضمان استمرار نشاطها ، أي بتوفير سيولة للعميل في شكل قروض من خلال خصم الأوراق التجارية أي إعطاء للعميل ما يسمى بالقيمة الحالية للأوراق المخصومة وهي عبارة عن القيمة الاسمية مخصوم منها فائدة بمعدل معين يسمى سعر الخصم.

أما كيفية تنظيم هذه الوسيلة وتأثيرها في الاقتصاد تتضح من خلال ما يلي:

عند ارتفاع سعر الخصم من طرف البنك المركزي فانه يتبع سياسة انكماشية فتقوم البنوك التجارية بتسويق قروضها إلى البنك المركزي لتجنب سعر الفائدة المرتفع فتقل احتياطاتها وينخفض عرض النقود وبالتالي يرتفع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض أسعار الأوراق المالية التي بحوزة الأفراد فيقومون ببيعها لتخفيض الخسارة المحتملة وبالتالي يحجمون عن الاقتراض ومنه ينخفض الطلب على الائتمان خصوصا من طرف شركات الأعمال الاقتصادية والأفراد والعكس صحيح.

2 -سياسة السوق المفتوحة:

تعني هذه السياسة إمكانية لجوء البنك المركزي إلى سوق الائتمان (السوق النقدية والسوق المالية) بائعا أو مشتريا للأصول المالية مثل :أذونات الخزينة(*) والأوراق المالية الأخرى رغبة منه في ضخ السيولة أو امتصاصها وهذا ما يعمل في ذات الوقت على انخفاض معدلات الفائدة أو ارتفاعها، وذلك وفقا لما هو مطلوب من السياسة الائتمانية في التوســـــع أو الانكماش. [10] ص(76).

حينما يقوم البنك المركزي بشراء أوراق الحكومة المالية من الوحدات الاقتصادية الأخرى في السوق المفتوح، تأخذ كمية النقود المتداولة واحتياطات البنوك التجارية في الزيادة ، كما تأخذ أثمان هذه الأوراق المالية في الزيادة أيضا وهكذا تؤدي الزيادة في العرض النقدي والزيادة في مقدرة البنوك على الإقراض من جهة والزيادة في أسعار الأوراق المالية من جهة أخرى إلى تخفيض سعر الفائدة والعكس صحيح .

3-نسبة الاحتياطي الإجباري :

هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ،يستخدم تغيير معدل الاحتياطي القانوني للتأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك الأخرى.

(*) -**اذونات الخزينة**:هي سندات حكومية يتم إصدارها لأجال قصيرة،وتصدرها الحكومة بخصم معين أي اقل من قيمتها الاسمية،وهذا الخصم يمثل الفائدة النقدية التي يحصل عليها من يقوم بشراء اذونات الخزانة،وبالتالي فهي من أدوات الدين العام الداخلي.بتصرف بالاعتماد على :- زياد رمضان،محفوظ جودة،**"إدارة مخاطر الائتمان"** 2008،ص71 .

حينما يريد البنك المركزي أن يحد من قدرة البنوك على التوسع في الائتمان ، فإنه يلجأ إلى مطالبتها لرفع نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي تقل قدرة البنوك على منح الائتمان.

ثانيا: الوسائل المباشرة للسياسة الائتمانية:

1- تأطير الإئتمان:

قد تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للزبائن من طرف البنوك التجارية (السقوف النوعية للائتمان) ،كألا يتجاوز ارتفاع مجموعة القروض الموزعة نسبة معينة ، وفي حالة تجاوز البنوك التجارية السقف المحدد لها من طرف السلطة النقدية قد تفرض عليها عقوبات تختلف من دولة لأخرى [19]ص(80). ، كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيرا كلما احتاج البنك المركزي إلى نقود طلب ذلك من البنوك التجارية التي تجاوزت السقف المخصص لها لمنح القروض ، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق الائتمان ومن ثم ضياع عنها فرصة الهامش غير أنّ استعمال هذه الأداة قد يؤدي تشوهات قطاعية ، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء.

2- التنظيم الانتقائي للقروض:

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا،عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة ، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات

كتحديد مبلغ القرض الذي يسمح للبنوك التجارية أن تمنحه إلى عدد معين من المقترضين ، بالإضافة إلى تحديد مبالغ وتاريخ استحقاق القروض الموجهة للاستعمالات الخاصة ، كما يجب التعريف بأنواع القروض الممنوعة التقديم إطلاقا ، لابد من الإشارة أن استعمال هذه الإجراءات الانتقائية قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وبالتالي وجود حالة تضخمية هذا بالإضافة إلى ظهور بعض المشاكل الإدارية ، كأن تقوم الفئة المحددة من المقترضين بتحويل رؤوس أموالهم إلى نشاطات أقل أهمية الأمر الذي يتطلب متابعة ومراقبة صارمتين.

3- النسبة الدنيا للسيولة:

قد يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا تجنبا لخطر إفراط هذه البنوك في الإقراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة ، وهذا عن طريق التجميد بعض الأصول في محافظ البنوك ومن ثم يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الإقتصادي .

4-فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم:

والهدف من هذا هو التأثير على الأنشطة الاقتصادية بتشجيع بعضها دون البعض الآخر،وذلك عن طريق

خفض أو رفع سعر إعادة الخصم فمثلا رفع سعر إعادة الخصم لصناعة معينة للحد من ذلك النوع من الصناعات كما قد يخفض سعر إعادة الخصم هذا لتشجيع هذا النوع من الصناعة وهكذا.

5- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة ،وبما أنّ المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين عن تجميد أموالهم فهم يلجأون عادة إلى الاقتراض المصرفي لضمان الأموال اللازمة للإيداع ، ومنه تعمل هذه الأداة على تقليل حجم القروض في الاقتصاد هذا بالإضافة إلى رفع تكلفة الواردات.

6- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

عندما تكون أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر ، فعندئذ يلجأ البنك المركزي لهذه الوسيلة أين يقوم ببعض العمليات التي هي من اختصاص البنوك التجارية وبها يصبح البنك المركزي منافس للبنوك التجارية ، حيث يقوم بمهامها بصفة دائمة أو استثنائية كأن تمنع أو تعجز البنوك التجارية على منح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد والتي هي بحاجة ماسة إلى موارد مالية، فعندئذ يكون البنك المركزي مجبر على تقديم هذه القروض مباشرة إلى الراغبين فيها.

7-الإقناع الأدبي:

هي وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الإئتمان المصرفي ،ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

3-1: معاييـــــر و إجـــــراءات منـــح الائتمان:

توصلت العديد من الدراسات إلى استخدام عدة نماذج تستخدم في التحليل الائتماني ، ومن خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني بل أصبح من الأمور المصرفية المتعارف عليها عند منح الائتمان دراسة وتحليل مجموعة من المعايير لها القدرة في أن تعطي لإدارة الائتمان تصورا شاملا عن العميل والإحاطة بالمخاطر التي سوف تتعرض لها مع مصادر تلك المخاطر ، حيث يتم التطرق إلى :

-معايير منح الائتمان.

-إجراءات اتخاذ القرار الائتمان المصرفي.

-العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتمان المصرفي.

1-3-1:معاييـــر منـــــــح الائتمان:

سيتم فيما يلي عرض أهم النماذج التي تعرضها المراجع العملية والتي من خلال عملية التحليل الائتماني لها يمكن تحديد دقة القرار الائتماني والوصول إلى قناعة بدقة القرار المتخذ أو رفض ذلك القرار وهي: [10] ص(139)

أولا: نموذج الائتمان المعروف ب '5CS.

ثانيا:نموذج الائتمان المعروف ب '5PS .

ثالثا: نموذج الائتمان المعروف بPRISM

أولا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب '5CS: [10] ص(141-143)

1-القدرة على الاستدانة	Capacity
2-شخصية العميل	Character
3-رأس مال العميل	Capital
4 -الضمان	Collateral
5- المناخ العام	Conditions

وفيما يلي استعراضا شاملا لهذه المعايير:

1-القدرة على الاستدانة:

هو احد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان ،ورغم أن القدرة على الاستدانة تحدد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك [8] ص(132)، وعليه لابد للبنك عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى، ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض، فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

2-شخصية العميل :

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها البنوك ، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، [10] ص(143) فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته [13] ص(232)كان أقدر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم البنك له وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية ، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له ، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها ، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع البنك ومع الغير وسابق تصرفاته مع البنوك الأخرى، ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها ، وبمورديها والبنوك التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

3-رأس مال العميل:

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني ، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد، هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه ، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك ، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية ، ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة، حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

4-الضــمان:

يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف البنك كضمان مقابل الحصول على القرض ، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون ، فهذا الأصل سيصبح من حق البنك في حال عدم قدرة العميل على السداد، وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان ، كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني ، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى البنك المقترض أنها كافية، إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض ، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان

عيني أو شخصي أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها. إن الضمان الأفضل للبنك هو الذي يمكن تحديد قيمته بسهولة والذي يمكن تحويله إلى نقود[20] ص(161)، لذلك يجب دراسة الضمانات قبل تقديم الضمانات.

5- المناخ العام :

تنظر إدارة الائتمان إلى المناخ العام كمعيار في منح الائتمان على انه يمثل الظروف الاقتصادية المحيطة بالعميل، إلا أن بعض التحليلات تتوسع في ذلك فتنظر إلى المناخ العام على انه يشمل بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية ، الظروف البيئية المحيطة بالعميل رغم أن محيط البيئة أوسع وأدق في التعبير عن المناخ العام .

والشكل التالي يوضح النموذج الائتماني المعروف ب '5CS

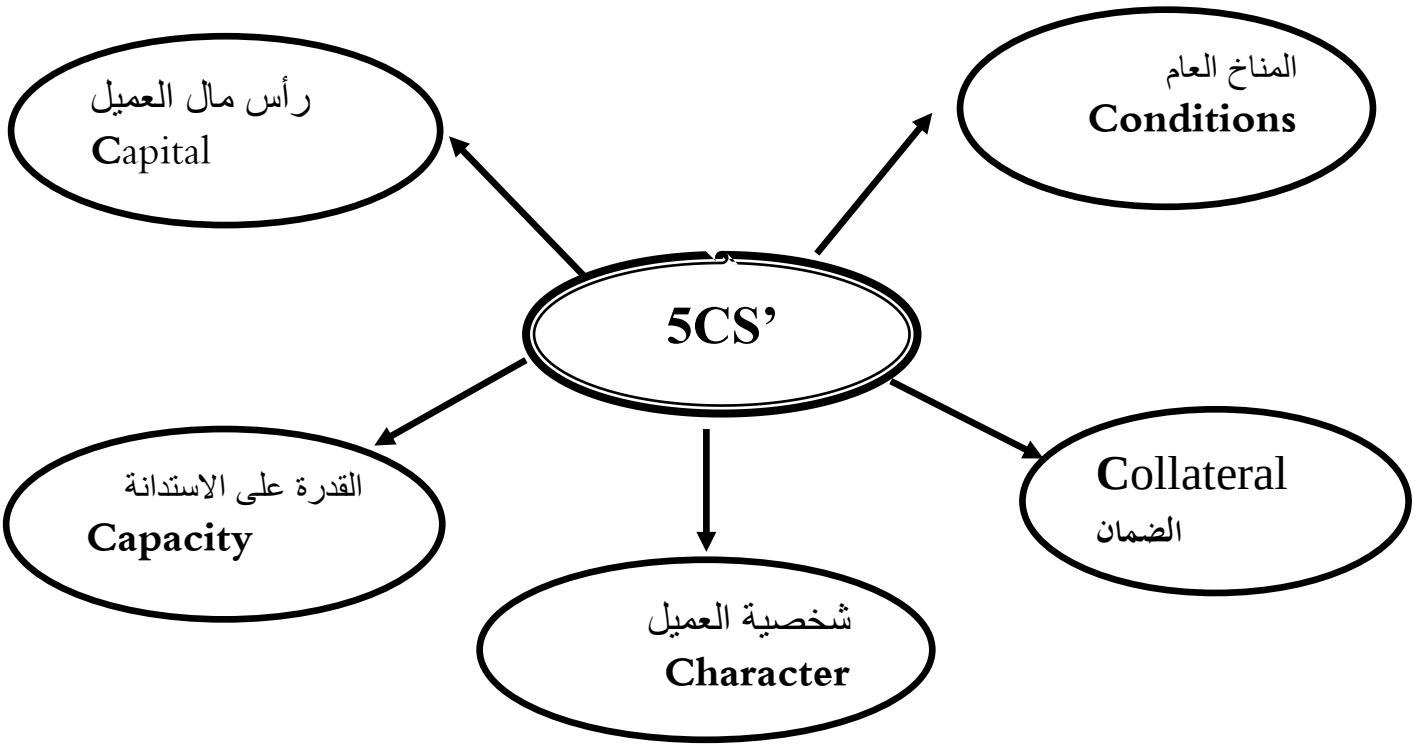

شكل رقم "01" نموذج الائتمان المعروف ب '5CS[10] ص(141-149)

ثانيا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب '5PS:

تعزز إدارة الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف ب '5PS وتحليل هذه المعايير تعطي لإدارة الائتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج '5CS ، وتحتوي هذه المعايير على:[21] ص(242-247)

1-العميـــــل ⟵ People

2-الغرض من الائتمـان ⟵ Purpose

3-قدرة العميل على السداد ⟵ Payment

4-النظرة المستقبلية ⟵ Perspective

5-الحمايـــة ⟵ Protection

وفيما يلي استعراض لماهية هذه المعايير:

1-العميـــــل : يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلاته وأخلاقياته من حيث الاستقامة وغيرها.

2-الغرض من الائتمـان :

تشكل هذه الركيزة احد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند هذا القرار من التحقق ورفض الطلب والغرض من الائتمان يحدد احتياجات العميل التي يمكن تلبيتها أو التي لاتتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان .

فإذا كان الغرض من الائتمان هو الحصول على ائتمان لتمويل احتياجات تتعارض مع سياسة إدارة الائتمان في البنك ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن ذلك ليس بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة البنك.

3-قدرة العميل على السداد :

يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في موعد الاستحقاق فالاختبار الحقيقي لسلامة القرار الائتماني هو حصول التسديد في الموعد المتفق عليه ، ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد .

4-النظرة المستقبلية :

إن مضمون هذه الركيزة ينحصر في استكشاف أبعاد حالة اللاتأكد التي تحبط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان,أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية .

5-الحمايـــة :

إن أساس هذا المعيار في التحليل الائتماني هو استكشاف احتمالات توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل، وذلك من خلال تقييم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل سواء من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

والشكل التالي يوضح النموذج الائتماني المعروف ب'5PS:

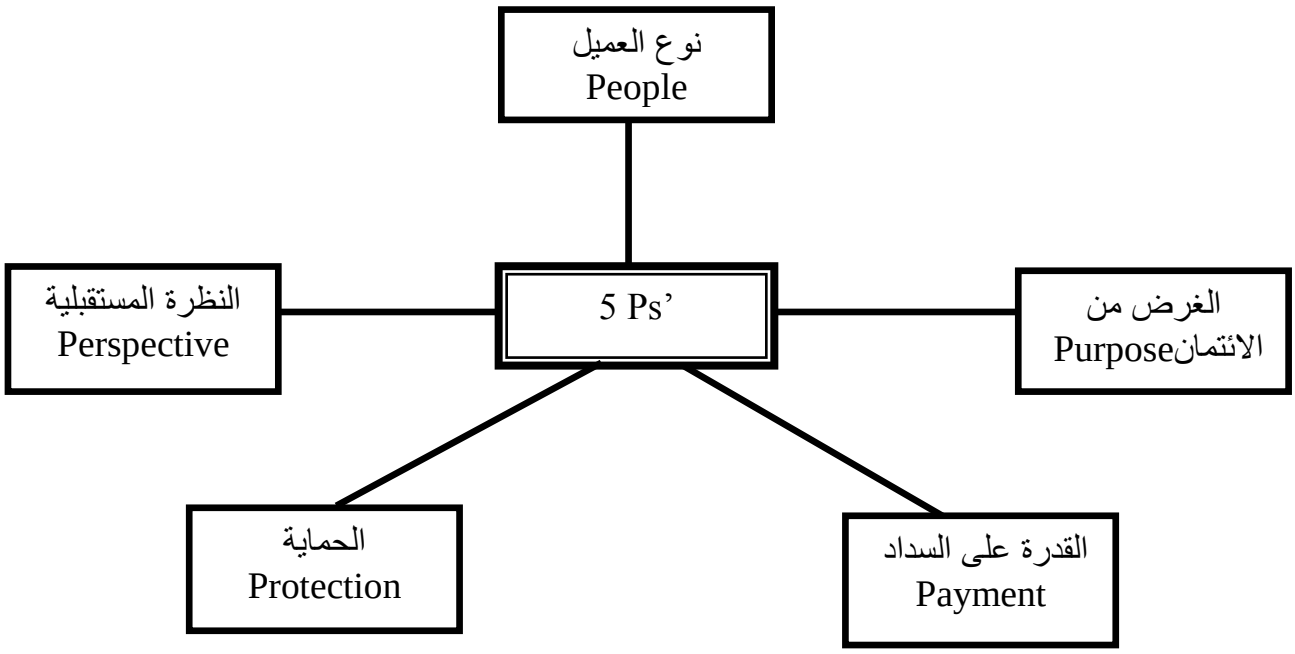

شكل رقم "02" النموذج الائتماني المعروف ب '5PS [10]ص(152-154)

ثالثا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بPRISM [10] ص(155)

1. يعتبر منهج PRISM للمعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والعافية لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان عند تحليل معايير هذا المنهج من تشكيل أداة قياس توازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد.
2. تتكون عناصر PRISM من مجموعة من المعايير تشترك فيما بينهما بـالحرف الأول من كلماتها وهي M، S، I ، R، P وفيها يلي عرض لماهية هذه المعايير :

1– التصور **Perspective**: يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحه ، ومضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في :

أ- تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان .

ب-دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات .

2–القدرة على السداد **Repayment**:

مضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو فائدته خلال الفترة المتفق عليها. ومن الأمور التي تعير لها إدارة الائتمان اهتماما خاصا هو تحديد نوع مصادر التسديد سواء كانت داخلية أو

خارجية والتي يلجأ إليها العميل (طالب الائتمان) عندما يستعد لتسديد الائتمان .
وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية التي تساعد العميل على إعادة تسديد ما بذمته من التزامات ،لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية والتي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

3–الغاية من الائتمان **Intention or Purpose**: مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل، وكقاعدة عامة فان الغاية من الائتمان يجب أن تشكل الأساس لدراسة هذا الغرض أو الغاية وأن آخر ما تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد الائتمان.

4- الضمانات **Safeguards:** مضمون هذا المعيار هو تحديد الضمانات التي تقدم إلى البنك ليكون ضامنا لاسترجاع الائتمان لمواجهة احتمالات عدم القدرة على التسديد.
ويمكن للضمانات أن تكون داخلية وهي التي تعتمد علي قوة المركز المالي للعميل أو خارجية كالضمانات العينية أو الكفالات الشخصية بالإضافة إلى ما يتم وضعه من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

5- الإدارة **Management**:

تركز إدارة الائتمان على تحليل الفعل الإداري للعميل ومضمون الفعل الإداري سوف يشمل :

1- العمليات : ومن خلالها يتم التعرف على :

3. أسلوب العميل في إدارة أعماله .
4. تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان .

5-تحديد فيما إذا كان العميل يتسم بتنوع منتجاته أو يقتصر في عمله على منتج واحد وأيضاً فيما إذا كان العميل موسمي الإنتاج أو دائم

2- الإدارة :

- استعراض الهيكل التنظيمي للعمل .
- استعراض السيرة الذاتية لمدراء الأقسام .
- تحديد قدرة العميل على النجاح والنمو .

2-3-1: إجـــراءات اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي:

تعمل البنوك بصفة عامة بشكل الوساطة المالية ، فالأموال المتوفرة لديها تمنحها للعميل سواءا كان شخصا أو شركات الأعمال ، لذلك لا تسمح إدارة البنك لإدارة الائتمان بان تتصرف وفقا لاجتهادها في اتخاذ قرار منح الائتمان أو رفض ذلك وخوفا من حدوث ذلك فان إدارة البنك تضع إطارا مكتوبا تلزم إدارة الائتمان بالاسترشاد به عندما يتقدم العميل بطلب الائتمان مما يمنع أي إرباك أو انحراف في قرار الائتمان.
تمر عملية منح الائتمان المصرفي بعدة إجراءات أهمها: [02]ص(29)

1-دراسة طلبات الائتمان:

يتقدم العميل بطلب للحصول على الائتمان وفقا لنموذج معد من قبل البنك يحدد فيه الغرض من الائتمان وفترته وجدول السداد,وقد يستدعي الأمر إجراء مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها طلب الائتمان ، أو حتى القيام بزيارة شخصية من قبل موظفي إدارة الائتمان إلى مقر العميل.

2-تحليل المركز المالي للعميل:

تساعد عملية التحليل للحسابات الختامية لطالب الائتمان في تحديد الملاءة المالية للعميل، وفيما إذا كان في وضع يسمح له بالحصول على الائتمان أم لا.

3-الاستفسار عن مقدم الطلب :تستفسر إدارة الائتمان عن سمعة العميل وشكل علاقته السابقة مع البنك أو البنوك الأخرى ، إذ تساعد نتائج الاستفسار عن اتخاذ القرار السليم بشأن منح الائتمان أو رفض الطلب.

4-التفاوض مع العميل: بعد دراسة المعلومات عن طبيعة الائتمان ومقدم طلب الائتمان تقدم إدارة الائتمان نيابة عن البنك بالتفاوض مع العميل على شروط العقد والتي تتضمن تحديد مبلغ الائتمان وكيفية الصرف منه وطريقة سداده والضمانات التي يحتاجها البنك وسعر الفائدة.

5-طلب الضمان التكميلي:ضمن هذا الإجراء فان إدارة الائتمان تطلب من العميل تقديم الوثائق الخاصة بالضمان من ناحية إثبات ملكية الضمان وصلاحيته.

6-توقيع عقد الائتمان:قد يتفق الطرفان (إدارة الائتمان وطالب الائتمان) على شروط التعاقد وبنود التفاوض ، وقد لايتفقا فإذا اتفقا فإنهما يقومان بتوقيع عقد يضمن كافة الشروط.

7-صرف قيمة القرض : بعد توقيع عقد القرض بين البنك والعميل مقدم طلب الائتمان يقوم البنك بوضع قيمة الائتمان تحت تصرف العميل ، من هنا تبدأ أكثر مراحل القرض خطورة واستعمال الضمانات إن تمت مطالبتها.

8-سداد الائتمان ومتابعته:من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الائتمان هو تحصيل الائتمان وفقا لجداول السداد المتفق عليه في عقد الائتمان ، ولضمان متابعة عملية السداد فانه من الضروري فتح ملف لكل عميل يوضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض.

ونشير بإيجاز إلى أن عملية متابعة القرض تمر بثلاث مراحل:

1-متابعة قبل الصرف.

2-متابعة أثناء الصرف.

3-متابعة بعد الصرف والتي يتعين أن تشمل :

المتابعة المالية – المتابعة الاقتصادية – المتابعة البيئية.

والشكل التالي يوضح مراحل اتخاذ القرار الائتماني:

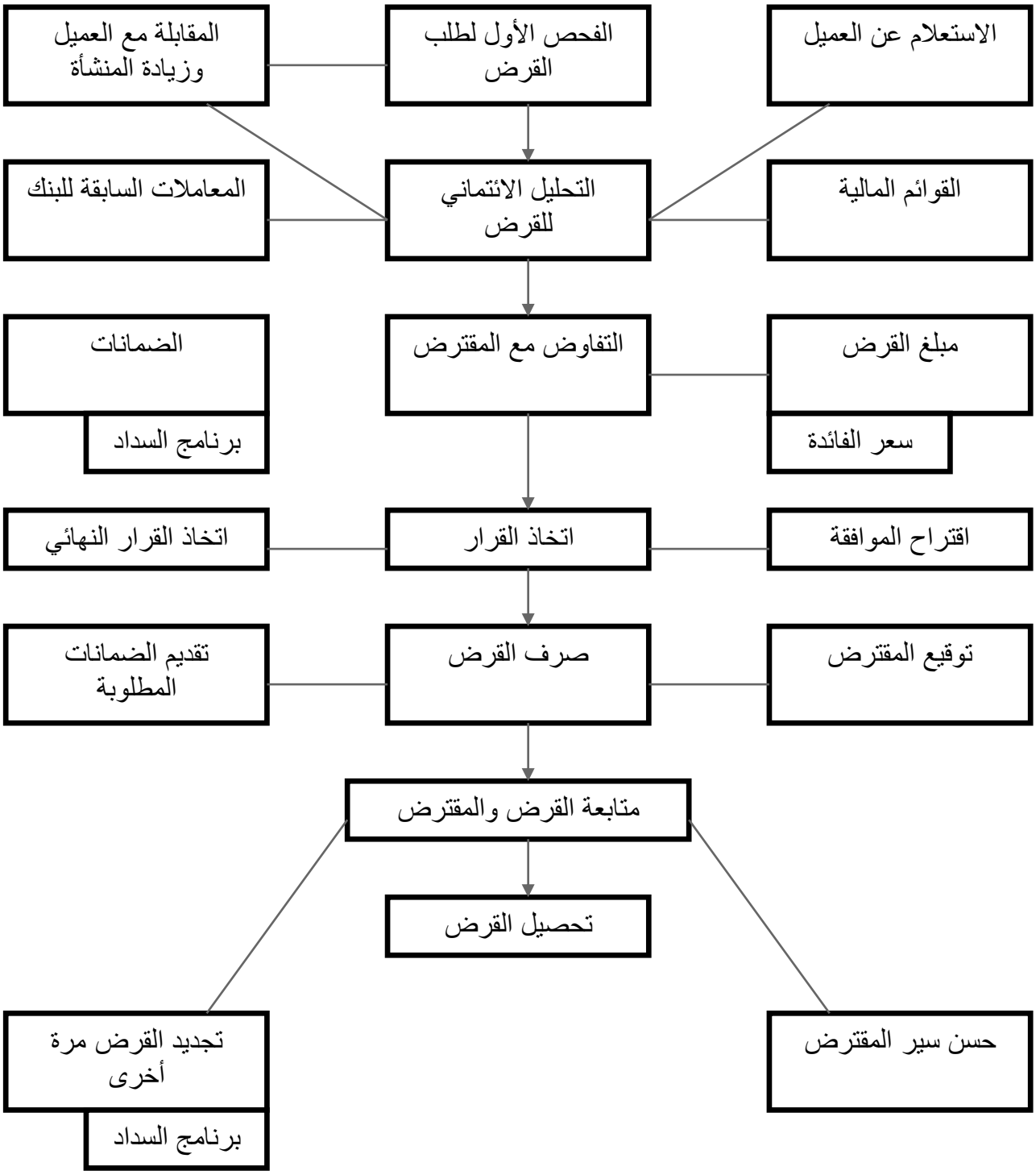

شكل رقم 03:إجراءات منح القرض وتحصيله[35]ص(281)

1-3-3: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني:

هناك مجموعة عوامل مترابطة ومتكاملة تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني في أي بنك ألا وهي:

1-العوامل الخاصة بالعميل: بالنسبة للعميل تقوم عوامل: الشخصية ، رأس المال، وقدرته على إدارة نشاطه وتسديد التزاماته والضمانات المقدمة ، والظروف العامة والخاصة التي تحيط بالنشاط الذي يمارسه العميل ، تقوم جميعها بدورها في تقييم مدى صلاحية العميل للحصول على الائتمان المطلوب، وتحديد مقدار المخاطر الائتمانية ونوعها والتي يمكن أن يتعرض لها البنك عند منح الائتمان فعملية تحليل المعلومات والبيانات عن حالة العميل المحتمل سوف تخلق القدرة لدى إدارة الائتمان على اتخاذ قرار ائتماني سليم.

2-العوامل الخاصة بالبنك: وتشمل هذه العوامل:

1) درجة السيولة التي يتمتع بها البنك حالياً وقدرته على توظيفها ، ومفهوم السيولة يعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته ، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع ، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان ، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع. [13]ص(93)
2) نوع الإستراتيجية التي يتبناها المصرف في اتخاذ قراراته الائتمانية ويعمل في إطارها ، أي في استعداده لمنح ائتمان معين أو عدم منح هذا الائتمان.
3) الهدف العام الذي يسعى المصرف إلى تحقيقه خلال المرحلة القادمة.
4) القدرات التي يمتلكها المصرف وخاصةً الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة على القيام بوظيفة الائتمان المصرفي، وأيضاً التكنولوجيا المطبقة وما يمتلكه المصرف من تجهيزات الكترونية حديثة.
5) درجة ثبات الودائع:لاشك في أن حجم الودائع لدى البنك ودرجة ثباتها تؤثران في اتخاذ القرار الائتماني فكلما كان مجموع الودائع الثابتة اكبر اطمأنت الإدارة بدرجة اكبر مما يؤثر على اتخاذ القرار الائتماني.

3- العوامل الخاصة بالتسهيل الائتماني: ويمكن حصر هذه العوامل بما يلي: [2] ص(47)

1) الغرض من التسهيل: لابد وان يكون الغرض واضحا ومحددا داخل الدراسة الائتمانية ،وان يعكس ذلك نفسه في الكيفية التي سيتم بها منح التسهيلات الائتمانية المقترحة ،ويرتبط بالغرض أسلوب وطريقة السحب من هذه التسهيلات ومصادر السداد المتوقعة وأسلوب هذا السداد ،كما يرتبط الغرض بطبيعة الضمانات التي استلزمتها الدراسة الائتمانية.

2) المدة الزمنية: التي يستغرقها القرض أو التسهيل[22] ص(132) ، أي المدة التي يرغب العميل بالحصول على التسهيل خلالها ، ومتى سيقوم بالسداد وهل تتناسب فعلاً مع إمكانيات العميل وقدراته ،أو عائد النشاط الذي يمارسه بحيث تكفي الإيرادات المتولدة عن هذا النشاط لسداد الالتزامات التسهيل أم لا.

3) مصدر السداد: الذي سيقوم العميل المقترض بسداد المبلغ منه: من الضروري معرفة مصدر السداد لدى العميل للوقوف على مدى إمكانية سداد التسهيلات من الموارد الناجمة عن نشاط العميل، وتقييم مدى انتظامها وكفايتها لسداد كافة الالتزامات من عدمه

4) طريقة السداد المتبعة : أي هل سيتم سداد القرض أو التسهيل دفعة واحدة في نهاية المدة ، أم سوف يتم سداده على أقساط دورية وذلك بما يتناسب مع طبيعة نشاط العميل ومع إيراداته وموارده الذاتية وتدفقاته الداخلة.

5) نوع التسهيل المطلوب: وهل يتوافق مع السياسة العامة للإقراض في البنك أم يتعارض معها.

ويمكن أن نضيف إلى هذه العوامل ضرورة الالتزام بالقيود القانونية حيث تحدد التشريعات القانونية التي يصدرها البنك المركزي ، وإمكانية التوسع في الائتمان أو تقليصه والحد الأقصى للقروض ومجالات النشاط المسموح بتمويلها بحيث لا يحدث أي تعارض بين سياسة البنك الائتمانية والتشريعات المنظمة للعمل المصرفي .

وأخيراً نؤكد أن الحالة التي تتخذ فيها القرارات الائتمانية هي حالة الخطر، فمتخذ القرار الائتماني في البنك لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره بدقة كاملة ، ولكنه يستطيع عن طريق تحليل المخاطر المصاحبة لعمليات الائتمان أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه ، فالقرار السليم هو القرار الذي تشعر فيه الإدارة بأن العائد الذي سوف يتولد عنه يوازي أو يزيد على درجة المخاطر التي تحيط به.

ويمكن لمحلل الائتمان من أجل تحليل المخاطر الائتمانية أن ينطلق من تطبيق نماذج المعايير الائتمانية المعروفة سابقة الذكر .

والشكل التالي يوضح أهم العوامل التي تؤثر في قرار منح الائتمان المصرفي

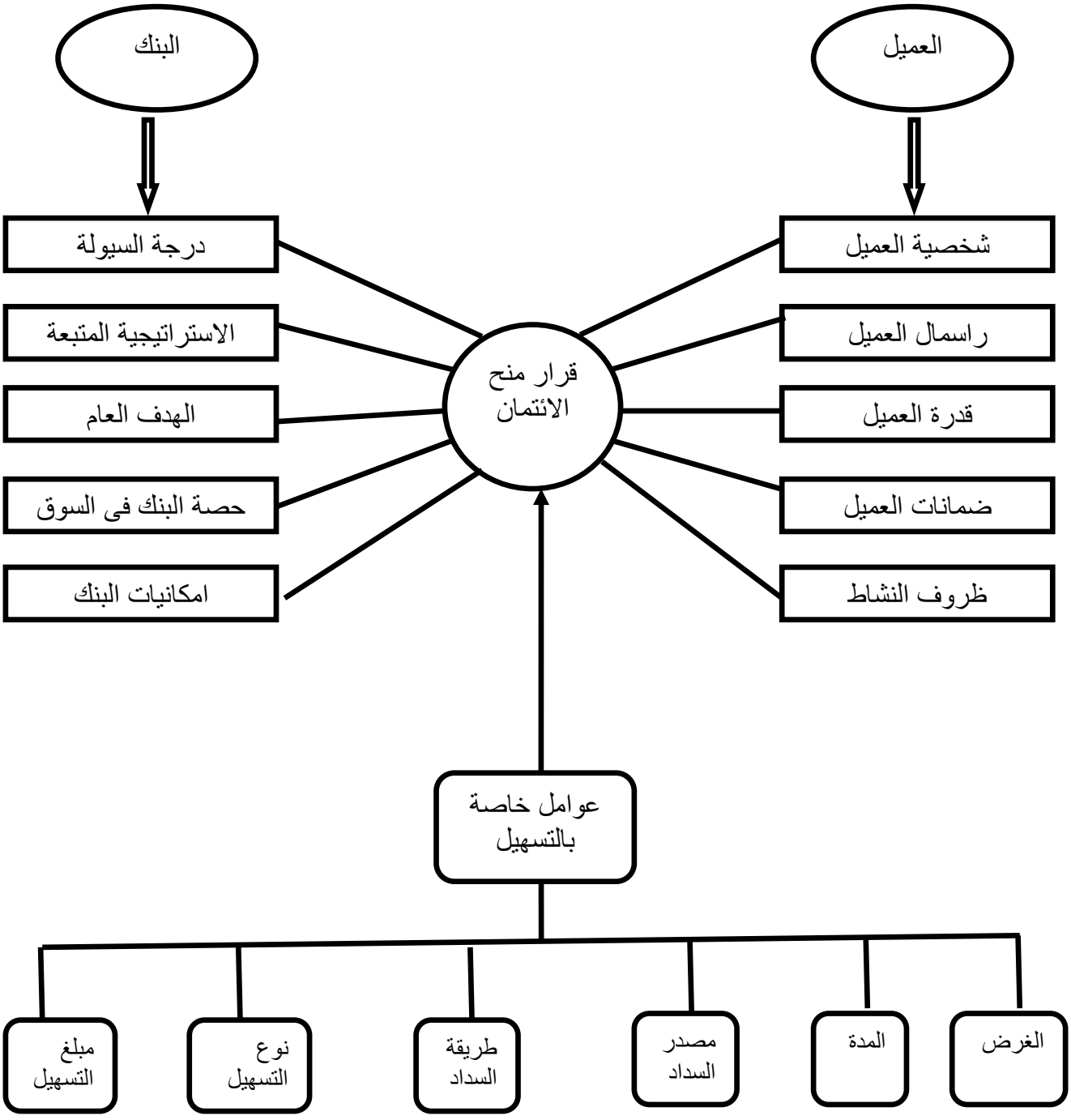

شكل رقم 04:يوضح أهم العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار الائتماني[65]ص(298)

خلاصة الفصل الأول:

تقوم الإدارة العليا للبنك المتمثلة في مجلس الإدارة وخبراء الائتمان ، بإعداد السياسة الإقراضية وتعمل على توجيهها لموظفي الائتمان حيث توضح لهم كل الخطوات التي يجب إتباعها عند منحهم للقروض والتي تتمثل في:

-حجم وأنواع القروض التي يمكن منحها.

-أسعار الفائدة.

-مستويات اتخاذ القرار.

-الضمانات الواجب قبولها.

-المستندات اللازمة لطلب القرض.

- متابعة القروض حتى يتم تحصيلها .

وحتى تتم عملية منح القرض لابد أن تعتمد المؤسسات المالية المصرفية على مجموعة من المعايير والمتمثلة في '5CS و'5PS وPRISM هذا من جهة بالإضافة إلى التحليل المالي الذي يساعد محلل الائتمان في دراسات ملفات القروض المقدمة بغرض الاستفادة من القرض بالنسبة لطالب القرض،إلا أن البنوك عند ممارستها لنشاطها تتعرض لمخاطر متنوعة ناتجة عن أسباب متعددة سواءا داخلية أو خارجية وهذه المخاطر سنتطرق لها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني
المخاطر الإئتمانية وإداراتها

تعتبر المخاطرة جزء لايتجزأ من العمل المصرفي خصوصا مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة ،فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت درجة خطورتها من بنك إلى آخر وان حسن تقييم وتحليل ودراسة هذه المخاطر ،ومن ثم إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره في السوق المصرفية بعوائد مرضية وبمخاطر متدنية.

باعتبار البنوك من المنشأت التي تواجه عوائد ومخاطر على اختلاف أشكالها في وقت واحد،فان المخاطر الائتمانية من أهمها والناتجة من المعاملات المصرفية مع الـ زبـ ائـ ن والمؤسسات والتي تصنف إلى أنواع مختلفة يمكن قياسها بمؤشرات متطورة تسمح للبنك من تحديدها بدقة والتنبؤ بها مستقبلا وهو ما يساعدها على التحكم فيها والتقليل منها هذا إذا كان من الصعب القضاء عليها.

2-1: عموميـــات حول المخـــاطر الائتمـــــانية

لدراسة المخاطر المصرفية لابد من تعريف بالمخاطر أولا ثم التعريج على مفهوم المخاطر الائتمانية بمعنى آخر التطرق إلى طبيعة المخاطر الائتمانية وذلك في المطلب الأول، بعد ذلك سيتم التطرق إلى الأشكال الرئيسية لمخاطر الائتمان المصرفي في المطلب الثاني،وذكر أهم أسباب المخاطر الائتمانية وكيفية قياس هذه الأخيرة بمؤشرات مختلفة وذلك في المطلب الثالث والرابع على الترتيب.

2-1-1: مفهـوم المخـاطر الائتمـــانية.

أولا: مفهوم المخاطرة:

التعريف الأول: المخاطرة بأنها «إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع».

التعريف الثاني: المخاطرة بأنها« تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيرا إلى أن المخاطرة تختلف عن عدم التأكد حيث أن الأخيرة غير قابلة للقياس». [23] ص(491)

التعريف الثالث: بأنها« تمثل الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد و أن قياس المخاطرة يتطلب الوقوف على تأثير الأمور غير المواتية التي تتم في ظل ظروف عدم التأكد على الربحية». [24] ص(05).

كما يعرف طلعت اسعد عبد الحميد« احتمال الخسائر في الموارد المالية أو البشرية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير » [25] ص(227)

التعريف الرابع: يعرف (هندي) المخاطرة بأنها« تمثل التقلب في العائد المستقبلي و يتفق معه في ذلك(سينكى)حيث يشير إلى أن ذلك يمثل التعريف الشائع في التمويل».[26] ص(05)

أصبحت الصناعة المصرفية تعرف بأنها فن التعامل مع المخاطر وليس تجنبها وذلك بغرض تعظيم العائد على حق الملكية.وفى ضوء ما تقدم يمكن تعريف المخاطرة على أنها الآثار غير المواتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية البنك ورأسماله.

التعريف الخامس: «هي حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة والمتوقعة أو المأمولة» [27] ص(26)

ثانيا:مفهوم المخاطرة الائتمانية المصرفية:

تواجه البنوك عند منح القرض مشاكل تتعلق بطبيعة القرض وكيفية استرداده ،مما يؤدي إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها وهو ما قد يشكل خطر على البنك ويؤثر على سمعته ، الأمر الذي يتطلب تحديدها بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها وإدارتها ومنه التحكم فيها والتقليل من حجم المخاطرة إلى أدنى مستوياتها.

توجد المخاطرة الائتمانية بسبب أن بعض الدفعات لن تحدث,ويمكن تعريفها على أنها الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان للسداد أو عدم قدراتهم على سداد الدين بالكامل وفي الوقت المحدد ، أو بعبارة أخرى يقوم المصرف بتقديم القرض مقابل الوعد بسداد الفائدة وأصل الدين في المستقبل ، إذ أن الوعود

بالدفع يمكن أن تخرق أو تسحب أو يتم إعادة التفاوض حولها وتغييرها .

إن المخاطرة الائتمانية هي إحدى أشكال مخاطرة الطرف الآخر ، وتعني أن الطرف الآخر في العقد أو الاتفاق لن يقوم بتنفيذ المترتب عليه بموجب ذلك العقد، وقد يعني هذا الفشل مثلا في تقديم الخدمات أو رفض تقديم التسهيلات المتعهد بها في اتفاقية القرض ،أو الفشل بالقيام السداد بالكامل وفي الوقت المحدد [28] ص(09)

تعرف المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف الإسلامية في عملياتها كون المخاطرة تتولد من أصول علي صفة ديون والتزامات مع الآخرين ،ولا يتوقف وجود المخاطرة الائتمانية علي التمويلات المباشرة للبنك كالقروض المصرفية ،بل يواجه البنك هذا النوع من المخاطر في الضمانات وأوراق القبول إذا عجز مصدر الأوراق المالية التي تملكها البنوك (كالسندات) عن الوفاء بالتزاماته ،وفي جميع عمليات التمويل الغير مباشر. [29]

تعرف المخاطر الائتمانية «في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد قيمة القرض وأعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عقد منح الائتمان». [30] ص(444)

يعرف حمزة محمود الزبيدي مخاطر الائتمان المصرفي« في عدم السداد الكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية» [10]ص(174)

وبالتالي يقصد بالمخاطر الائتمانية علي أنها خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض علي سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده للبنك المقرض عقد تاريخ الاستحقاق المحدد في شروط العقد الائتماني و تشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض،و السندات خارج الميزانية مثل :خطابات الضمان والإعتمادات المستندية،والعقود المبادلة والخيارات .

2-1-2: أشكال المخــاطر المصرفية:

أولا:أشكال المخاطر المصرفية : أهم صور مخاطر الائتمان التي تعترض النشاط المصرفي: [31] ص(152)

1) **مخاطر السيولة:** تعني سيولة البنك قدرته على الحصول على أموال لتغطية النقص في السيولة وبتكلفة معقولة ،وتحتاط البنوك لمثل هذه السحوبات من خلال الاحتفاظ بمبلغ احتياطي في شكل نقد في خزائنها أو ودائع لدى البنوك أو مؤسسات أخرى أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد أي أن خطر السيولة هو احتمال تعرض البنك لموجة سحوبات مفاجئة من قبل المودعين في نفس الوقت وغير متوقعة وغير مخطط لها مع عدم توفر سيولة بديلة مما يحد من قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته .

ومن أسباب حدوث مخاطر السيولة نذكر منها: [26]ص(229)

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال

الاستحقاق .

–سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها إلى أصول سائلة .

–تأثير العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

2) **مخاطر الائتمان:**تشير إلى عدم مقدرة الطرف الأخر من الوفاء بالتزاماته المتفق عليها أو عندما يتخلف المقترض عن سداد مبلغ القرض في التاريخ المحدد [32]ص(195) وتعتبر من أهم المخاطر أهمية وأقدمها ،وهناك عدد من العوامل التي تساهم في حدوث المخاطر الائتمانية تنقسم إلى: [33] ص(57-58)

-عوامل خارجية: تغيرات الأوضاع الاقتصادية نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في الأسواق، تغيرات في حركة السوق تترتب عليها أثار سلبية على المقترضين.

-عوامل داخلية :ضعف تسيير الائتمان أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي،عدم وجود سياسة ائتمانية رشيدة ضعف سياسة التسعير، ضعف نظم العمل و الإجراءات الرقابية [34] ، متابعة المخاطر و الرقابة عليها.

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، و يحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها. [35]ص(274)

3) **مخاطر مرتبطة بفترة التسهيل**:يجب أن تعكس فترة التسهيل طبيعة نشاط العميل والهدف من التمويل والفترة الزمنية التي سيستغرقها استرداد العائد من التمويل،ويجب أن لا يتم المغالاة في تقصير هذه الفترات مما يخلق اختناقات أو زيادتها مما يحول العوائد المتوقعة إلى اتجاه أخر.

بصفة عامة لا يجب تمويل أنشطة ذات مردود سريع في إطار متوسط أو طويل الأجل والعكس صحيح،كما يجب على البنك أن يراقب العملاء الجدد ووضعيتهم المالية.

4) **مخاطر التنفيذ**:تمثل عملية تحديث المعلومات الخاصة بالعملاء (مراكز حساباتهم)حجر الزاوية في اتخاذ القرارات الائتمانية اليومية ويعكس أي تأخر في التأثير على التزامات العملاء بالزيادة أو بالنقص من خلال العمليات اليومية خطورة واضحة على سلامة القرار الائتماني سواءا بالرفض أو الموافقة. [36]ص(153)

5) **مخاطر تقلب أسعار العملات:**تتحقق مخاطر العملة عند حدوث تغيرات في سعر الصرف العملات نسبة إلى العملة الأجنبية المرجعية للبنك ،وتتضمن إنشاء مديونيات بالعملة بالأجنبية وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط قيم الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية الأمر الذي يتطلب التحوط ضد تقلبات أسعار العملات لتجنب الخسائر المحتملة.

6) **مخاطر المعلومات**: يجب أن تتمتع إدارة الاستعلامات بالاستقلالية وتعكس المعلومات الواردة بتقرير الاستعلام الصورة الكاملة لأداء العميل المصرفي ويجب تفادي الاعتماد على مصدر واحد للمعلومات ،كما تعتبر تبادل المعلومات بين مسؤولي الحسابات أهمية كبيرة في تحديد حجم المخاطر المحتملة والتنبؤ بها وهو ما يساعد على قياسها والتحكم نسبيا.

7) **مخاطر عدم انتظام الفحص الدوري للائتمان**: عادة ما يواجه البنك في منح الائتمان مخاطر ناجمة عن الفحص والتفتيش الدوري لقسم الائتمان ،كما يعتبر في نطاق المسؤوليات قطاع مخاطر الائتمان متابعة الثغرات التي تمثل ظاهرة متكررة وتجميعها وتحليل أسبابها مثلا كالقروض المتعثرة ، وإحاطة التفتيش والمراجعة الداخلية بها في شكل دوري لإدراجها ضمن نقاط البحث النمطي للائتمان.

8) **مخاطر الأخطار والتبليغ**: تمثل مخاطر الإبلاغ للتسهيلات الائتمانية أحد مخاطر عدم الدقة في تنفيذ الموافقات الائتمانية ،الإبلاغ بشقيه الداخلي (أقسام وإدارات البنك)أو الخارجي (العميل)،يجب أن يتسم بالوضوح وعدم إغفال أي شرط من الشروط،ويجب أن يخضع الإبلاغ الداخلي لرقابة بشكل مركزي .

9) **مخاطر المعالجة لأصول وفوائد الديون الغير منتظمة**: إن المعالجة المبكرة للفوائد الديون تساهم بدرجة كبيرة في التخفيف من الآثار المستقبلية لنمو المديونية، ويزداد أهمية الاهتمام بهذه الجزئية بعد النشر الربع السنوي لميزانيات البنوك ووجود سوق أوراق مالية نشيطة مما يعني أن أي تراجع مفاجئ للأرباح سوف يكون ملحوظا على فترات متقاربة (يتعين الالتزام بتعليمات البنك المركزي بشأن تجنب الفوائد وتكوين مخصصات).

10) **مخاطر الربحية مقابل الأمان** :المعروف انه كلما زادت المخاطر ارتفعت الفوائد وذلك على حساب هامش الأمان أي ارتفاع المخاطر يؤدي إلى انخفاض مستوى جودة محفظة قروض البنك ،وزيادة الأرباح تؤدي إلى النمو المتزايد في المخاطر والنتيجة أن خطر الربحية ينعكس على الجودة.

11) **مخاطر عدم القدرة على السداد**: والتي هي في الأساس ناشئة من العميل[37]ص(244) بحيث ترتبط بعدم كفاية مصادر العميل الذاتية لسداد الدين وأعباؤه ,ويؤكد البنك ضرورة التعرف بكل دقة على الأداء المالي للعميل خلال ثلاث سنوات سابقة مع التركيز على مدى نجاحه في إتمام دورة تحول أصوله إلى نقد وكفاية تدفقاته النقدية لسداد التزاماته قصيرة الأجل مع عدم إغفال وضع يد البنك على احد أصوله كضمانة للسداد إذا ما تطلب الأمر ذلك.

12) **مخاطر الإدارة**: يراعى التأكد من القدرات الإدارية ومتانة الهيكل الإداري والتنظيمي للعميل وتخصصه وخبرته في مجال عمله ويستعان في ذلك بكل الأساليب الممكنة (الاستعلام، اللقاءات الشخصية).

13) **مخاطر السوق**:ترتبط هذه المخاطر بالوضع السوقي والتنافسي لمنتجات العميل ، ويركز البنك على مختلف المصادر المالية المتاحة وتحليل أدائه خلال ثلاث سنوات سابقة وبناء افتراضات مستقبلية حول أدائه .

14) **مخاطر سعر الصرف:** يظهر هذا نتيجة تذبذب أسعار الصرف، وبالتالي فهو يمثل الخسارة الناتجة عن التغير في أسعار الديون المقومة بالعملة الصعبة[38]ص(40).وهنا يكون أمام وضعيتين:

-وضعية الانكماش:فالبنك هنا يمنح قروض بعملة معينة أكثر من حصوله على ديون بنفس العملة وهذه الوضعية مناسبة للبنك عندما يزيد سعر الصرف للعملة المعنية ، وخطيرة في حالة انخفاضها وهنا تتجسد المخاطرة.

–وضعية التوسع:هنا البنك يمنح قرض بعملة معينة اقل من حصوله على ديون بنفس العملة وهذه الوضعية مناسبة للبنك عند انخفاض سعر الصرف للعملة المعنية، وخطيرة في حالة ارتفاعها وهنا تتجسد المخاطرة.

15) **مخاطر تآكل الضمانات**:يؤكد البنك على التحقق المستمر من عدم تراجع قيمة الضمانات ويهتم البنك بصفة أساسية بحالة الضمانات حسب نوعها ,ويكون تركيزه أكثر على العقارات والأوراق المالية والتنازلات.

16) **مخاطر التركز**: يولى البنك أهمية فائقة لمخاطر التركيز، ويعمل على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة جودة مثلى ويركز البنك على العناصر التالية:

01 -الزبائن:يجب أن يكون توزيع المحفظة الائتمانية سواءا على عدد العملاء أو على قطاعات السوق(شركات كبيرة مؤسسات متوسطة الحجم،أفراد.....الخ) والتركيز على المخاطرة الائتمانية كجزء لايتجزأ من الدراسة الائتمانية(معتمدي القرار الائتماني).

02-النشاط: يجب أن يتوفر للبنك باستمرار معلومات تفصيلية عن توزيع محفظة القروض على القطاعات المختلفة، بصفة عامة وضع حد للإقراض لكل نشاط فرعي والالتزام بالأسقف الائتمانية لكل قطاع.

03- الضمانات:يتعين على البنك عدم التركيز على نوع واحد من الضمانات والاعتماد عليها في منح الائتمان لتفادي تراجع وانخفاض قيمتها مستقبلا.

04-الاستحقاقات:إن تركز استحقاقات التسهيلات يمثل خطورة محتملة على مركز السيولة وينطبق ذلك أساسا على الاعتماد المستندي وخطابات الضمان ومختلف الالتزامات الخارجية.

17) **مخاطر السياسية والقانونية:** من المخاطر السياسية مايتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها والوفاء بديونها [30]ص(449) أو عبارة عن خطر حدوث تغيرات في حكومة الدولة وسياستها الحكومية، [39]ص(69) وأيضا ما يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك

ضمن النظام المالي بالدولة، وبالتالي نستطيع توقع احتمالات عدد من المخاطر القانونية منها:
[40]ص(07)

- المخاطر الناجمة عن أخطاء في العقود أو المستندات أو التوثيق.
- المخاطر الناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساده.
- المخاطر الناجمة عن التأخر باتخاذ بعض الإجراءات القانونية في مواعيدها الملزمة.
- المخاطر الناجمة عن مخالفة بعض القوانين أو الإتفاقيات الملزمة .

ثانيا:تقسيمات أخرى:تنقسم المخاطر المصرفية إلى نوعين، فمنها الخاصة و تتعلق بالعميل،وطبيعة نشاطه، كما قد يرتبط هذا النوع من المخاطر بالبنك مانح الائتمان.

أما المخاطر العامة فهي من المخاطر التي يصعب التنبؤ بها، و تخرج عن إرادة كل من العميل والبنك[41]ص(74) ، مثل مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر الدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد الوطني، كموجات الكساد مثلا، إضافة إلى مخاطر السوق التغير في الأنظمة الاقتصادية أو السياسية.

-مخاطر التشغيل: ترتبط بالأعباء و عدد الأقسام أو الفروع و عدد الموظفين، إذا فهو خطر مرتبط بالعنصر البشري.

-الاحتيال المالي والاختلاس: من خلال حدوث انهيار في إجراءات الرقابة الداخلية ،وهذا يؤدي إلى خسائر مالية نتيجة الأخطاء أو التقصير في إجراء اللازم في الوقت المناسب.

-الجرائم الالكترونية : تنشأ هذه المخاطر بسبب ضعف الكفاءات والخبرات لدى المبرمجين والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض مستوى الأمان للشفرة الخاصة بالموقع،مما يؤدي إلى سهولة اختراقها

-المخاطر الإستراتيجية: الناتجة عن غياب إستراتيجية مناسبة للبنك.

-مخاطر السمعة : تنشأ من جراء الفشل التشغيلي، وعدم التقيد بالقوانين والنظم ذات الصلة أو نتيجة لأسباب أخرى .

-مخاطر رأس المال: يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، و بالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين و الدائنين.

-خطر البلد: هو ذلك الخطر الذي يظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بإلتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه . والشكل التالي يوضح أهم المخاطر المصرفية الرئيسية.

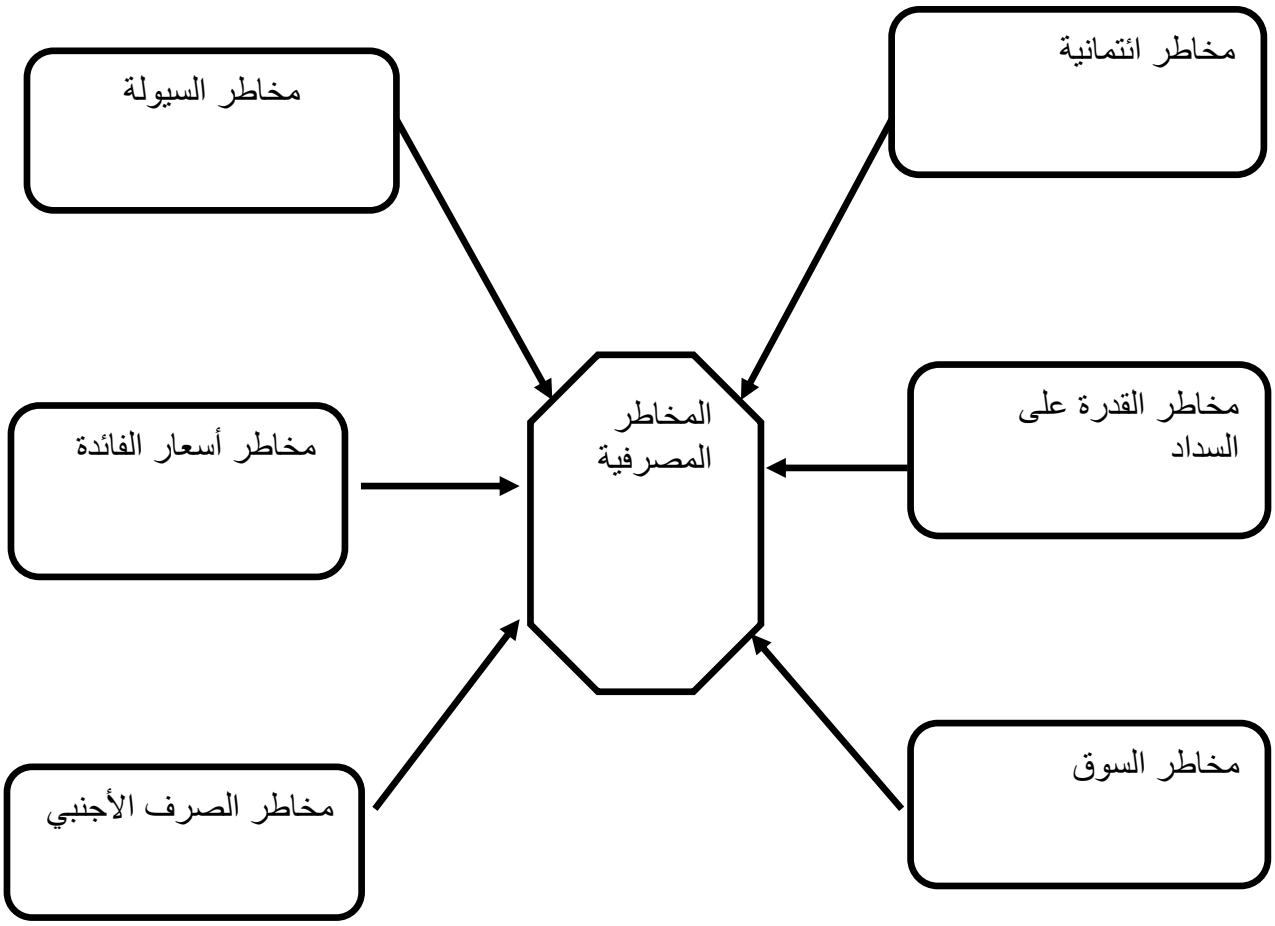

شكل رقم05 يبين المخاطر المصرفية الرئيسية [37]ص(196)

3-1-2: أسباب نشوء المخاطـــر المصرفية :

تتنوع أسباب المخاطر المصرفية عموما بتنوع مصادرها ،وتتلخص هذه المصادر وأسباب نشوئها بما يلي: [7]ص (189-190)

1) المتعامل
2) المنافسة
3) شركاء الأعمال وتضارب المصالح:قد يكون احد أعضاء مجلس إدارة البنك أو إدارة الائتمان له علاقة أو مصلحة شخصية مع مؤسسة منافسة فيستفيد من المعلومات التي يطلع عليها بحكم عضويته في مجال المنافسة،وهذا شكل من أشكال تضارب المصالح التي قد تكون مصدرا مهما من مصادر مخاطر الائتمان.
4) التمويل :المقصود به هو مصدر المبالغ التي يقوم البنك بإقراضها،ومن المعلوم أن البنك لا يقرض أمواله الخاصة وإنما يقرض أموال المودعين وبنسبة لا يجوز تجاوزها من هذه الودائع وهي نسبة القروض إلى الودائع التي يحددها البنك المركزي،ويتلخص خطر التمويل في احتمال قيام أصحاب الودائع باسترداد ودائعهم بشكل مفاجئ وبكميات كبيرة إذن لابد أن تتصف الوديعة بأنها وديعة خاملة وليست لرجال الأعمال أو للمؤسسات التي تقوم بسحبها بشكل مفاجئ.

5) عدم التنويع:هو منح الائتمان لجهة واحدة أو لعدد محدود من المقترضين،لذا وجب التنيه إلى هذه النقطة من طرف البنك المركزي وطلب من البنك مانح الائتمان ألا يتجاوز هذه النسبة.

6) القوانين والأنظمة:تصبح هذه القوانين مصدر خطر إذا تم تغيرها في غير صالح البنك دون إعطاء مهلة كافية للبنك بتعديل أوضاعه بموجبها مثل تغيير حجم رأس المال،وتغيير نسبة الودائع إلى رأس المال ،وتغيير نسبة السيولة في البنك،وتغيير الاحتياطي القانوني،وتغيير نسبة ما يمنحه البنك لمقترض واحد إلى مجموع القروض وهكذا.....

7) الشهرة (سمعة البنك):هو أن البنك متساهل نسبا في شروطه لمنح الائتمان فان ذلك يجذب إليه المتعاملين غير الجيدين مما يزيد في مخاطر عدم الوفاء لديه.إما إذا حصل العكس بأن البنك متشددا نسبيا في شروط منح الائتمان فان ذلك يؤدي إلى ما نتوقعه وهو انه سينفر متعاملين جيدين عن التعامل معه وبذلك تكون حصته في السوق اقل مما يجب أن تكون عليه.

8) التكنولوجيا:لو دخل البنك في مجال التجارة الالكترونية وطلب من المتعاملين استعمال هذه الأساليب في السحب والإيداع فأول خطر هو موضوع امن المعلومات وامن العمليات وحمايتها هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد خطر الفشل في إقناع المتعاملين وبالتالي الفرار من التعامل مع هذا البنك لهذه الأسباب.

9) الجمهور عموما:تتلخص مخاطره في انتشار الشائعات المغرضة عن إدارة البنك مما يسبب عزوف بعض المودعين عن إيداع نقودهم ومن ثم يعزز خطر التمويل.

10)الاستراتيجيات والخطط طويلة المدى:المقصود بها الخطط الأساسية الطويلة المدى التي تهدف إلى تحقيق النمو والبقاء للبنك فخطرها هو ما يطلق بفجوة التوقعات أي الفرق بين ماهو مأمول أن يحصل وبين ماهو حاصل بالفعل وكلما كانت الاستراتيجيات مفرطة في التفاؤل كانت الفجوة أوسع وخيبة الأمل اكبر .

11)من خلال ما سبق يتضح هذه الأسباب خاصة بالبنك، أما إذا كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي: [42]ص(3-5)

-المخاطر العامة:

تتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...إلخ.

أ- المخاطر المهنية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

- المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض: هو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

1- الخطر المالي: يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ.

وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

2- مخاطر الإدارة: هي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة،والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

3- الخطر القانوني: يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي: [42]ص(04)

- النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة تضامن...الخ.
- السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.
- مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.
- علاقة المسيرين بالمساهمين.

4- خطر البلد: تم التطرق له سابقا.

2-1-4: أهم مؤشرات قياس مخاطر الائتمان المصرفي:

يتم الاستعانة بالعديد من البيانات والمؤشرات لدى قياس المخاطر الائتمانية وذلك بهدف التحكم فيها والتقليل من منها إلى أدنى مستوياتها وذلك على النحو التالي: [36]ص(163-164)

1) بيانات عن توزيع محفظة القروض وفق قطاعات النشاط الاقتصادي ولتكن بصورة ربع سنوية.

2) بيانات عن توزيع محفظة القروض إلى التسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني.

3) بعض مؤشرات جودة الأصول وفقا لنظام الإنذار المبكر ويتم احتسابها بصورة شهرية كما يلي:

- نسبة المحفظة الائتمانية للودائع .
- توزيع محفظة القروض حسب قطاعات النشاط الاقتصادي .
- نسبة القروض غير المضمونة لإجمالي المحفظة .
- بيان عدد التركزات التي تبلغ 25 %فأكثر من القاعدة الرأسمالية للبنك ، سواء كانت توظيفات البنك لدى العميل في صورة أسهم رأسمال وتسهيلات ائتمانية أو أي صورة من صور التمويل الأخرى.
- نسبة مخصص الديون لإجمالي التسهيلات غير المنتظمة (التسهيلات والقروض التي استحقت ولم تسدد).

- نسبة التسهيلات غير المنتظمة /إجمالي المحفظة الائتمانية .
– مخصص الديون المشكوك فيها /إجمالي المحفظة الائتمانية.
– نسبة العائد المتوقع / إجمالي القروض.
– نسبة إجمالي صافي العائد/ إجمالي القروض.

4) بيان مدى توافق الضمانات القائمة مع التسهيلات الممنوحة للنظر في تقرير المخصصات والتي تحسب كما يلي: القيمة الحالية للضمانات الخاصة بالتسهيلات /إجمالي التسهيلات الممنوحة مقابل تلك الضمانات.

5) تقارير خاصة عن بعض الحالات الائتمانية التي تستلزم الوقوف على وضعها لظروف تتعلق بهذه التسهيلات أو لظروف قد استحدثت على النشاط الخاص بها حتى يمكن وضع الحلول والأساليب المناسبة لحسن سير هذه التسهيلات بما يضمن انتظام سدادها.

6) الوقوف على أسباب تعثر الديون غير المنتظمة.

والهدف من هذه التقارير هو استخراج مجموعة من المؤشرات تساعد إدارة البنك العليا في اتخاذ ما يلزم للحد من المخاطر وتخفيضها إلى اقل حد ممكن وإدارة المخاطر على أسس سليمة .

والجدول التالي يوضح أهم المخاطر بما فيها المخاطر الائتمانية :

جدول رقم 01 يوضح أهم مؤشرات قياس المخاطر [37]ص(239)

نوع المخاطر	المؤشرات المستخدمة في القياس
المخاطر الائتمانية	- صافي أعباء القروض/إجمالي القروض. - مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/إجمالي القروض . – مخصص الديون المشكوك في تحصيلها /القروض المستحقة.
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية/إجمالي الأصول. – الودائع المتقلبة / إجمالي الأصول. – سلم الاستحقاقات النقدية.
مخاطر سعر الفائدة	-الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة/إجمالي الأصول. – الخصوم الحساسة تجاه سعر الفائدة/إجمالي الخصوم. - الأصول الحساسة- الخصوم الحساسة.
مخاطر أسعار الصرف	- المركز المفتوح في كل عملة /القاعدة الرأسمالية. –إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية.
مخاطر التشغيل	-إجمالي الأصول/عدد العاملين. –مصروفات العمالة/ عدد العاملين.
مخاطر رأس المال	-حقوق المساهمين/إجمالي الأصول. – الشريحة الأولى من رأس المال/الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة. – القاعدة الرأسمالية /الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة.

2-2:تحليـــل المخاطـر الائتمـانية .

من الأمور الهامة التي يتوجب مراعاتها من قبل مسؤول الائتمان،أن لا يحصر اهتمامه فقط في دراسة البيانات المالية الذي يقدمها طالب القرض واستخراج النسب المالية المعروفة عند دراسة الوضعية المالية التي يتميز بها العميل -لابد أن نشير بان العميل قد يكون فردا أو مؤسسة أخرى-لذا وجب على مسؤول الائتمان أن يولي اهتمامه إلى ما يعرف بتحليل المخاطر Risk Analysis والذي بات يعرف في عالم الأعمال بالتحليل الاستراتيجي Strategic Analysis ويتميز تحليل مخاطر الائتمان عن التحليل المالي التقليدي في انه أكثر رحابة وشمولا،إذ يتم تناوله من خلال نظرة أوسع وأكثر عمقا لحالة الزبون ، ذلك على اعتبار أن كثيرا من المتغيرات الرئيسية والعناصر التي يبنى عليها قرار الائتمان لا تظهر عادة في البيانات المالية.ولذا أردنا أن نركز على المبادئ الأساسية في تحليل مخاطر الائتمان وذلك في المطلب الأول ، ثم تطرقنا إلى خطوات تحليل مخاطر الائتمانية ونظم تصنيفاتها وذلك في المطلب الثاني والثالث على الترتيب.والتطرق إلى طرق وأساليب تقييم مخاطر الائتمان في المطلب الرابع.

2-2-1:الركائز الأساسية لتحليل مخاطر الائتمان:

تجدر الإشارة إلى أن مخاطر الائتمان يمكن أن تأخذ عدة أشكال أو تتعلق بعدة مستويات وهي: المستوى الفردي والمستوى القطاعي والمستوى العام ،حيث نجد الخطر على المستوى الفردي في وضعيته المالية وقدرته على رد القرض ، الوضعية التجارية للمؤسسة،مصادر السداد والوضعية العامة للمؤسسة كنقص الموارد التي تؤدي إلى عدم كفاية رأس المال العامل كل هذه المخاطر تؤثر على السداد .

أما على المستوى المهني أو القطاعي فتتعلق بتغيرات قطاع الأعمال والمحيط العام الذي يحيط بالمؤسسة أما على المستوى العام فهو مرتبط بحدوث أزمات اقتصادية ، الانقلابات أو حدوث عوامل طبيعية كالجفاف.....الخ .

كل هذه العوامل خارجة عن نطاق العميل ،لذا فان تحليل مخاطر الائتمان يستلزم دراسة البيئة الداخلية والخارجية للعميل في نفس الوقت. [43]ص(20-21)

يقوم هذا التحليل على ثلاث ركائز أساسية هي: [44]ص(362)

1) -إن قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي ،كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب التسهيلات أو القرض،بل يجب أن لا يتم تقويم قدرته هذه بمعزل عن تقويم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة القرض.

2) -في تقويمه لمخاطر الائتمان ،يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر المقترض أو المؤسسة طالبة القرض ليمتد هذا التقويم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالمؤسسة ،أي مخاطر المؤسسة نفسها ومخاطر الصناعة التي تعمل فيها وذلك بالإضافة إلى مخاطر الاقتصاد الكلي.

3) -كما يجب عليه أي على محلل الائتمان أن يولي اهتمامه أيضا لمرحلة العمرية للمؤسسة المقترضة ،إذ يتفق رجال الأعمال في هذا الخصوص على أن المشروعات الاقتصادية تمر في أربع مراحل عمرية متتالية هي:
-مرحلة النشوء والدخول إلى السوق-مرحلة النمو -مرحلة الاستحقاق- مرحلة الاضمحلال.

وفي تحديد دور محلل الائتمان في دراسة وتقويم الركائز الثلاث المشار إليها ، يعتمد أيضا على المعايير منح الائتمان المشار إليها في الفصل الأول .

2-2-2: خطـوات تحليــل مخاطـر الائتمان

أيا كان المنهج الذي يختاره محلل الائتمان في تحليل مخاطر الائتمان أو التحليل الاستراتيجي للائتمان فان انجاز هذا النوع من التحليل يتم من خلال أربع خطوات رئيسية تتمثل فيما يعرف بتحليلSWOT على النحو التالي: [44]ص(381)

1-تحليل مواطن القوة في العميل Strengths

2-تشخيص نقاط الضعف Weaknesses

3-استشراف أو استكشاف الفرص المستقبلية المتاحة لنمو المؤسسة (Opportunities)وذلك بقصد تقويم قدرتها على النمو .

4-تحديد العقبات التي تهدد استمراريتها (Threats)والتي تنشأ إما عن دخول منافسين جدد إلى السوق الذي تعمل فيه مثلا،أو عن ظهور منتجات بديلة أو عن صدور تشريعيات أو قرارات حكومية متعارضة مع مصالحها....الخ.

من هنا وبناء لما تقدم يتم التحليل الاستراتيجي على ثلاث مستويات ومتسلسلة يختلف في كل منها نطاق ومؤشرات التقويم وهذه المستويات هـي كما يوضح الشكل التالي:

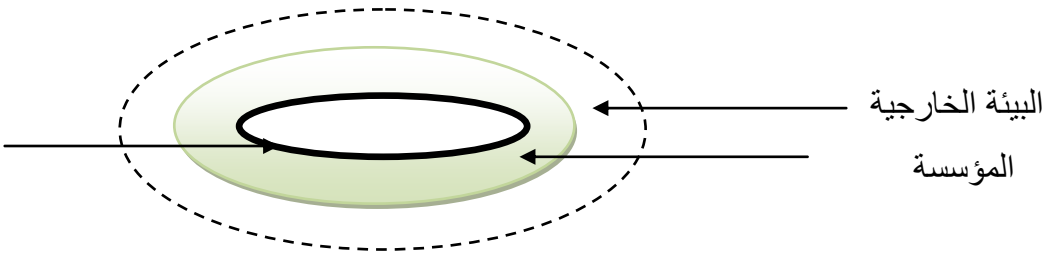

شكل رقم 06 نطاق التحليل الاستراتيجي للائتمان [44]ص(382)

1-تقويم كلي على مستوى البيئة المحيطية بالمؤسسة طالبة القرض.

2-تقويم جزئي على مستوى المؤسسة نفسها.

3-تقويم الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة.

1) التقويم على البيئة الخارجية:يتم هذا التقويم على مستوى الاقتصاد الكلي ويمتد إلى البيئة المحيطة بالمؤسسة ويأخذ في الحسبان بالعناصر التالية: الدخل الوطني،معدل التضخم ،معدل النمو السكاني التي لها تأثيرها على أداء جميع المؤسسات الناشطة في البلد يضاف لها بعض مؤشرات الصناعة مثل مرونة العرض والطلب ،طبيعة المنافسة،التكنولوجيا.....الخ وبدراسة هذه المؤشرات يتم تحديد خواص الصناعة نفسها للمؤسسة طالبة الائتمان.

2) التقويم على مستوى المؤسسة نفسها:تضيق الدائرة التي يجري فيها التقييم عن تلك المناظرة السابقة بمعنى تنصب عملية التقييم على عناصر تخص المؤسسة مثل:

-المركز التنافسي للمؤسسة ممثلا في حصتها السوقية.

-ملاءتها المالية.-إمكانياتها الإنتاجية والتسويقية .

-الرضا الوظيفي ومعدل دوران الموظفين.....الخ.

لكن يجدر التبيه هنا إلى مجرد امتلاك المؤسسة للمزايا التي تشكل لها مفتاح النجاح ولهذا وجب على المؤسسة استخدام هذه المزايا بطريقة فعالة

3) تقويم الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة: يجب على محلل الائتمان أن يراعي ما يلي:

- أن تتسم الإستراتيجية بالمرونة أي بمقدور إدارة المؤسسة تكييف أو تعديل إستراتيجيتها وفقا للظروف السائدة.

-أن تتسم هذه الإستراتيجية بالواقعية:يعني أن تكون هذه الإستراتيجية بالموائمة والانسجام مع الإمكانيات المادية والبشرية للمؤسسة، ويمكن الاسترشاد في تقويم المؤسسة بالمصفوفة التالية: [44]ص(385)

جدول رقم 02 مصفوفة تصنيف مخاطر الائتمان[77]ص(87)

المركز التنافسي للمؤسسة في السوق

أ)نوع الصناعة: صناعة حديثة (تصنيع الحواسب الشخصية) . في طور النمو. ب)المركز التنافسي للمنشأة:ذات حصة سوقية مرتفعة نسبيا. ج)الهدف الاستراتيجي:النمو والسعي نحو ابتكارات جديدة. د)درجة مخاطرة الائتمان: متوسطة.	أ)نوع الصناعة: صناعة مستقرة في قطاع المقاولات والانشاءات (تصنيع المعدات الثقيلة) . ب)المركز التنافسي للمنشأة:ذات حصة سوقية مرتفعة نسبيا. ج)الهدف الاستراتيجي:المحافظة على هذه الحصة السوقية . د)درجة مخاطرة الائتمان: منخفضة.
أ)نوع الصناعة: صناعة حديثة في طور النمو (تصنيع الحواسب الشخصية) . ب)المركز التنافسي للمنشأة: حصة سوقية متدنية. ج)الهدف الاستراتيجي: إما تحسين الحصة السوقية أو الانسحاب من الصناعة . د)درجة مخاطرة الائتمان: عالية.	أ)نوع الصناعة: صناعة في طور الاضمحلال (شركة مقاولات متردية) . ب)المركز التنافسي للمنشأة: حصة سوقية متدنية جدا. ج)الهدف الاستراتيجي:الانسحاب من الصناعة أو الاندماج د)درجة مخاطرة الائتمان: عالية جدا.

المخاطرة

3-2-2:نظم تصنيف مخاطر الائتمان :

إن وضع أو تصميم نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان يجب أن يكون هدفا استراتيجيا لكل بنك تجاري وذلك إذا ما أراد أن يضمن لنشاطه الاستمرارية في عالم اليوم والذي تسوده المنافسة الشديدة و تتعاظم فيه المخاطر .و توفر مثل هذا النظام لإدارة الائتمان يحقق لها مجموعة من المزايا مثل:

1. يساعد هذا النظام إدارة الائتمان في تقويم نوعية أصول محفظة القروض وبالتالي مستوى مخاطرتها.
2. يوفر نظام كهذا للجنة القروض أداة هامة وفعالة لوضع سياستها في تسعير القروض وذلك عن طريق ربط معدلات الفائدة على القروض بدرجة مخاطرها.
3. كما أن تصنيف مخاطرة محفظة القروض جميعها كوحدة، يمكن إدارة البنك من تقدير المخصصات المناسبة للقروض المتعثرة .

وسنعرض في مجال تصنيف مخاطر النظم نموذجين من النظام :النموذج الأول،يبني معاييره على مؤشرات كمية (Quantitative) تتمثل في مجموعة من النسب المالية التقليدية ويعرف باسم الباحث الذي قام بتصميمه وهو (Sherrord)،يصلح هذا النموذج في اتخاذ قرارات الإقراض قصيرة الأجل،أما النموذج الثاني،فيبني معايير على المؤشرات ذات طبيعة نوعية (Qualitative) لذا يصلح في اتخاذ قرارات الإقراض طويلة الأجل.

1/النظام الكمي(نموذج Sherrord)

1-1:التعريف بالنظام :تعتبر جهود الباحث الذي طور هذا النموذج امتداد لجهود مجموعة الباحثين أمثال :

Altman kida لكن ميزة هذا النموذج تتمثل في أن صممه، أوجد نوعا من العلاقة بين درجة المخاطر القرض من جهة، وتحديد نوعيته من جهة أخرى وذلك كأساس لتسعير القرض ومن ثم تقويم نوعية أو جودة محفظة القروض في البنك جمعها كوحدة.وقبل أن نقوم بعرض إيضاح مبسط لتطبيق هذا النظام في الواقع العملي لابد أن نشير إلى أن هذا النظام يقوم على متغيرات رئيسية تتمثل كل منها في نسبة مالية من النسب المالية المتعارف عليها.وقد قرن بكل منها وزن نسبي محدد ليتكون من حصيلتها الإجمالية رقم يسمى مؤشر المخاطرة (Risk index)يتم بموجبه تصنيف مخاطرة العميل طالب القرض وذلك ضمن فئة من بين خمس فئات رئيسية كما سنوضحه لاحقا.

2-1:تصميم النظام:يقوم النظام المقترح على 06 نسب مالية رئيسية لأغراض قياس قدرة المقترض على السداد ،وفيما يلي جدول يوضح هذه النسب ،ونوع كل منها وكذلك معاملها أو وزنها النسبي .

جدول رقم 03 متغيـــرات النظـــام المقتـــرح(نموذج Sherrord) [44]ص(378)

النسبة	تعريفها	نوعها	معاملها
النسبة الأولى	رأس المال العامل/إجمالي الأصول	مؤشر السيولة	17,0
النسبة الثانية	الموجودات السائلة/إجمالي الأصول	مؤشر السيولة	9,0
النسبة الثالثة	صافي حقوق المساهمين/إجمالي الخصوم	مؤشر ملاءة	3,50
النسبة الرابعة	صافي الربح قبل الضرائب/إجمالي الأصول	مؤشر ربحية	20,0
النسبة الخامسة	إجمالي الأصول /إجمالي الخصوم	مؤشر ملاءة	1,2
النسبة السادسة	صافي حقوق المساهمين/إجمالي الأصول الثابتة	مؤشر ملاءة	0,1

يتم تحديد الفئة التي سيصنف فيها القرض عن طريق :ضرب كل نسبة من النسب الست في معاملها أو وزنها النسبي لتمثل الحصيلة الإجمالية للنقاط الممثلة لأوزان هذه النسب على ما يسمى بمؤشر الجودة ويرمز له بالرمز (م).والذي على أساسه نستطيع تصنيف هذه القروض حسب خطورتها .

جدول رقم 04 يبين تصنيف القروض حسب خطورتها [71]ص(255)

الفئات	فئة القرض	مؤشر الجودة(م)
الفئة الأولى	(قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	م≤25
الفئة الثانية	قروض قليلة المخاطرة	25>م≤20
الفئة الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	20>م≤05
الفئة الرابعة	قروض مرتفعة المخاطرة	05>م≤-05
الفئة الخامسة	قروض خطرة جدا	م<-05

. والملاحظ هنا أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر الجودة والمخاطرة بحيث كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر يدل على انخفاض المخاطرة،وان الوزن الأكبر من النسب السابقة هي من نصيب النسب التي تختبر مدى قدرة المقترض على السداد ،وان الهدف الأساسي من هذا النموذج هو تقويم المركز الائتماني للمقترض من جهة قدرته على السداد.

3-1:مجالات استخدام النظام:تتمثل فيما يلي:

- تحديد معدل الفائدة الخاص بالقرض.

– تصميم جدول المراجعة أو المتابعة الخاصة بالقرض.

–كما يمكن الاستفادة من هذا النظام في إدارة محفظة القرض بشكل عام وكذلك في تقويم أداء مسؤولي الائتمان

2/النظام النوعي لتصنيف مخاطر الائتمان:

يعتمد هذا النظام لتصنيف مخاطر الائتمان على مجموعة من المعايير والمتغيرات الأخرى بخلاف الوضع المالي للمقترض.ويمكن حصر هذه المتغيرات في ستة عناصر رئيسية أعطى لكل منها وزن نسبي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 05 يبين معايير أخرى لتصنيف مخاطر الائتمان [44]ص(398)

م	العناصر	وزنه النسبي
1	الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة	10%
2	المركز التنافسي للمؤسسة	15%
3	الأداء التشغيلي	20%
4	التدفق النقدي	25%
5	الوضع المالي	15%
6	الإدارة	15%
	المجموع	100%

ووفقا للمعايير المشار إليها أعلاه تصنف القروض المصرفية في ست فئات رئيسية هي: [44]ص(388)

01-استثنائي(أو عديم المخاطرة).

02-ممتاز (أو قليل المخاطرة).

03-جيد(بمخاطرة عادية أو متوسطة) .

04- مقبول (بمخاطرة ضمن المستوى المقبول إلى حد ما).

05- ضعيف (مشكوك فيه)__بمخاطرة مرتفعة .

06- دين معدوم __بمخاطرة مرتفعة جدا.

جدول رقم 06 يبين نموذج لتصنيف القروض المصرفية وفقا لمستوى المخاطرة [44]ص(400)

فئة القرض	الصناعة	المركز التنافسي للمؤسسة	الأداء التشغيلي	التدفق النقدي	الوضع المالي	الإدارة
استثنائي	-تأثر قليل جدا بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية المتاحة. -البيئة التشريعية وقوانين العمل مناسبة جدا له	-تتمتع بمركز احتكاري في السوق وتقود الصناعة -مؤثرة في أسعار السوق.	-جميع المؤشرات التشغيلية مثل معدل نمو المبيعات وهامش الربح أعلى من السوق	-تدفق نقدي ملموس ومستمر يكفي لسد احتياجات الاستثمارية وتوزيعات الأرباح وسداد الديون	-البيانات المالية أفضل من مؤشرات الصناعة	-إدارة مؤهلة جدا ورضا مرتفع من الموظفين.
ممتاز	-تأثر منخفض بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية. -البيئة التشريعية وقوانين العمل مناسبة.	- قائدة في السوق. -لها بعض التأثير على الأسعار	-معظم المؤشرات التشغيلية أعلى من السوق	-تدفق نقدي مناسب يكفي لسد احتياجات الاستثمارية وتوزيعات الأرباح وسداد الديون	-البيانات المالية أفضل من مؤشرات الصناعة	-إدارة ذات مؤهلات مرتفعة.
جيد	-تأثر معتدل بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية المتاحة. -البيئة التشريعية وقوانين العمل مناسبة إلى حد	-لا تتأثر كثيرا بالتغيرات الحادثة في السوق. -لها تأثير محدود على الأسعار.	-معظم المؤشرات التشغيلية متطابقة وبعضها أعلى من السوق	- تدفق نقدي مناسب يكفي لتغطية جزء من برنامج الاستثمار وتوزيعات الأرباح وسداد الديون.	-البيانات المالية مقاربة من مؤشرات الصناعة	-إدارة ذات مؤهلات مناسبة ومعقولة.

	ما					
مقبول	-تأثر بشكل واسع بالتغيرات التكنولوجية والاقتصادية المتاحة. -البيئة التشريعية وقوانين العمل غير مستقرة	-مركزها ثانوي لكن لها نشاط مميز ويمكن أن تكون قائدة في صناعة مستقلة. -بعض المرونة في التسعير	- حول معدلات الصناعة.	-تدفق نقدي كاف إلى حد ما .	-البيانات المالية مقبولة بالمقارنة مع مؤشرات الصناعة	-إدارة في حدود المعقول.
ضعيف	- نشاط متراجع عن مستويات الصناعة. -البيئة التشريعية وقوانين العمل غير ملائمة تماما	-فقدت تأثيرها في السوق ويجب أن تخرج منه . -تأثيرها معدوم على التسعير.	-اقل بكثير من معدلات الصناعة -هامش ربح سالب.	-تدفق نقدي سالب.	-مؤشرات المالية تقل كثيرا عن مؤشرات الصناعة	-إدارة ضعيفة ومهددة بالمقاضاة.

4-2-2: طرق وأساليب تقييم مخاطر الائتمان

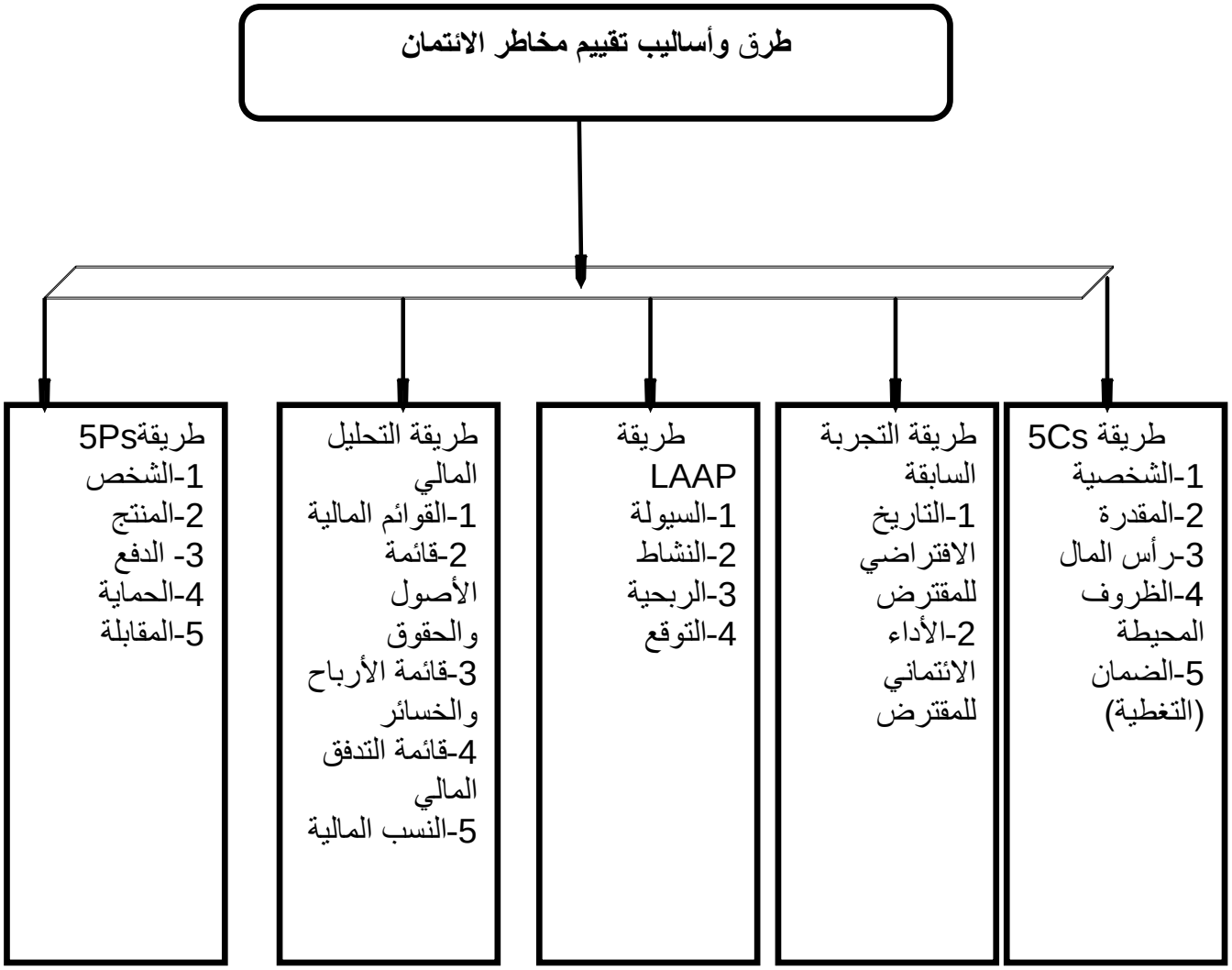

شكل رقم 07 يبين طرق وأساليب تقييم مخاطر الائتمان[45]ص(13)

وفيما يلي سنتم شرح الأساليب سابقة الذكر: [45]ص(13-16)

1:التقييم عن طريق طريقة 5Cs وطريقة 5PS :القدرة على الدفع؟ والنية للدفع؟.

1-1:الشخصيةCharacter : من خلال معلومات تخص المقترض كنزاهته وسمعته .....الخ.

1-2:القدرة على التسديدCapacity : من خلال تحليل كفاءته على إدارة أمواله.

1-3:رأس المالCapital : وهذا من خلال دراسة هيكل تمويل المؤسسة ودراسة كفاية رأس المال.

1-4: الظروف المحيطة: هنا نميز بين المحيط الداخلي(دراسة النظام الداخلي للمؤسسة والسياسات المستعملة) والمحيط الخارجي(دراسة الظروف الاقتصادية العامة) كل هذا له تأثير على قدرة المقترض في تسديد التزاماته.

2:التقييم على أساس التجربة و الانطباع السابق للمقترض:

عند استخدام هذه الطريقة يجب إتباع الخطوات التالية : [46]ص(09)

أ- لا بد من معرفة الزبون (المقترض).

ب- معرفة ما يقوله الآخرين عن المقترض.

ج- الاستماع لما يقول المقترض عن نفسه.

د- الطلب من المقترض أن يقدم توصية تعريفية عن نفسه.

3:التقييم على أساس LAAP Méthode: تقييم الصحة المالية

أ:السيولة : سيولة المؤسسة تعود إلى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها .

ب :الربحية : الأرباح المناسبة والتي تشكل أساس البناء أو الهيكل المالي للمؤسسة.

ج:الإمكانيات : بفحص قدرة الإدارة، و الموارد البشرية و الموارد المالية.

4: التقييم على أساس التحليل المالي Financial Analysis: [45]ص(14-15)

أ- الخبرة السابقة للباحثين عن الائتمان.

ب- عناصر منح الائتمان هي مثل أسم و سمعة المقترض و فترة و قيمة القرض و هدف القرض والجدول الزمني للدفع.

ج- استخدام عمليات للتعرف على جودة المقترضين سواءا داخليا على مستوى البنك أو اعتمادا الأساليب الكمية التي سبق ذكرها ،وفي هذا الإطار هناك عدة نماذج سنتطرق لها لاحقا.

3-2: :إدارة المخـاطــر الائتمــانية .

لاشك أن المؤسسات المالية المصرفية من أكثر المؤسسات تعرضا للمخاطر لاسيما في عالمنا المعاصر، حيث تعاظمت هذه المخاطر و تغيرت طبيعتها في ظل التطورات و مستحدثات العمل المصرفي و تنامي استخدام أدوات مالية جديدة ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، ومن هنا فقد إكتسب موضوع إدارة المخاطر أهمية متزايدة لدى البنوك كما أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

و تماشيا مع الإتجاهات العالمية في هذا الصدد يجب على البنوك إنتهاج سياسات الإدارة المخاطر و إستحداث إدارة متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطر التي تتعرض لها أعمال البنك على تنوعها.

ومن منطلق أهمية هذه الخطوة فقد إرتأينا إلقاء الضوء على الموضوع إدارة المخاطر الائتمانية التي تواجه العمل المصرفي، ثم نستعرض الركائز الأساسية لإتفاقية بازل الثانية و بعدها نقوم بطرح مجموعة من الوصايا لإدارة المخاطر و التي تنطوي على الإجراءات الواجب إتخاذها في البنوك لتفعيل سياساتها وذلك وفقا لمقررات لجنة بازل الثانية الجديدة في إدارة المخاطر الائتمانية.وختاما نستعرض موقع البنوك الجزائرية من لجنة بازل الثانية.

2-3-1: الركائز الأساسية لاتفاقية بازل الثانيـة.

قبل التطرق إلى ذكر المحاور الرئيسية لإتفاقية بازل الثانية لابد أن نعرج أولا على تعريف إدارة المخاطر ومن ثم التطرق إلى المحاور ثانيا.

أولا: مفهوم إدارة مخاطر :

هناك فرق بين قياس المخاطر وإدارتها فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر ،يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الإجمالية التي تتبعها المؤسسات المالية لتعريف استراتيجية العمل ،ولتحديد المخاطر التي ستتعرض لها،وإعطاء قيم لهذه المخاطر ،ولفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها والسيطرة عليها. [47]ص(30)

كما تعرف إدارة المخاطر بالمؤسسة المالية المصرفية تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ، وقياسها ، والتعامل مع مسبباتها ، والآثار المترتبة عليها . وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر بالمؤسسة المالية المصرفية يتمثل في تمكين البنك من التطور وتحقيق أهدافه بشكل أكثر فعالية وكفاءة .

إدارة المخاطر: هي مجموعة من الأنشطة تستهدف تدنية الخسائر المحتملة Exposures من وقوع المخاطر ، وأن هذه الأنشطة تندرج تحت ثلاثة مراحل رئيسية ، هي:

- تحديد وتعريف المخاطر التي تواجه البنك .

- قياس التأثير المحتمل لكل خطر .

- تحديد كيفية التعامل مع الخطر موضوع الاهتمام .

و على ذلك فان حسن إدارة المخاطر يشمل المرور بأربعة مراحل أساسية: [48]

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- إختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.

- مراقبة الإدارة لتلك المخاطر و قياسها بمعايير و إتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر، و هو جهد متواصل لا ينتهي و يمثل صميم العمل المصرفي.

أولا:نشأة لجنة بازل: تأسست لجنة بازل في نهاية عام 1974 (بازل هي مدينة تقع شمال سويسرا على الراين) من الصناعيَّة العشرة الكبرى Group of ten وهي: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتَّحدة، الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، بالإضافة إلى كلٍّ من: لوكسمبورغ وسويسرا، إلى تشكيل لجنة من خبراء السلطات النقديَّة والبنوك المركزيَّة في هذه الدول تجتمع عادة في مقرِّ بنك التسويات الدوليَّة Bank of International Settlements (BIS) بمدينة بال (بازل) السويسريَّة، وبها تقع أمانتها العامَّة، لذلك سمِّيت هذه اللجنة باسم "لجنة بازل للإشراف المصرفي " عرفت توصياتها بمقرَّرات لجنة بازل، وكان ذلك سنة 1975م،تهدف إلى وضع معيار موحد لرأس المال بين كافة البنوك [49]ص(80)

ونتيجة لتزايد المخاطر المصرفية قامت لجنة بازل بإجراء تعديل جوهري على اتفاقية بازل1 الصادرة عام 1988 ، والتي كانت تطالب البنوك بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال مناسب 8٪ لتغطية مخاطر الإئتمان فقط .وبسبب تزايد تعرض البنوك لمخاطر السوق أضافت اللجنة عام 1996 أوزان مخاطر السوق وأهمية احتفاظ المصارف برأس مال يغطي هذه المخاطر المتعلقة بالإيرادات نتيجة التغيرات في أسعار الفائدة والتقلبات في أسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية وأسعار السلع.

وفي 1999 أصدرت لجنة بازل وثيقة عمل استشارية عرفت بإنفاق رأس المال الجديد أو بازل الثانية، الهدف منها هو تعميم الأمان المصرفي والإدارة والسمعة الجيدة،وتطوير أعمال الرقابة المصرفية بحيث تعتمد تقويم المخاطر وتحديد طرق تغطيتها [50]ص(10) .

ثانيا:ركائز اتفاقية بازل الثانية :

يتكون الإطار الجديد المقترح من ثلاث محاور أساسية هي :

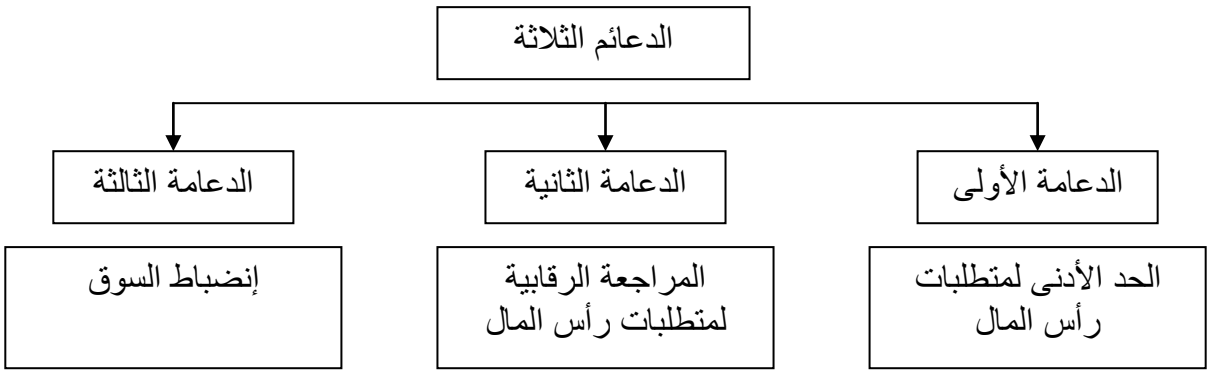

شكل رقم 08 يبين محاور اتفاقية بازل الثانية [88]ص(122)

وفيما يلي عرض لأهم الركائز التي تعتمد عليها بازل الثانية: [51]ص(291)

1-المحور الأول:الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال: لم تتغير مدخلات هذا الركن عن بازل I حيث الحد الأدنى كفاية رأس المال 8 % وكذلك من حيث أساليب قياس مخاطر السوق ، وتم إضافة نوع جديد من المخاطر وهي ومخاطر التشغيل.

حيث تتضمن هذه المتطلبات في حساب معيار كفاية رأس المال من خلال قسمة رأس المال المتاح على قيمة الموجودات الموزونة أو المرجحة حسب درجة المخاطر(المخاطر الثلاثة وهي المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية)، وهناك معلومات تفصيلية حول مقدار الأوزان التي يجب استخدامها وردت في التقرير الأخير للجنة بازل. [52]

2- المحور الثاني:المراجعة الرقابية : تقوم الركيزة الثانية للإطار الجديد "لاتفاقية بازل الثانية "على مجموعة من المبادئ التي تؤكد حاجة البنوك لتقييم كفاية رأس المال مقارنة بالمخاطر، إلى جانب أهمية قيام المراقبين بمراجعة هذا التقييم والتدخل حينما تقتضى الحاجة .ويعتبر توافر هذه المبادئ ضروريًا لضمان فعالية إدارة المؤسسات المصرفية ونظم الرقابة عليها .

تهدف إجراءات الرقابة وفقا لاتفاق بازل II إلى تشجيع المؤسسات المصرفية لتبنى نظام جديد لإدارة المخاطر وفرق الاتفاق بين المعاملات منخفضة المخاطر وتلك المرتفعة المخاطر ،كما منح المؤسسات المصرفية القدرة على تحديد كفاية رأس المال على أساس مستوى المخاطر التى تتعرض لها بالنسبة لكل معاملة على حدة ووضعت اللجنة أسس تقييم عمليات المراجعة الرقابية والتى تتمثل في :

-ينبغي على المراقبين مراجعة وتقييم التقديرات الداخلية للبنوك لقياس مدى كفاية رأس المال وضمان التزامها بمعدلات رأس المال القانونية

- ينبغي على المراقبين أن يتوقعوا من البنوك أن تعمل على مستوى أعلى من النسب الدنيا لرأس المال القانوني .

-ينبغي أن تقوم البنوك بعملية تقييم شامل لمدى كفاية رأس المال بالنسبة لمخاطرها ويتم ذلك من خلال إعداد التقارير ومراجعة الرقابة الداخلية وان يكون لديها إستراتيجية للحفاظ على مستويات رؤوس أموالها .

-ينبغي على المراقبين وضع خطة عمل للتدخل السريع لمنع هبوط رأس المال إلى اقل من المستويات الدنيا .

3- المحور الثالث:إنضباط السوق: [53]

يعتبر انضباط السوق من أهم متطلبات بازل وهي بمثابة الدعامة الثالثة له, الغرض منها هو تكملة الدعامتين الأولى والثاني حيث لا داع لوجود الضوابط الخاصة للدعامتين الأولى والثانية بدون طمأنة جمهور المستفيدين، لذلك فان الدعامة الثالثة ليست إلا مجموعة من المتطلبات التي تسمح للمشاركين في السوق بتقديم المعلومات الخاصة بدرجة كفاية رأس المال،وبما أن احد أهداف الاتفاق الجديد هو تحقيق المنافسة المتكافئة في الصناعة المصرفية، فالإفصاح يحقق هذا الهدف بإعلام المشاركين في السوق بمدى سلامة و جودة البنك. كما يجب توفير المعلومات والبيانات ونشرها بشكل يسهل الحصول عليها وحددت اللجنة أهم العناصر المطلوب الإفصاح عنها وهى :

1-رأس المال (هيكل رأس المال وكفاية رأس المال) .

2-المخاطر الائتمانية ومخاطر الاستثمارات طويلة الآجل فى سجلات البنك وأساليب تجنب المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق .

3-مخاطر التشغيل وسعر الفائدة .

2-3-2: أساليب قياس المخاطر الائتمانية وفقا للجنة بازل الثانية:

قد اهتم الأعضاء المؤسسين للجنة بازل بوضع حجر أساس لتحديد الأولويات المشتركة بين البنوك المركزية للدول الأعضاء في اللجنة بشكل خاص ولبقية البنوك المركزية العالمية، فجاءت كما يلي:

1) الاتفاق على وضع معدل 08% كحد أدنى لكفاية رأس مال البنوك .
2) وضع الحد الأدنى لرأس المال للحد من المخاطر الائتمانية .
3) تعميق الاهتمام بنوعية الأصول و كفاية المخصصات الواجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها و غيرها من المخصصات.
4) تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان المخاطر الائتمانية المجموعة الأولى متدنية المخاطر تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويطلق عليها دول OCDE ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي والمجموعة الثانية يطلق عليها دول non OCDE والتي تضم الدول التي لم تذكر في المجموعة السابقة.
5) كما نوعت الاتفاقية في أساليب قياس المخاطر تاركة المجال للمؤسسات المصرفية حق الاختيار ما يناسب قدراتها وإمكانياتها والأساليب هي: [47]ص(108)

1: الأسلوب المعياري أو النمطي .

2: أسلوب التقييم الداخلي ينقسم إلى قسمين:

2-1 :أسلوب التقييم الأساسي .

2-2:أسلوب التقييم المتقدم .

أولا: الأسلوب المعياري أو النمطي STANDARDISED APPROACH

هذا الأسلوب يستخدم لقياس مخاطر الائتمان ويعتمد على التصنيفات الائتمانية لتنقيط المقترضين مع الأخذ بعين الاعتبار نوعية المقترض وهذا التنقيط تختص به مؤسسات الخارجية عالمية مثل :Standard and poor's و Moody's و Fitch

ويتم استخدامه بواسطة البنوك الغير قادرة على استخدام أساليب التصنيف الداخلية،حيث انه نظام معدل للنظام المتبع وفقا لمقررات بازل عام 1988 وتتمثل التعديلات في الأتي: [36]ص(42)

1-تحدد أوزان المخاطر بناءا على التقييم الذي تحدده مؤسسات التقييم المعترف بها من قبل السلطات الرقابية.

2-إلغاء التمييز بين دولOCDE ودول ال non OCDE.

3- الاعتراف ببعض أنواع الضمانات كأحد أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان.

4-تخفيض الأوزان الترجيحية للمطالبات المضمونة بالممتلكات السكنية إلى 35 %.

5- الأوزان الترجيحية للمطالبات المضمونة بعقارات تجارية 100 %.

6- الأوزان الترجيحية للتجزئة (قروض وتمويل التجزئة) 75 % .

7- إعطاء وزن ترجيحي 150 % لبعض أنواع الأصول ذات المخاطر العالية للحد من اقتنائها والتخلص منها.

وتحسب المعادلة كما يلي :

الأصول مرجحة بأوزان المخاطر =قيمة التعرض * الوزن الترجيحي

وفي حالة الأخذ بالضمانات كأحد أساليب التخفيف من مخاطر الائتمان فانه طبقا لأسلوب النمطي يوجد طريقتين للتعامل مع الضمانات :

I. **الأسلوب البسيط**: حيث يتم بموجبها تخفيض أوزان المخاطر للعميل بالوزن المرجح للضمانة ، وفقا لنوع الضمانة والشروط المحددة لها ويشترط الأتي :

-ألا تقل مدة الإحتفاظ بالضمانة عن مدة القرض .

-أن يتم إعادة تقييم الضمانات بصفة دورية و بما لا يقل عن مرة كل ستة شهور .

-أن يتم ترجيح الجزء المغطي من القرض بوزن المخاطر الخاص بالضمانة ، في حين يرجح الجزء غير المغطي بوزن مخاطر العميل وأيا كان لابد ألا يقل وزن المخاطر للجزء المغطي من القرض عن 20% كحد أدنى ،و يستثنى من هذه النسبة ما يلي :

الضمانات تؤدي إلي تخفيض وزن مخاطر الدين إلي صفر % مثل الضمانات النقدية و الأوراق المالية الحكومية

إذا كان القرض و الضمانة من ذات العملة، و كانت الضمانة أصول نقدية أو أوراق مالية حكومية أو لهيئات حكومية ذات وزن مخاطر صفر % . وأنواع الضمانات التي يمكن استخدامها في هذه الطريقة :-النقدية (والودائع في حوزة البنك المقرض)- الذهب المعادن النفيسة .- الأوراق المالية المقيمة من مؤسسة تقييم خارجية بشروط أن لا يقل التقييم عن - BBB .

-الأوراق المالية المدرجة بالبورصة - وثائق صناديق الاستثمار.

II. **الأسلوب الشامل**:يركز على القيمة النقدية للضمانة آخذا في الاعتبار تقلبات السعر ، بموجب هذه الطريقة

سيقوم البنك بتعديل قيمة المبلغ المعرض للمخاطر حتى يعكس تأثير قيمة الضمانة ، و ذلك بإستخدام ما يسمي بالـ Haircuts (*) التقليص قيمة كلا من القرض و الضمانة لمراعاة التقلبات المستقبلية الممكنة في قيمة كل منهم و ذلك بإستخدام المعادلة التالية :

قيمة القرض بعد التخفيف = قيمة القرض الحالية X (1+ HE) – قيمة الضمانة الحالية X (1-FX - HC)

حيث HE = نسبة الـ Haircutsللقرض .

HC = نسبة الـ Haircuts (") للضمانة .

HFX = نسبة الـ Haircuts لفروق العملة إذا كان القرض و الضمانة من عملتين مختلفين لمراعاة تقلبات أسعار الصرف .

وأنواع الضمانات التي يمكن استعمالها في هذه الطريقة هي:

-كل الضمانات الواردة بالطريقة البسيطة .

-الأوراق المالية المسجلة بالبورصة،كما انه يتعين إعادة تقييم يومي للضمانات.

ثانيا:أسلوب التقييم الداخلي: يعتمد على أربعة مدخلات كمية هي:

1- قياس احتمال تعثر المقترض في سداد مديونيته .

2-قياس حجم الخسارة عند حدوث التعثر .

3-قياس المديونية عند التعثر .

4-قياس الاستحقاق المتبقي في حالة التعثر.

ينقسم هذا الأسلوب إلى قسمين أساسين هما:

(*) -المبلغ الذي يستقطع من القيمة الفعلية للضمانة للمزيد من التحوط .

(")-هناك طريقة لإحتساب نسبة الـ Haircutsهي : نسبة الـ Haircutsالقياسية المحددة من الجهات الإشرافية ، و هي تمثل ما سيتم إستقطاعه من الضمانة و الجزء المتبقي يمكن إستخدامه لتخفيف الخطر الإئتماني و تختلف وفقا لتقييم و نوع الأوراق المالية و الجهة المصدرة لهذه الأوراق (حكومات أو مصدرين آخرين) و وفقا للمدة المتبقية .

1-2:التقييم الداخلي الأساسي: هو النموذج الذي يقوم فيه البنك بتحديد مخاطره وإدارتها داخلياً بما في ذلك تحديد كفاية رأس المال،بعد السماح له بذلك من الجهات الإشرافية ،حيث يقوم البنوك بتحديد احتمال عدم الالتزام المرتبط بكل دين من مجموع العناصر التي تدخل في حساب الخسائر
المتوقعة[54]ص(166)،واحتمال عدم الالتزام هو خطر انخفاض نقطة الزبون خلال المدة القادمة ،حيث تعطى
بالعلاقة التالية:

$$EL = PD.LGD.EAD$$ حيث :

EL: الخسائر المتوقعة(Expected loss).PD :احتمال عدم الالتزام probability Default
LGD(*):نسبة الخسارة في عدم الالتزام. ("EAD:التعرض لعدم الالتزام أي المبلغ الباقي والمدة الباقية.
ولتدقيق الفهم لهذه الطريقة هناك طرق لحساب PD :لدينا إحصائيات عدم الالتزام خلال 5 سنوات للمقترضين المنقطين ب11 المستخرجة من طرف مؤسسة مالية والملخص في:

جدول رقم 07 يبين إحصائيات عدم الالتزام للمقترضين المنقطين ب11:[89]ص(274)

N	N-1	N-2	N-3	N-4	السنوات
100	110	100	90	100	عدد الزبائن المنقطين ب11
2	3	2	2	2	المنقطين ب11الذين لم يسددوا
%2	%2،70	%2	%2،20	%2	النسبة

متوسط الزبائن(11) غير المسددين على 05 سنوات هو500/11 = 2،20%
اكبر نسبة لعدم التسديد خلال 05 سنوات كانت 2،70% خلال سنة N-1 اي احتمالها هو 5/1 واحتمال 2% هو 5/3 حيث أن المتوسط مرتبط بالخسارة المتوقعة ولا تحسب في احتياجات الأموال الخاصة ،والخسارة القصوى خلال 05 سنوات كانت 2،70%خلال سنة N-1 حيث:الخسارة القصوى-الخسارة المتوسطة او المتوقعة =0,5% وهذه تمثل الخسارة غير المتوقعة ويجب أن تغطي بالأموال الخاصة وهذا حسب متطلبات نسب Mac donough فهي تقع مرة كل 05 سنوات أي احتمالها هو 5/1 واحتمال خسارة 2% هو 5/3
ومنه فانه حسب قانون بازل 2 المتطلب الرأسمالي لمقابلة مخاطر الائتمان يغطي الخسارة الغير المتوقعة ،أما الخسائر المتوقعة تخضع لأحكام محاسبية ومنه المتطلب الرأسمالي لمقابلة مخاطر الائتمان= الخسارة الغير المتوقعة.

(*) - Loss Given Default:LGD
(") -Exposure at Default: EAD

2-2:التقييم الداخلي المتقدم: هو صورة معدلة ومتطورة من منهج التصنيف الداخلي، ويتم فيه تحديد المخاطر داخلياً بتوفير قاعدة كبيرة من البيانات وبالإعتماد على الكمبيوتر،والبنوك التي تريد أن تكون قريبة من الواقع تختار هذا التقييم إلا أن تحديد LGD يتطلب التسيير التاريخي بناءا على معطيات شهرية .

كما يتسم الأسلوب التقييم الداخلي ب: [51]ص(292)

- يتسم منهج التقييم الداخلي للبنوك الذي تفرضه المعايير الجديدة بالتعقيد وارتفاع التكلفة مما يصعب استيعابه وتطبيقه من قبل العديد من البنوك .

- سوف يؤدي منهج التقييم الداخلي إلى لجوء معظم البنوك إلى الاعتماد على الطريقة القياسية للتصنيفات من قبل وكالات التقييم في تحديد المركز الائتماني (*)ومن ثم ستواجه البنوك غير المصنفة ائتمانيا متطلبات رأس المال أعلى بسبب أوزان المخاطر العالية.

2-3-3: وصايا لجنة بازل لإدارة المخاطر الائتمانية:

وصايا لحنة بازل لتخفيض مخاطر الائتمان نوجزها في أربع مجموعات كما يلي: [52]ص(200-201)

1-مجموعة تتعلق بإدارة البنك: تضم الوصايا التالية:

1-1: المراجعة الدورية لإستراتيجية مخاطر الائتمان وسياساتها من جانب مجلس الإدارة،ويتضمن ذلك مستوى الأرباح الذي يمكن أن يحققه البنك .

1-2 :الإدارة العليا مسؤولة عن تطبيق إستراتجية إدارة مخاطر الائتمان بعد أن يوافق عليها مجلس الإدارة، كما أنها مسؤولة عن تطوير السياسات والإجراءات المتعلقة بجميع نواحي المخاطر الائتمانية وضبطها.

1-3: أن تدرس البنوك المخاطر المتعلقة بالخدمات والعمليات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها ووضعها موضع التنفيذ دراسة وافية مناسبة.

1-4: استحداث نظام عملي لتحديد المخاطر الائتمانية وقياسها ومراقبتها وضبطها باعتبار ذلك جزءا من الرقابة الشاملة لإدارة المخاطر.

2-مجموعة تتعلق بالمتعامل طالب الائتمان والحاصل عليه: تضم الوصايا التالية:

2-1: وضع نظام لمراقبة أوضاع الائتمان الممنوح للأفراد.

2-2: أن تكون هناك حدود ائتمان واضحة وشاملة تتعلق بالمقترضين الأفراد وغيرهم.

2-3:أخذ التغيرات في الأوضاع الاقتصادية المستقبلية بعين الاعتبار عندما تقيم الائتمانات الممنوحة لإفراد وان تفترض الأسوأ وأن تقيم -في ظل ذلك- مدى تعرضها للمخاطر إن حلت هذه الظروف السيئة.

(*) -المركز الائتماني:هو عبارة عن مؤشر لمخاطرة الاستثمار،أو عن رأي رسمي يصدر عن وكالات متخصصة في تحديد الجدارة الائتمانية لأحد الكيانات(مؤسسة مالية،مؤسسة حكومية،شركة.....الخ)لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى برايان كويل،"تحديد مخاطر الائتمان"دار الفاروق للنشر والتوزيع، القاهرة،الطبعة الأولى،2006.ص27.

3-مجموعة تتعلق بمنح الائتمان وتجديده: تضم الوصايا التالية: [52]ص(200-201)

3-1: أن تكون هناك معايير ائتمان سليمة تعمل البنوك بموجبها وتتضمن تحديدا واضحا لأهداف الائتمان وموارد إعادة سداده.

3-2:أن تكون هناك أسس واضحة في قرارات الموافقة على منح الائتمان الجديد وقرارات تجديد الائتمانات الموجودة بالفعل وإعادته.

3-3:وضع قواعد مستقلة تحكم تمديد عقود الائتمان.

4-مجموعة تتعلق بتخفيض مخاطر الائتمان بعد منحه: تضم الوصايا التالية:

4-1:وضع نظام لإدارة المحافظ التي قد تنتج عنها المخاطر الائتمانية.

4-2:أن يكون هناك نظام ملائم لتصنيف المخاطر الداخلية لإدارة المخاطر الائتمانية وان يتلاءم هذا النظام مع طبيعة النشاطات التي يقوم بها البنك وحجمها .

4-3:وجود أنظمة معلومات وتقنيات تحليل ملائمة لمساعدة الإدارة في تحليل المخاطر الائتمانية وقياسها .

4-4وجود نظام خاص لمراقبة تركيبة المحفظة الائتمانية ونوعيتها.

4-5: وجود نظام فعال لمراجعة المخاطر الائتمانية واطلاع الإدارة أولا بأول على نتائج هذه المراجعة.

4-6: إدارة عملية منح الائتمان ومراقبتها بشكل ملائم وان تكون إمكانية التعرض لمخاطر الائتمان ذات مستوى مقبول ومتعارف عليه.

4-7: وجود نظام فعال لاتخاذ إجراءات وقائية مبكرة فيما يتعلق بالائتمان الذي يصبح مشكوكا في أمره.

4-3-2: موقع البنوك الجزائرية من تطبيق اتفاقية بازل II

بالنسبة لاتفاق بازل II فقد أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ : 2002/11/14م والذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية، تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية) تماشياً مع ما ورد في هذا الاتفاق، إلاّ أن اتفاق بازل II يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق، مما يتطلب من بنك الجزائر إصدار تعليمات Instructions لتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتأخر عن الأجل المحدد له عالمياً كما حدث مع اتفاق بازل I. أما اتفاق بازل II فإن برنامج "آمسفا AMSFA - دعم عصرنة القطاع المالي الجزائري. إلا أن ذلك يتطلب العديد من المجهودات المطبقة لدى المنظومة المصرفية الجزائرية حيث تعمل الجزائر حاليا على التحضير الجدي لذلك فان الجزائر تطبق حالياً في إطار برنامج "ميدا MEDA" فقد تمكّنت من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية حسب اتفاقية بازل II لدى ثلاثة بنوك عمومية فقط لحد الآن وهي : بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP-Banque وبنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ومن المعلوم أن تطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنوك يُعد إحدى الأركان الثلاثة الأساسية لاتفاقية بازل II.

التشريع الجزائري قد ساير اتفاقية بازل الأولى من خلال التعليمة رقم 74 -94 ولكنه لم يساير بعد اتفاقية بازل الثانية [56]ص(295)،وذلك بسبب أنها لم تدخل بعد حيز التطبيق النهائي المقرر في العديد من الدول وخاصة الجزائر .

إن تطبيق هذا الاتفاق لن يكون بالأمر اليسير، فقد يلاقي العديد من البنوك صعوبات كبيرة في مقابلة متطلباته، ويمكن إيجاد بعض التحديات التي يفرضها بما يلي:

- نظرا لضخامة واتساع المطلوب تنفيذه في فترة زمنية محددة فلم تتمكن من تبني سياسات واضحة تؤهلها من التعرف والتطبيق التدريجي لمقررات بازل الثانية.

- الصعوبات تتعلق بعملية التصنيف : ليس من اليسير على البنوك الجزائرية الاستناد إلى نظم ونماذج تقدير المخاطر الداخلية مما يدعوها إلى الاعتماد في جل الأوقات على مؤسسات تقييم الجدارة الائتمانية لذلك تلجأ إلى مصادرها الداخلية والخارجية في تقييم العميل ويكون هذا التقييم أقل دقة إذا ما قورنت بمؤسسات الجدارة الائتمانية العالمية .

- يتسم منهج التقييم الداخلي للبنوك الذي تفرضه المعايير الجديدة بالتعقيد وارتفاع التكلفة مما يصعب استيعابه وتطبيقه من قبل العديد من البنوك العربية. [51]ص(291)

- سيعمل عدم اعتياد العملاء على الأخذ بأساليب التقييم المقررة على إلقاء عبء أكبر على رأسمال البنوك نظرا لأن عدم تقييم العملاء سوف يرفع من أوزان مخاطرهم إلى 100% على أقل تقدير.

وبالرغم من توفر العديد من المبادرات لتحسين طرق التقييم الخارجي فان الأنظمة التي طورتها لاتزال مكلفة وذات اتجاه تقني أكثر منه مالي مما جعلها غير قابلة للتطبيق لوحدها من طرف البنوك بالرغم مما توفره من معلومات إضافية حول العميل.

- الصعوبات تتعلق بالبيئة الاقتصادية: يشكل ضعف التنوع في الاقتصاد الجزائري عاملا جوهريا حيث يظهر ذلك جليا في بنية إنتاج واستعمال الناتج المحلي الإجمالي والتفاوت الكبير في توزيع المداخيل الضائعة بين الأجور والأرباح ،وضعف كفاءة في توظيف الموارد .

-افتقار البيئة الاقتصادية إلى صيغ ادخار ومنتجات طويلة الأجل وثابتة محققة استقرار لقاعدة الودائع ومحدودية لمخاطر السيولة وتنوع فترات وآجال الاستحقاقات .....الخ.

خلاصة الفصل الثاني:

عموما فان المخاطر هي حالة عدم التأكد من حصول الشيء مع معرفة احتمال حصوله ،وكلما اقترب احتمال الحدوث من 50 % زاد الخطر ،وكلما اقترب الخطر من 100 %أصبح الخطر أكيد الحدوث فقد تم في الأول استعراض بمفهوم المخاطرة الائتمانية والتطرق أيضا إلى مختلف المخاطر التي تعترض العمل المصرفي (مخاطر السوق ،مخاطر التشغيل ،مخاطر الائتمان،مخاطر السيولة .....الخ) بعدها تمت دراسة أهم المؤشرات لقياس مخاطر الائتمان المصرفي .

ثم التطرق إلى تحليل مخاطر الائتمان من خلال اعتماد على النموذج الكمي ل Sherrord الذي يعتمد على ستة نسب مالية في التحليل بغرض قدرة المقترض على السداد واستخراج جدول يصنف فيها القروض إلى عدة فئات (عالية المخاطر ،متوسطة المخاطر ،عديمة المخاطر.....الخ)،بالإضافة إلى اعتماد النموذج النوعي في تحليل مخاطر الائتمان على متغيرات كيفية(المركز التنافسي للمؤسسة ،الادارة، الوضع المالي ،الصناعة التي تعمل فيها.....الخ).

كما أن هناك عدد من الطرق والمعايير لتقييم مخاطر الائتمان المصرفي المطبقة في العديد من المؤسسات المالية والمعرفية عند اتخاذ القرار الائتماني وهي طريقة 5C's و 5P's و LAAP وطريقة التجربة السابقة.....الخ.

وأخيرا فقد استعرضنا إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وفقا للجنة بازل الثانية بعد ذكر أهم المحاور الأساسية لها وإتباع أهم طرق أو أساليب لقياس مخاطر الائتمان وفقا لبازل الثانية وفق ثلاث طرق (الأسلوب النمطي،الأسلوب التقييم الداخلي الأساسي الأسلوب الداخلي المتقدم)،بعدها تم تشكيل مجموعة من الوصايا للجنة بازل بغرض التخفيف من المخاطر الائتمانية .

كما لا ننسى بأن بازل 2 تعتبر خطوة مهمة حيال تحسين سياسات إدارة المخاطر لدى البنوك وسياساتها وتعزيز ركائز الاستقرار المصرفي وتطوير استخدام أدوات مالية جديدة في العمل المصرفي وأن تطبيق معايير إدارة المخاطر المالية لمواجهة الصدمات والأزمات الداخلية والخارجية وغيرها.

والبنوك عندما تريد أن تقوم بممارسة عملية التحليل تحتاج إلى التحليل المالي وطرق إحصائية تبين لها كيفية تعامل مع هذا النوع من المخاطر وكيفية السبيل إلى تغطيته والتقليل من حدته وهذا ماسنراه في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

التكنولوجية الحديثة في تغطية مخاطر الائتمان المصرفي.

يعد موضوع إدارة المخاطر في البنوك جوهر اهتمام الدراسات الأكاديمية والمهنية في مجال الإدارة حيث تظهر أهميته في تفعيل وترشيد اتخاذ القرار وخاصة عندما يتعلق الأمر بمنح القروض البنكية. ويمكن معرفة أهمية هذه الدراسة بمجرد معرفة الخسارة القادمة والمخاطرة الكبيرة المرتبطة بسوء تقدير البنك للوضعية المالية لـ لمـ ة ترض.

كما نريد الإشارة في هذا الفصل إلى استخدام طرق إحصائية حديثة من طرف البنوك خاصة في الدول العربية إن لم نقل أنها معدومة واكتفائها بأساليب التحليل المالي فقط رغم بساطة هذه الطرق وقدرتها الكبيرة في التقدير والتخفيف من حدة المخاطر الائتمانية في البنوك وهذا بالاعتماد على عدة معايير نبني عليها دراستنا لمثل هذه الدراسات ،حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تتمثل فيما يلي:

- استخدامات مناهج الإحصاء في التنبؤ بمخاطر الائتمان المستقبلية وتحليلها.
- التحليل المالي لأغراض التنبـــؤ بالفشـــــل المـــــالي .
- أســـاليب الحـد مـــن المخـــاطر الائتمـــانية.

3-1: استخدامات مناهج الإحصاء في التنبؤ بمخاطر الائتمان وتحليلها

بوجود علاقة بين البنك كمّقرض والزبون كمقترض يترتب عليه ظهور مخاطرة تتمثل في عدم قدرة المقترض على تسديد دينه و هو ما يسمى ب "مخاطرة الائتمان".

أمام كل هذا فإنه لا يمكن للبنك أن يمنح قروضا لزبائنه دون الأخذ بعين الاعتبار العمليات اللازمة لتجنب هذه المخاطر.

من أجل وضع حد لهذه المخاطر يلجأ البنك إلى الضمانات. هذه الضمانات تعدّ غير كافية الأمر الذي أدّى إلى استعمال طرق أخرى من أجل تقدير المخاطرة المرتبطة بالقرض و هذا باللّجوء إلى مختلف طرق التحليل المالي ، هذه التقنيات التي خففت من نسبة الخطأ .إلى أن ظهرت في السبعينيات في الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا طرق إحصائية أكثر كفاءة من بينها :

- طريقة التنقيط
-طريقة رجال القرض.
- طريقة نقاط المخاطرة.
-طريقة التحليل العصبوني.

كل هذه التقنيات ساعدت البنوك في التخفيف من حدة المخاطر الائتمانية وبالتالي إلى تحسين و ترشيد اتخاذ قرار منح القرض وهذا ماسنتناوله في هذا المبحث الأول.

3-1-1: طريقــة القــرض التنقيطـــــي.

1-تعريف طريقة القرض التنقيطي: هي طريقة إحصائية تعطي زبون نقطة أو علامة خاصة به تعبر عن درجة ملاءمته المالية و هو ما يتطلب من البنوك البحث عن أنجع الطرق و الوسائل و التقنيات لاستعمالها في تحليل ملفات الزبائن ، والتي تمثل مستوى معين من الخطر بالنسبة للقرض المعني.[57]ص(177)

كما يمكن تعريفها بأنها طريقة تنقيط الزبائن هي تقنية إحصائية تعمل على ربط مخاطرة عدم استرجاع القرض بسلم التنقيط ، أين تعبر كل درجة من هذا السلم عن درجة مخاطرة معينة للقرض (ضعيفة ، متوسطة ، كبيرة)، و المشكل هنا هو تحديد المعلومات الخاصة بالزبون و التي يمكنها التعبير إلى حد ما عن ملائمته المالية، إذ تعطى لكل معلومة معاملا خاصا بها حسب أهميتها ، ثم توضع النقطة النهائية المحصلة للزبون في سلم التنقيط ، و مقارنتها بالنقطة الحرجة لهذا السلم المحسوب مسبقا،و من هذه المقارنة يسهل للبنك اتخاذ قرار منح القرض للزبون من عدمه ، إذن طريقة تنقيط الزبائن هي وسيلة تساهم في عملية اتخاذ القرار في البنك " [58]ص(175)

طريقة التنقيط هي " طريقة إحصائية تنبؤية لعجز المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم " [59]ص(173)

وأول ظهور لهذه الطريقة كان في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات حيث يعتبر كل من "Beaver " ،"Altman" ،" Edmister " أول و أشهر الباحثين الأمريكيين الذين يرجع لهم الفضل في وضع

الأسس الأولى لهذه الطريقة ، ثم انتقلت هذه الطريقة إلى فرنسا في سنوات السبعينـات بفضل مركز التكوين العـالي في الأعمال بمساعدة " Altman ".

2-مراحل إعداد النموذج :إن إعداد النموذج يتطلب دراسة عينة من ملفـات طلب القروض و التي قد درست من طـرف البنـك بناءا على التحليل التمييزي ،هذه العينة يمكن تجزئتهـا إلى مجموعتين من المؤسسات ، مؤسسـات سليمة و التي لم يتلق البنك مشاكل معها في تسـوية مستحقاتها،و مؤسسـات عاجزة التي لم تسدد ما عليها من الالتزامات سواءا كليا أو بصفة جزئية

و هذا يجر للبنك تكـاليف زائدة .

1-2 :تحديد متغيرات النموذج: تنقسم هذه المتغيرات إلى متغيرات كمية، و هي المتغيرات التي تعطى على شكل أرقام نقدية كانت أم نسـب ،و هناك متغيرات كيفية و هي المتغيرات التي لا يمكن في الغالب إيجادها على شكل أرقام و إنما هي نوعية و من أمثلها الشخصية القانونية ، عمر المؤسسة و نوع قطاع النشاط .

تعتمد اختيار المتغيرات الأكثر دلالة والتي لها علاقة بالملاءمة المـالية عن طريق استعمـال تقنيات و طرق لتحليل المعطيات نجد طريقة " Step Wise "،التي تعتمد على الانحدار الخطي المتعدد لاختيار المتغيرات واحدة بواحدة بالبدء بالمتغيرات الأكثر دلالة للحالة المالية أي المتغيرات التي تعطي أكبر معامل ارتباط مع الدالة التنقيط Z .

هذه الطريقة تنجز عند كل خطوة اختبار Student و هذا لإقصاء المتغيرات المستقلة مع الدالة Z

2-2: وضـع دالة التـنقيط وحسـاب النقطة النـهـائية لكل مؤسـسة:بعد جملة من الاختبارات تبقى لدينا المتغيرات التي لها علاقة ويتم ربطها بمعاملات تسمى بقيمة المعامل ،ويعبر عن مدى دلالة النسبة المرتبطة بها (للمؤسسة) قيد الدراسة،وبالتالي وضع دالة التنقيط التي تكون على الشكل التـالي :

$$Z = \square ai \quad Ri + \beta$$

حيث: R I = النسب أو المتغيرات المختـارة لتكوين الدالة Z حيث:Z :النقطة النهائية (score)

ai = معـامل الترجيح . β = ثـابت

بعد كتابة دالة التنقيط نقوم بحساب النقطة النهائية للمؤسسة والتي من خلالها يمكن الحكم على الوضع المؤسسة [60]ص(193) (عجز،سلامة) كما هو موضح في الشكل التالي :

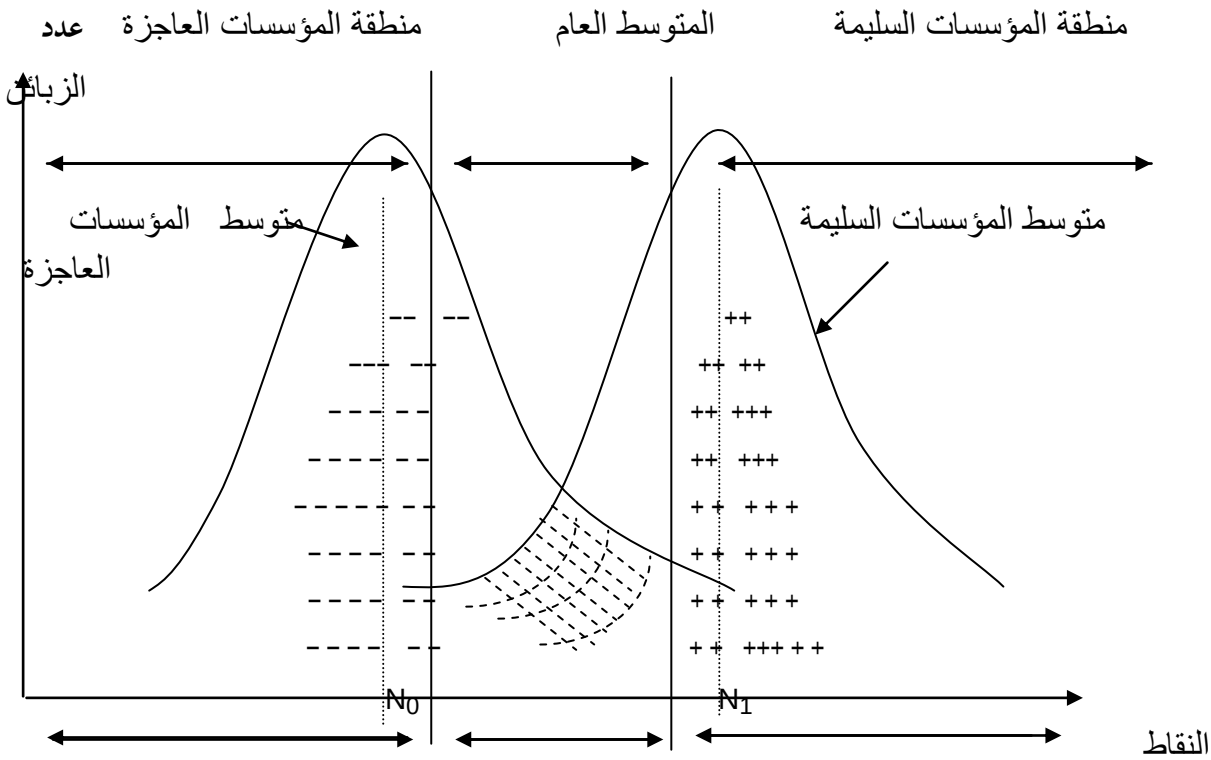

شكل رقم09: بيان توزيع نقاط المؤسسات السليمة و العاجزة [80]ص(167)

2-3:تحديد النقطة الحرجة:يتم تحديد النقطة الحرجة التي تمثل النقطة الفاصلة بين قراري الرفض والقبول ،ويتم حساب النقطة النهاية كالآتي: $Z = (N0\,\overline{Z0} + N1\,\overline{Z1}) / (N0 + N1)$

Z0 :متوسط نقاط N0 من المؤسسات العاجزة.

Z1 : متوسط نقاطN1 من المؤسسات السليمة.

بعد تحديد النقطة الحرجة يمكن تصنيف المؤسسات من خلال المقارنة بين النقطة النهائية لها والنقطة الحرجة وذلك كما يلي:

مؤسسات سليمة:وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية اكبر أو تساوي من النقطة الحرجة.

مؤسسات عاجزة:وهي المؤسسات التي تكون نقطتها النهائية اصغر تماما من النقطة الحرجة.

ومن هنا نلاحظ أن هذه الطريقة تتصف بسرعة اتخاذ القرار وهدفها الرئيسي هو التقليل من مخاطرة الائتمان.

2-4:اختبار دقة النموذج:يتم اختبار دقته ومعرفة قدرته على تصنيف المؤسسات إلى أقسامها الأصلية، ولا يتم هذا إلا بحساب مؤشر أساسي يسمى بنسبة التصنيف الصحيح ولإجراء ذلك يتم استعمال الجدول التالي:

جدول رقم08 :جدول يوضح معدلات التصنيف الصحيح وفق طريقة القرض التنقيطي.[90]ص(975)

تصنيف المؤسسات حسب حالتها الحقيقية	تصنيف المؤسسات حسب نتائج النموذج		المجموع
	مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	
مؤسسات سليمة	A	b	N_0
مؤسسات عاجزة	c	d	N_1

$$\begin{cases} N0= A+ b \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1) \\ N1= c + d \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2) \end{cases}$$

A: عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

b : عدد المؤسسات السليمة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة .

c : عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات سليمة.

d : عدد المؤسسات العاجزة التي صنفها النموذج كمؤسسات عاجزة.

ومنه :نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات السليمة هو: $t0= A /N0$

نسبة التصنيف الصحيح للمؤسسات العاجزة هو: $t1= d /N1$

نسبة التصنيف الصحيح لجميع المؤسسات هو: $T =(/(N0+ N1)$

(A+ d وبالتالي إذا تم اقتراح مجموعة من النماذج لاستعمالها في البنك ،فانه ينبغي اختيار النموذج الذي يعظم نسبة التصنيف الصحيح ويصبح النموذج الأمثل من بين النماذج المقترحة.

3-1-2:طريقة نقاط المخاطرة: لقد بينت هذه الدراسة لا يمكن الاعتماد على العوامل المالية فقط في دراسة التمييز بين المؤسسات السليمة والمؤسسات العاجزة، بل يتعدى ذلك العوامل النوعية في تحليلها للمؤسسة مثل(عمر المؤسسة، نوعية الزبائن،نشاط المؤسسة،الشكل القانوني للمؤسسة.....الخ).فكانت طريقة نقاط المخاطرة من أهم ما توصلت إليه الدراسات الإحصائية.

1-تعريف طريقة نقاط المخاطرة: يمكن تعريف طريقة نقاط المخاطرة على أنها التقنية التي تهتم بتقييم المؤسسات وفق مجموعة من المعايير النوعية و ذلك بتخصيص لكل معيار من المعايير المستعملة سلم تنقيط يحدد من خلاله مستوى نقطة المؤسسة لتصل في الأخير إلى نقطة تقديرية للمؤسسة مساوية لمجموع نقاط المعايير المستعملة، و يتم اتخاذ القرار بناءا على تلك النقطة التقديرية، ولكي تمكن البنك من أن يحسن اختيار المعايير المستعملة وذلك من أجل رفع فعاليتها والتقليل من المخاطر الائتمانية.

2-عرض طريقة نقاط المخاطرة:

تتبع هذه الطريقة عدة خطوات :

2-1:اختيار معايير الدراسة:حيث تتحدد كفاءة هذه الطريقة في اختيار المعايير النوعية إلى جانب المعايير الكمية في دراسة مخاطرة القرض ،حيث يستند هذا الاختيار على عاملين أساسين هما:[59]ص(203)

- أهمية المعيار في تقييم المخاطرة: ليس لكل المعايير نفس الوزن في تقدير المخاطرة لذلك يجب ترتيبها و اختيار الأكثر دلالة.

- توفر المعلومة و تكلفتها: إن توفر المعلومة صعب و الحصول عليها مكلف لذلك يجب دائما مقارنة قيمة المعلومة بتكلفتها التي يكون البنك مستعدا لدفعها حتى تكون لها فائدة.

2-2:تقدير سلم تنقيط للمعايير المستعملة: بعد اختيار المعايير النوعية التي يتم على أساسها تقييم المؤسسة مع إضافة بعض العناصر المالية لإثراء التحليل فإن هذه الطريقة تتطلب إنشاء سلم تنقيط لكل معيار مختار للدراسة و ذلك من أجل حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة.ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالى:

جدول رقم 09 يبين أهم النقاط المعتمدة في تطبيق طريقة نقاط المخاطرة.[91]ص(154)

مستويات النقاط / المعايير	المخاطرة القصوى النقطة=1	النقطة= 2	النقطة= 3	المخاطرة الدنيا النقطة= 4
الشكل القانوني	مؤسسة فردية - AP -	ش.ذ.م.م -SARL -	شركة التضامن - SNC -	شركة مساهمة - SPA -
رأس المال(10^2)	< 10000	بين10000و 25000	بين25000و 50000	> 50000
قطاع النشاط	منكوب	ضعيف	متوسط	ديناميكي
عمر المؤسسة	< سنتين	من2 إلى7 سنوات	من7 إلى15 سنة	> 15 سنة
تصنيف الزبائن	حرفي	صناعي	بائع جملة	بائع بالتجزئة
عدد الزبائن	< 20	من 20 إلى 100	من 100 إلى 500	> 500
القيمة التجارية	ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة
نوع التقنيات	ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة
نوع التسيير	ضعيف	متوسط	جيد	ممتاز
عمر المسيرين	> 60 سنة	من50 إلى60 سنة	من40 إلى50 سنة	< 40 سنة
حالة المحلات	سيئ	متوسط	جيد	ممتاز
أدوات الإنتاج	قديم	متوسط	جيد	ممتاز
تطور رقم الأعمال	انخفاض غير منتظم	< 5 %	من5% إلى15%	> 15 %
تطور النتيجة الصافية	سالب	< 2 %	من2% إلى10%	> 10 %
دوران الزبائن	> 90 يوم	من60 إلى90 يوم	من30 إلى60 يوم	< 30 يوم
دوران الموردين	> 90 يوم	من60 إلى90 يوم	من30 إلى60 يوم	< 30 يوم
قيمة مضافة/رقم الأعمال	< 20 %	من20% إلى50%	من50%إلى70 %	>70%

3-2: حساب النقطة النهائية:

يتم حساب النقطة النهائية لكل مؤسسة كما يلي:

النقطة(N)= مجموع النقاط/عدد المعايير المدروسة. [59]ص(204)

و تكون قاعدة القرار بعد حساب النقطة النهائية كما يلي:

إذا كان:(N) ≤ 2 : المؤسسة سليمة.

إذا كان(N) < 2: المؤسسة عاجزة.

3-1-3: طريقـــة التحليـــل العصبـــوني:

إن الدراسات الأولى في هذا الميدان تعود إلى سنة 1940 ، لكن تطورات المعلوماتية و استعمالاتها للأدوات الرياضية أدت إلى تطوير هذا النظام ، و بالتالي طريقة التحليل العصبوني تعد جدّ دقيقة في ما يخص ترتيب و تحليل المعطيات[61]ص(151)،وتعتمد هذه الطريقة على نظام مستوحى من النظام العصبي البشري والذي يجمع بداخله خلايا اصطناعية تعمل على معالجة المدخلات وفق مجموعة من العمليات الحسابية.

1-تعريف طريقة التحليل العصبوني: شبكة التحليل العصبوني نموذج قادر على إيجاد حلول للمخاطرة التي يواجهها و ذلك باستعمال قاعدة من الأمثلة ، العامل الأساسي لهذه الأداة أنه يمكن لوحده تحديد قواعده في اتخاذ القرارات ،حيث تقوم شبكة التحليل العصبوني على أساس قواعد تسمح لها بالتصنيف بفعالية صنفين من العينات : مؤسسات سليمة وأخرى مؤسسات عاجزة

وبالتالي طريقة التحليل العصبوني هي تقنية متطورة عن طريقة التنقيط فيما يخص تصنيف المعطيات وخاصة إذا كانت العينة المدروسة جدّ معقدّة، وفعالية هذه التقنية تتحقق إذا كانت المعطيات غير مرتبطة خطيّا، في هذه الحالة أكثر بكثير فعاليتها من الطريقة سابقة الذكر"[59]ص(196) .

2-مراحل إعداد النموذج: يتم إعداد النموذج وفق أربعة مراحل هي:مرحلة تحضير المعطيات مرحلة التعلم ،مرحلة تقوية العصبون،مرحلة الاختبار .

1-2 تحضير المعطيات:سحب عينة من المجتمع المدروس بغرض معالجة هذه العينة من ناحية دراسة مجموعة من المتغيرات الكيفية والكمية الموجودة في تلك العينة وهذه المتغيرات تمثل مدخلات الشبكة العصبية،ويجب أن تكون هذه العينة تحتوي على عدد من المؤسسات السليمة وعدد من المؤسسات العاجزة بهدف زيادة قدرة الشبكة العصبية على التصنيف لهذه المؤسسات ،والمرور بعدة إجراءات لهذه المعطيات منها (التحويلات على المتغيرات،تقسيم العينة،هندسة النموذج)حيث:

التحويلات على المتغيرات:يتم التحويل توزيع المتغيرات إلى التوزيع الطبيعي المعياري الذي يسمح بالحصول على قيم متقاربة لها بالإضافة إلى التحويل اللوغارتمي الذي يتم تطبيقه على المتغيرات الموجبة ذات القيم المتطرفة.

تقسيم العينة:إلى جزئين هما: عينة الإنشاء وعينة الإثبات .

هندسة النموذج:وهذا بتحديد عدد الطبقات المكونة للشبكة وعدد العصبونات في كل طبقة .

2-2 مرحلة التعلم:حيث يتم في هذه المرحلة إدخال المعطيات التي تمثل مدخلات الشبكة العصبية،وبإمكان هذه الطريقة أن تستخرج المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية مع معاملاتها الترجيحية ،ويتم هذا عن طريق مجموعة من المراحل التي تعمل على تقليل الخطأ إلى أدنى مستوياته وتتمثل فيما يلي:

-الانطلاق من مصفوفة ترجيحات بقيم عشوائية واختيار قيمها كمدخلة ابتدائية.

-انتشار حساب المدخلة السابقة على الشبكة العصبية وحساب مخرجتها.

-قياس الخطأ بحساب الفرق بين المخرجة الحقيقية والمخرجة التقديرية.

-عملية التصحيح التي تأخذ قيم هذه الترجيحات والتي تعمل على تقليل الخطأ.

-الرجوع إلى مرحلة السابقة إلى غاية الحصول على قيم بأدنى خطا ممكن.

يتم تقوية الشبكة العصبية وفق قاعدة معروفة تسمى بقاعدة هاب التي تسمح بتسريع مرحلة التعلم وفي الأخير ينتج عنها معاملات ترجيح بقيم اقل خطا،والحصول على نتائج اقرب إلى الصواب وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 10يبين التصنيف الصحيح لطريقة التحليل العصبوني[90]ص(975)

تصنيف المؤسسات حسب حالتها الحقيقية	تصنيف المؤسسات حسب نتائج النموذج		المجموع
	مؤسسات سليمة	مؤسسات عاجزة	
مؤسسات سليمة	%	%	العدد الكلي للمؤسسات السليمة
مؤسسات عاجزة	%	%	العدد الكلي للمؤسسات العاجزة

3-2:مرحلة الاختبار:يتم عملية الاختبار على عينة تسمى بعينة الإثبات والتي لانجد عناصرها ضمن العناصر التي على أساسها تم إنشاء النموذج.

3-1-4: طريقــة رجال القرض: "LA METHODE DE CREDIT MEN

ظهرت هذه الطريقة في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم "CREDIT MEN" و الذي يقصد به رجال أخصائيون في دراسة القروض البنكية يقومون باتخاذ قرار منح القروض البنكية اعتمادا على مبدأ أساسي هو إضافة بعض المؤشرات الاقتصادية التنظيمية إلى جانب المؤشرات المالية التي يتم مقارنتها مع نسب مثالية محددة مسبقا بطريقة إحصائية بعد دراسة معمقة، بالإضافة إلى إعطاء كل عامل ترجيحا خاصا به تحدد قيمته من خلال تجربة مسيري القروض ليتم في الأخير تنقيط كل مؤسسة أرادت التقييم.

1- تقديم طريقة رجال القرض:

طريقة رجال القرض تقنية تسعى إلى ترتيب الزبائن على أساس المخاطرة ، ، كما أنها طريقة فعّالة نظرا لكونها تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات النوعية و الكمية على حد السواء ،و ترتيب زبون على مجموع كل الزبائن من الأقل مخاطرة إلى الأكثر مخاطرة و هذا بإعطاء لكل زبون أخذا بعين الاعتبار ثلاثة معايير:

1) العامل الشخصي: يتعلق هذا العامل بتقييم كفاءة المسيرين و المستخدمين و علاقة العمال بينهم داخل المؤسسة، و معامل ترجيح هذا العامل هو40 %.
2) العامل الاقتصادي: يبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي(الوضعية العامة في القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه، و الوضع التنافسي ،مدى تأثيره على نشاطها)، و معامل ترجيح هذا العامل هو 20 %.
3) العامل المالي: يبين الحالة المالية للمؤسسة و ذلك استنادا إلى ميزانيتها و بالتالي يكون التقييم المالي بتحليل بعض عناصر ميزانيتها، و معامل ترجيح هذا العامل هو40 %.[62]ص(192)

إن الوضعية المالية يتم تقديرها بالاعتماد على نقطة تركيبية (N) ناتجة عن المعدل المرجح لخمس نسب مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 11 تقويم العامل المالي في تطبيق طريقة رجال القرض.[92]ص(501)

رقم النسبة Ri	النسب	معاملات الترجيح
R1	قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة/د.ق.أ(السيولة المختصرة)	% 25
R2	أموال خاصة/ديون متوسطة و طويلة الأجل(الاستقلالية المالية)	% 25
R3	أموال خاصة/قيم ثابتة صافية(تمويل القيم الثابتة)	% 10
R4	رقم الأعمال السنوي/المخزونات(دوران المخزون)	% 20
R5	رقم الأعمال(TTC)/ مجموع الحقوق على الزبائن(دوران العملاء	% 20
المجموع		% 100

بعد ذلك يتم مقارنة كل نسبة من النسب الخمس السابقة مع نسب مثالية استخرجت بطرق إحصائية من مؤسسات ذات نفس النشاط و ليكن على سبيل المثال: وسيط النسب المستخرجة من مجتمع المؤسسات المقارنة مع المؤسسة j بواسطة العلاقة التالية:حساب المعدل المرجح :

$$\frac{Rii}{Rdi} = \frac{\text{لـ لمؤ سـ سة الـ ذ سـ بة i}}{\text{الـ ذ سـ بة الـ مـ ثالـ ية}} = Rm_{\ m=1,2,...5}$$

$$N=\sum_{i=2}^{n} \frac{ai}{Rio}.Rji$$

و منه يتم تحديد النتيجة النهائية وفق العلاقة التالية:[63]ص(145)

حيث:

N :النتيجة النهائية للمؤسسة j.

ai :معامل الترجيح المرتبط بالنسبة i.

Rij:النسبة i المؤسسة j المدروسة حيث :i= 1.2....5.

Roi:النسبة i المثالية

وهنا كلما اقتربت نسبة المؤسسة من النسبة المثلى كلما اقتربت (N) من الواحد و بتطبيق معاملات الترجيح السابقة يمكن كتابة الصيغة الماضية على الشكل التالي:

$$N=0.25\ R_1+0.25\ R_2+0.1\ R_3+0.2\ R_4+0.2\ R_5$$

إذن نستطيع أن نقول أن المؤسسة المثلى هي التي يكون تنقيطها مساويا لـ: 100 % و منه يمكن الحصول على الحالتين التاليتين:

1. الحالة الأولى: Nاكبر أو يساوي100 %: الوضعية المالية للمؤسسة حسنة و بالتالي هناك إمكانية الحصول على قروض.
2. الحالة الثانية: Nاصغر 100 %: وضعية المؤسسة المالية سيئة أسوا و بالتالي فإن حضوضها في الحصول على قروض ضئيلة و تحتاج إلى دراسة أعمق.

3-1-5: مـزايا وعيـوب كـل طريقـة:

1-مزايا وعيوب طريقة القرض التنقيطي:

1-1:المزايا:

- التقليل من مخاطرة الائتمان أي التحكم في مخاطر الائتمان وهو أهم هدف من الأهداف الأساسية البنك بحيث يقوم البنك بتنقيط زبائنه بناءا على احتمال عدم الوفاء بالتزاماتهم ودراسة مردودية كل ملف من ملفات طالبين القرض.
- تتميز طريقة القرض التنقيطي بالبساطة في تطبيقاتها، أي تمكن البنوك من الحصول على النتائج بطريقة أسهل مما تحصل عليه بالطرق الأخرى.
- تتميز بالسرعة في اتخاذ القرار[64]ص(44) في اختصار زمني قصير وتعود بالفائدة للمقرض من ناحية منح القرض أو عدم منحه، أما المقترض بحيث يحصل على الرد بسرعة في حالة قرر البنك عدم منحه القرض يلجأ المقترض إلى البحث عن مصدر تمويل آخر.
- تمكن البنك من تحقيق ربح في الوقت، وتقليص تكاليف دراسة ملفات الزبائن مما يعرض على البنك توفير حظ في تحقيق ربح اكبر.
- تعمل هذه الطريقة على معلومات قليلة مقارنة بالطرق الكلاسيكية الأخرى مثلا كالتحليل المالي للمؤسسة نظرا لاعتمادها على أجهزة الإعلام الآلي.

-تقوم بإدخال المتغيرات الكيفية في الدراسة، واختبار المتغيرات تكون بطريقة إحصائية دقيقة.

2-1: العيوب: على الرغم من المزايا التي تتصف بها طريقة تنقيط الزبائن التي تستعملها البنوك في قياس مخاطرة الائتمان، فإن هذه الطريقة لا تخلوا من العيوب والتي يمكن ذكرها في نقاط التالية:

- طريقة تنقيط الزبائن تعتمد في عملها على المعلومات السابقة فقط ولا تعتمد على حالات الطبيعة المستقبلية في المجالات المتعددة فقط، وهذا ما يؤدي إلى انحراف أكبر لتوقعاتها عن الأحداث المستقبلية الحقيقية.
- تعتمد هذه الطريقة على معادلة خطية في تقدير النقطة النهائية لكل زبون ،وبالتالي هذه الدراسة قد تكون مقيدة في تطبيقاتها.[17]ص(12)
- من اجل تمثيل المجتمع الإحصائي تمثيل جيد يجب أن يكون سحب العينة واسعا نوعا ما، ولكن هذه الطريق تقتصر على عينات يقتصر عدد عن المائة، فمثلا طريقة Altman الذي أخذ 66 مؤسسة.

2-مزايا وعيوب طريقة نقاط المخاطرة

2-1:المزايا:

-تعتمد طريقة نقاط المخاطرة على المعايير النوعية بنسبة كبيرة عند الدراسة على غرار الدراسات الإحصائية السابقة التي تعتمد على المعايير المالية وبالتالي تعطي الصورة الحقيقية للمؤسسة المدروسة.

- تترك حرية للبنك في اختيار معايير النموذج حتى ولو لم تتوفر المعلومات.

2-2:العيوب:

- صعوبة إنشاء سلم التنقيط للمعايير المختارة للدراسة كل على حده.
- إعطاء نفس النقطة لكل المعايير، فإذا كانت هذه المعايير ذات دلالة في تقدير وضعية المؤسسة فليس لها نفس الوزن في تقدير المخاطرة.
- صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة حتى وان توفرت فهي مكلفة.

3-مزايا وعيوب طريقة التحليل العصبوني:

3-1:المزايا:

- لا تعتمد طريقة التحليل العصبوني على النموذج الساكن عبر الزمن وإنما تعتمد على التطور بصفة طبيعية حسب الحالة الحالية وهذا ما يثبت ديناميكيتها.
- تعتمد على التعلم الذاتي [59]ص(203)أي تقدير معاملات الشبكة العصبية بطريقة مثلى بحيث تكون الشبكة نظاما يتعلم بنفسه ويستنبط القوانين التي تساعد في تقديم الحلول للمشاكل.

3-2:العيوب:

- مشكل العلبة السوداء حيث أن الشبكة تكتشف العلاقة مابين المتغيرات ولا تبين كيفية استخراج هذه العلاقات أو الوسائل أو الإجراءات التي أدت إلى الحكم على طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات.

- كثرة التحويلات على المتغيرات مثلا كتحويل توزيعها إلى اللوغارتمي أو إلى الطبيعي الأمر الذي يؤدي إلى وجود انحرافات في النتائج عن القيمة الحقيقية لها.

4-مزايا وعيوب طريقة رجال القرض:

لهذه الطريقة مزايا كما لها عيوب، يمكن إيضاحها كالتالي:

4-1:المزايا:

- إدراج طريقة رجال القرض لمتغيرات كيفية إلى جانب المتغيرات الكمية وهذا ما يؤدي إلى نتائج فعالة وأكثر دقة وبالتالي جعل القرار أكثر صوابا.

- أنها لم تقتصر على العامل المالي فقط لدراسة وضعية المؤسسة بل اتسعت إلى عوامل أخرى كالعامل الاقتصادي التي تسمح بالكشف عن التهديدات التي تواجه المؤسسة مستقبلا ولا يمكنها التحكم فيها،والعامل الشخصي الذي يعطي صورة عن المحيط الداخلي للمؤسسة أي كلما كان ملائما كلما زاد من ثقة البنك في قرار منحه القرض.

- التحليل المعتمد في طريقة رجال القرض لايفصل بين نتائج المتغيرات المستعملة في دراسة المؤسسة وإنما يأخذها جملة واحدة وهذا مايؤدي إلى تحليل شامل للحالة العامة للمؤسسة.

4-2:العيوب : تواجه هذه الطريقة صعوبات كثيرة في التطبيق خاصة في الدول النامية ومن بينها الدول العربية ويمكن حصر هذه العيوب كالتالي:

- عدم توفر نظام معلوماتي كفيل بتقديم المعلومات اللازمة الخاصة بالعامل الشخصي و الاقتصادي و التي لا يمكن إيجادها في ملفات طلب القرض.

- رغم اختلاف طبيعة نشاط المؤسسات إلا أن هذه الطريقة تحلل جميع المعلومات على أساس نموذج واحد.

- هناك مشكل أخر يتمثل في صعوبة إيجاد نسب حقيقية و التي يمكن على أساسها استخراج النسب المثالية.

2-3: التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالفشل المالي

قبل عرض النماذج الرياضية المبنية على النسب المالية والتي من شأنها تعطي دلائل واضحة على التنبيه المبكر بالفشل المالي قبل الشروع في تنفيذ المشروعات ،ارتأينا التطرق أولا إلى مفهوم الفشل المالي للمؤسسة(العميل) طالبة القرض وعرض مختلف النسب المالية المستعملة عند دراسة القروض ثم عرض أهم النماذج الرياضية مع إعطاء توضيحات لكل نموذج وهذه النماذج هي على التوالي:

- نموذج Altman .
- نمـــوذج Springate .
- نمـــوذج Argenti

3-2-1: أسباب تعثر العملاء في سداد مديونيتهم:يمثل تعثر العميل مشكلة خطيرة بالنسبة للبنوك ،حيث تؤدي إلى تجميد جزء من أمواله نتيجة عدم قدرة العميل على سداد الأقساط والفوائد وبالتالي يتعرض البنك إلى خسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للاستثمار إذا لم تكن هناك ضمانات كافية لتسييلها والحصول على سداد القرض [65]ص(79)

حيث يعرف الفشل المالي بأنه:« الفترة التي يكون خلالها المقترض غير قادر على دفع التزاماته إلى البنك والى الدائنيين الآخرين». [66]ص(722) ويبدأ عندما تصبح المؤسسة غير قادرة على سداد الأقساط المجدولة أو عندما تشير توقعات التدفق النقدي لديها إلى أنها لن تكون قادرة على سداد تلك الأقساط.

وفي حقيقة الأمر قبل أن تصل المؤسسة إلى مرحلة الفشل ،فهي تمر بالمراحل التالية:

1-مرحلة العسر المالي المؤقت:تمثل ضعف الملاءة بالنسبة للمؤسسة ،وفي هذه المرحلة تكون المؤسسة عاجزة عن مقابلة التزاماتها المستحقة رغم أن موجوداتها المتداولة تفوق التزاماتها المستحقة بمعنى تعاني نقصا في السيولة [67]ص(273) في الأجل القصير،وهي من الحالات المؤقتة حيث يمكن معالجة هذه الحالة من الفشل مثلا من خلال تحويل بعض الموجودات مثل الذمم المدينة والمخزون السلعي إلى نقدية.

2-مرحلة العسر المالي الحقيقي:يكون ذلك عندما تصبح المؤسسة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة، أي بمعنى عندما تكون قيمة موجوداتها اقل من قيمة مطلوباتها ،وهنا تكون المؤسسة قريبة من الإفلاس مالم تستطيع الحصول على التمويل اللازم للمعالجة كمحاولة أخيرة. [68]ص(72)

3- مرحلة الفشل القانوني:في هذه المرحلة لا تستطيع المؤسسة التحكم في الفشل الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات لإعلان الإفلاس أو التصفية. [7]ص(341)

4- مرحلة الإفلاس: تصبح المؤسسة عاجزة عن مواجهة التزاماتها المستحقة ،كما أن حقوق المساهمين غير كافية نظرا لوجود خسائر كبيرة متراكمة استهلكت حقوق المساهمين ،وبذلك تكون المؤسسة قد وصلت إلى مرحلة الفشل.

يمكن تصنيف تعثر المقترضين في سداد التزاماتهم تجاه البنك إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي: [7]ص(337)

المجموعة الأولى : مجموعة الأسباب المتعلقة بالعميل المقترض:

ترتبط أغلبها بعناصر الجدارة الائتمانية التي قام البنك بتقييمها عند منح الائتمان وهذه الأسباب هي:

- وفاة العميل ورعونة الورثة من الأبناء، وإنفاقهم الترفي غير المحسوب من أموال المنشأة المقترضة دون مراعاة الفصل بين أموال المشروع المقترض عن أموال مالكي المشروع أو الورثة الحاليين. [65]ص(81-82)

- اعتماد المشروع المقترض على دراسة جدوى خاطئة سواء بالنسبة لقدرته على توقع حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة وقدرة التدفقات النقدية الداخلة على تغطية التزامات المشروع، وكذا بالنسبة لمعدل العائد من الاستثمار ومدى توافقه مع معدل أو تكلفة الأموال المقترضة وظهور هذا المعدل منخفض عن التكلفة وبالتالي تعذر سداد التسهيل الممنوح من البنك.

- دخول المقترض في أنشطة معرفة له بها دون علم البنك واستخدام تسهيلات للبنك الائتمانية في تمويلها خاصة إذا ما كانت هذه الأنشطة تحمل قدر كبير من المخاطرة أو غير مشروعة تتم في الخفاء.

- حدوث تغييرات جوهرية في شخصية المقترض بعد منحه القرض وذلك بإكتساب أنماط سلوكية سيئة يترتب عليها إهماله لعمله وتعرضه للخسارة.

- إستهانة العميل بتوجيهات البنك وعدم التزامه بالشروط والضوابط لاستخدام الائتمان الممنوح وأيضا عدم التزامه بتقديم بيانات المتابعة.

- اعتمادهم على أفراد منعدمي الخبرة أو منخفضي الكفاءة والدراية الفنية والعملية في إدارة النشاط الذي يمارسه وخاصة من أصحاب النفوذ، وبالتالي فقد المعاملات التي كانت تتم بهذا النفوذ وتحول هؤلاء الأفراد من مصدر إيراد وربح إلى نزيف وخسارة وتكلفة نظرا لارتفاع أجورهم ومرتباتهم ومراكزهم الوظيفية.أي بمعنى سوء إدارة الأموال المقترضة [10]ص(239)

- قيام المقترض بالاقتراض بشكل كبير وبتكاليف مرتفعة دون حاجة في ذلك.

- ضعف التخطيط التمويلي وعدم قدرة المؤسسة على إحداث توافق بين احتياجاتها وبين إيراداتها من التمويل سواءا كانت من مصادر ذاتية أم من مصادر خارجية.

- دخول المقترض في صفقات مع الغير من المقرضين الذين يرغبون في إعسار أو في نهب أمواله أو وقوعه في مجموعة التزامات لا يستطيع الوفاء بها نتيجة سلوك أو انحراف أو عدم وعي بخطورة ما هو مقدم عليه.

- عدم أمانة المقترض وقيامه بإعلان إفلاس المشروع وهروبه إلى الخارج أو الدخول مع البنك في منازعات طويلة قصد حرمان البنك من استرداد حقوقه ،أو المماطلة طمعا في الإعفاء من الفوائد.

- إهمال الزبون لضمانات البنك بعدم صيانتها.

<u>المجموعة الثانية: مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنك مانح الائتمان:</u>

أهم هذه الأسباب يمكن ردها إلى الخطأ والتحيز الشخصي للقائم بالدراسة الائتمانية وهذه الأسباب هي:

- قصور الدراسة الائتمانية التي اعتمد عليها البنك في منح التسهيلات كأن يمنح العميل قرضا ما كان ينبغي منحه لعدم وجود المشروع الممول أو لإرتفاع درجة المخاطرة فيه.

- الخطأ في تقدير الضمانات المقدمة من التسهيلات الممنوحة (قيمة الضمانات لا تكفي لسداد المديونية).

- غياب الكفاءة والقدرة الفنية في تحليل القوائم للبيانات والمعلومات التي يقدمها العميل عند طلب الائتمان ،وهذا نتيجة عدم استخدام الأساليب العلمية .

- ربط الرواتب والحوافز بنمو محفظة القروض ،والقلق من عدم تحقيق إيرادات المستهدفة مما يؤدي إلى التساهل في منح الائتمان بما لايتوافق مع الأمان المصرفي.

- فقدان أو قلة المتابعة الجدية من جانب البنك للمشروع الممول وعدم وجود بيانات دورية عن نسب أوضاعه.

- عدم مراجعة البنك شهريا على الأقل لحركة حساب العميل لديه (حجم الإيداعات والمسحوبات) ومدي تناسبها مع المعدلات الموضوعة وما إذا كان العميل يحتفظ بجزء من التدفقات النقدية خارج البنك، وما إذا كان يستعمل كل أو بعض القرض بغير القرض المخصص له من عدمه.

- الاعتماد على المعلومات الشفوية بدلا من البيانات المالية الموثقة وكذلك عدم التحقق من صحة وسلامة المستندات التي يقدمها العميل للبنك مثل:عقد الملكية ،التأسيس.....الخ.

- عدم التنويع في محفظة القروض ،وتخصيص كم هائل من القروض لمقترض واحد ،أو توجيهه إلى نشاط اقتصادي معين أو منطقة جغرافية معينة.

- منح الائتمان محفوف بالمخاطر وبشروط غير كافية مع العلم المسبق بمخالفته لمبادئ الائتمان السليم وكمثال على ذلك منح قرض لأصحاب النفوذ أو بدافع المصلحة الشخصية أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو لأحد الأصدقاء.....الخ.

المجموعة الثالثة: مجموعة الأسباب المتعلقة والخارجة عن نطاق العميل والبنك:

هناك أسباب كثيرة للفشل تخرج عن نطاق البنك و المقترض لأنها أسباب عامة وليست خاصة وهي عادة ما تتعلق بالظروف الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والظروف الطبيعية تأثيرا على إدارة البنك وعلى نشاط المقترض .

ونذكر هنا مجموعة من الأسباب أو العوامل العامة التي تؤدي إلى الفشل المالي : [7]ص(339)

- السياسة المالية التي تتعلق بالضرائب التي تفرضها الدولة على المشروعات مثل :الضرائب التي تفرض على نشاطات المقترض أو الضرائب التي تفرض على مستهلكي السلعة أو الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على واردات المشروع مثل معدات ومستلزمات العملية الإنتاجية للمقترض مما يؤدي إلى إرهاق المقترض بأعباء ضريبة مرتفعة مما يسمح بفشل المشروع .

- وجود أزمات طارئة كإضرابات العاملين أو شح المواد الخام أو عدم انتظام توريدها.

- يؤدي الكساد إلى اتساع رقعة البيع بالآجال مع ما يلحق به من مخاطر عدم انتظام المشترين بالسداد في الآجال المحددة لهم، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات المقترض وبالتالي عدم مقدرته على السداد للبنك في المواعيد المقررة لذلك.

- سياسات الحماية الجمركية المتشددة من الدول الكبرى على صادرات الدول النامية ،مما يؤدي إلى انخفاض قدرة المشروعات على التصدير وبالتالي انخفاض مواردها من النقد الأجنبي. [65]ص(130)

- تراجع المستهلكين عن طلب إنتاج المقترض المقترض سواءا لتغير في أذواق المستهلكين أو لنقص في القوة الشرائية ،أو لظهور منافس جديد لديه إمكانيات إنتاجية جيدة تمكنه من الإنتاج بتكلفة اقل وبجودة عالية.

من كل ماسبق يمكن تلخيص أهم الأسباب في الشكل التالي:

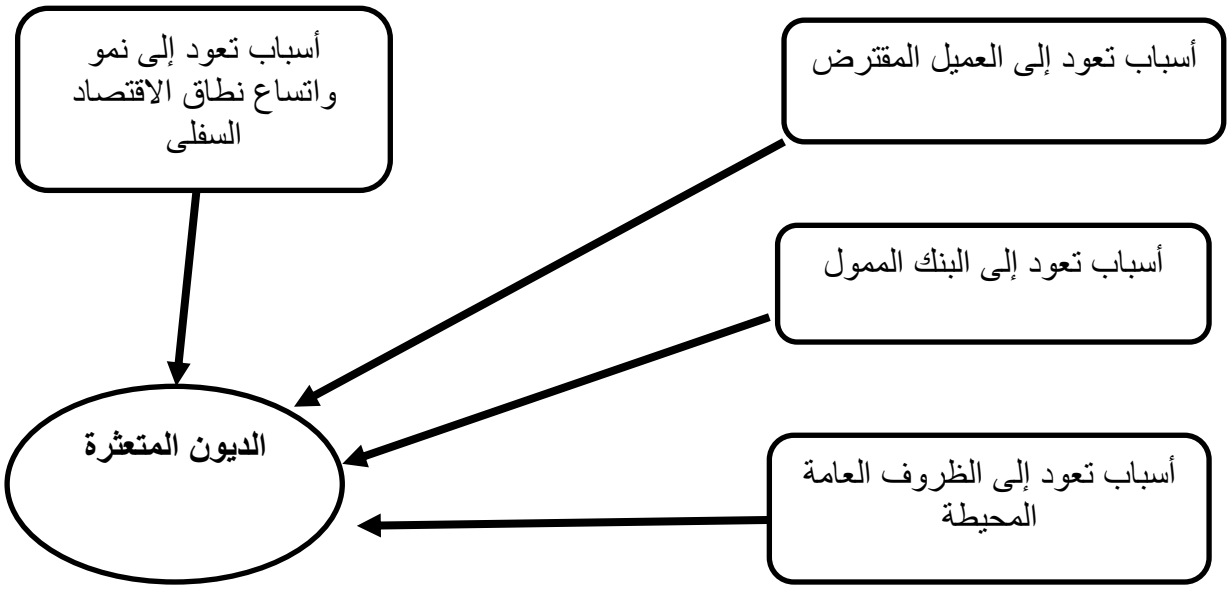

شكل رقم 10 يوضح أسباب الديون المتعثرة [65]ص(80)

بعد ذكر أهم الأسباب تعثر المقترضين في سداد مديونيتهم لابد من التعريج على أهم النسب المالية المستعملة في البنوك والتي تقوم بإظهار العلاقات الموجودة في التقارير المحاسبية المقدمة من طرف العميل والجدول التالي يوضح ذلك:

1. **التحليل باستخدام المؤشرات المالية:**

جدول رقم 12 يبين مختلف النسب المالية المستخدمة في عملية التحليل.[70]ص(121-128)

النسبة	العلاقة	التعليق
تحليل الميزانية بواسطة المؤشرات المالية نسب التوازن المالي		
رأس المال العامل F R	الأموال الدائمة-الأصول الثابتة	هناك مايطلق عليه بهامش أمن المؤسسة فهو مقدار ماتحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها المؤسسة في الأمد الطويل.
رأس المال العامل الإجمالي	مجموع الأصول المتداولة	هو مجموع الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل.
رأس المال العامل الخاص	أموال خاصة – أصول ثابتة	يعبر عن مقدار الأموال الخاصة الموجهة لتمويل الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الأجنبي	مجموع الديون	يعبر عن إجمالي الديون المستعملة خلال الدورة للمؤسسة من اجل تمويل الأصول المتداولة.
إحتياجات رأس المال العامل BFR	احتياجات الدورة – موارد الدورة	تعطي صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها في أي لحظة .
الخزينة (TR)	القيم الجاهزة– التسبيقات البنكية أو BFR - FR	تعبر عن كل ما يوجد لدى المؤسسة من أموال سائلة تحت تصرفها. ولديها ثلاث حالات .
نسب التمويل		
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول الثابتة	تعبر عن الملاءة وعلى مدى تغطية الموارد الثابتة للأصول الثابتة ولديها عدة حالات.
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة /الأصول الثابتة	تمثل مقدار تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة وتكون جيدة كلما اقتربت من الواحد.
نسب السيولة		
نسبة السيولة الفورية	القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل	في الحالة العادية تكون محصورة بين 0.23 و 0،33يستحسن وجود سيولة لكن ليس بالقدر الذي يحدث تجميد الأموال.
نسبة السيولة العامة	مجموع الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل	تعبر عن قدرة المؤسسة على مواجهة الديون قصيرة الأجل عن طريق أصولها المتداولة وكلما كانت كبيرة كلما أعطت ثقة كبيرة للبنك.
نسبة السيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق + القيم الجاهزة / الديون القصيرة الأجل	تقيس هذه النسبة إمكانية تغطية الحقوق لمقدار الديون قصيرة الأجل تعبر عن المؤسسة العادية إذا كانت محصورة مابين 0.3و 0.5
نسبة سيولة الأصول	الأصول المتداولة/مجموع الأصول	تكون هذه النسبة جيدة كلما فاقت 50%
نسب المديونية		
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/ مجموع الديون	تقيس هذه النسبة درجة الاستقلال المالي للمؤسسة عن الغير ،أي تفسر مدى إمكانية المؤسسة في تسديد ديونها بالأموال الخاصة

نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون/ مجموع الأصول	كلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان.
نسب النشاط		
مدة دوران المخزون السلعي	متوسط المخزون ×360/ تكلفة المنتجات المباعة	كلما كان حاصل القسمة كبيرا كلما دل ذلك على سرعة حركية المخزون وبالتالي انعدام خطر السيولة ضعيف
مدة دوران الزبائن	(الزبائن+أوراق القبض) × 360 /رقم الأعمال	هذه النسبة تعطي نظرة على المدة المتوسطة بالأيام اللازمة لتسديد الزبائن ديونهم اتجاه المؤسسة.
مدة دورة الموردين	(الموردون+أوراق الدفع) × 360 /المشتريات	هذه النسبة تعطي نظرة على المدة المتوسطة لدفع المؤسسة ديونها اتجاه مورديها.
نسب المردودية		
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية/مجموع الأصول	تعبر هذه النسبة عن كفاءة استعمال كل الأصول لبلوغ النتيجة.
نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة	تقيس هذه النسبة كفاءة المؤسسة في جعل رأس المال الخاص أكثر مردودية.

التقييم المالي لاقتراحات الاستثمارية:

1:القيمة الحالية الصافية VAN(*):يعالج هذا المعيار تأثير تباعد الفترات الزمنية على قيمة التدفق النقدي،فيحسب التدفقات حسب تسلسلها الزمني مع افتراض ثبات الظروف الأخرى كتجاهل عنصر المخاطرة،لذلك يستند معيار صافي القيمة الحالية على استحداث التدفقات النقدية الناتجة عن الأموال المستثمرة فيطرح الاستثمار من التدفقات النقدية المستحدثة. [69]ص(83)

2 : طريقة معدل العائد الداخلي TRI(*):هو معدل الاستحداث الذي يجعل من صافي القيمة الحالية معدومة.

3:طريقة فترة الاسترداد DR(")):تعتمد هذه الطريقة على معرفة عدد السنوات التي يتم فيها استرجاع قيمة الاستثمار الأولي، بحيث يكون العائد بعد ذلك هو كسب خالص للمستثمر.

4:مؤشر الربحية IP(""):هو مقارنة صافي القيمة الحالية المتحققة برأس المال الابتدائي المستخدم . [70]ص(126)

(*) VAN : Valeur actuelle Nette
(*) TRI : Taux Rendement Interne .
(") DR : Délai de Recuperatian

2-2-3: نموذج ALTMAN :

قد لاحظ الدارسون بأن الهياكل المالية للمؤسسات، التي تبدأ بمواجهة الصعوبات تأخذ بالتغير التدريجي . كما لاحظوا أيضا أن مراقبة دقيقة للتغيرات على الوضع المالي، وبشكل خاص لنسب مالية معينة، يمكن أن تساعد على التنبؤ بالفشل قبل حدوثه . من هذا المنطلق، استمرت البنوك التجارية في تطوير التحليل المالي لأجل استعماله كأداة لتقويم احتمالات فشل المقترضين . ثم توجهت الجهود نحو تصميم نموذج (MODEL)، ليكون بمستطاعه التنبؤ باحتمالات فشل المؤسسات . هذا، وقد اتخذت هذه الأبحاث التي اعتمدت على دمج التحليل المالي التقليدي مع الأساليب الإحصائية الاتجاهات الآتية :

تعد دراسة "Altman عام 1968 من الدراسات الهامة التي استخدمت النسب المالية للتنبؤ بفشل المؤسسات(العميل) واستخدم مصطلح الإفلاس في بحثه ويقصد بالمؤسسات المفلسة المؤسسات التي أعلن إفلاسها ووضعت تحت الحراسة القضائية أو منحت حق إعادة التنظيم ،واختار عينة تتكون من 66 مؤسسة منها 33 مؤسسة مفلسة و33 مؤسسة غير مفلسة مماثلة للمجموعة الأولى في نوع النشاط وحجم الموجودات.

استخدم Altman التحليل متعدد المتغيرات Multivariate Analysis وهو أسلوب تم تكريسه لاختيار أفضل النسب المالية التي تميز الأداء الجيد وهي تعبر عن احتمالات تعرض المؤسسة إلى فشل مالي.

وقد توصل الباحث إلى اختيار خمس نسب مالية التي من خلالها تمكن من الحصول على معادلة رياضية لقياس التعثر المالي سميت بنموذج Z score أي القيمة المعيارية التي تنص على:

$$Z\text{-score} = 1.2\ X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + 0.99X_5$$

حيث تمثل :

$$X_1 = \frac{\text{الموجودات المتداولة-المطلوبات المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}} \qquad \text{.....(1)}$$

تقيس هذه النسبة العلاقة بين السيولة ممثلة بصافي رأس المال العامل والحجم الممثل لمجموع الموجودات.وتعاني المؤسسة من تكرار خسائرها من تدني نسبة الموجودات المتداولة إلى إجمالي أصولها ويعتبر هذا المتغير من أفضل المؤشرات على احتمالات فشل المؤسسة طبقا للعديد من الدراسات .

X_2 =الأرباح المحتجزة \ إجمالي الأصول .....(2)

("") IP : Indice de Profitabilite .

تعد هذه النسبة مقياسا لمدى تراكم الأرباح خلال الفترة الماضية. وهذه النسبة منخفضة لدى المؤسسات صغيرة العمر، التي لم يمض وقت كاف لديها لتجميع الأرباح، الأمر الذي أثار أقوالا بأن هذه النسبة تتضمن تمييزا ضد المؤسسات صغيرة العمر .

وقد كان الرد على ذلك هو أن الواقع الفعلي أثبت أن نسبة الفشل أعلى في السنوات الأولى لأعمار المؤسسات .

X_3= صافي الربح قبل الفوائد والضريبة \ إجمالي الأصول .....(3)

تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح قبل الفوائد والضرائب من خلال تشغيل موجوداتها ، لأن وجود المؤسسة مرتبط أولا بالقوة الإيرادية لموجوداتها، لذا كانت هذه النسبة من المؤشرات الجيدة المستخدمة في دراسة فشل المؤسسات.

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين \ إجمالي الديون .....(4)

تقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه موجودات المؤسسة قبل أن تتراكم الديون على المؤسسة وتتعثر ماليا ،ومنه فان هذه النسبة تتضمن تقييم السوق لحقوق ملكية المساهمين.

X_5= صافي المبيعات \إجمالي الأصول .....(5)

تقيس هذه النسبة مدى قدرة الموجودات على تحقيق المبيعات للمؤسسة.

وقد قامAltman باختبار لهذا النموذج على عينات من مؤسسات أخرى ولمدة خمس سنوات قبل الإفلاس فكانت النتائج النموذج كما يلي: في السنة الأولى نسبة التعثر 95% ،أما في السنة الثانية قدرت ب 72% و48% في السنة الثالثة و 29%،36% في السنوات المتبقية على التوالي، حيث وصلت دقة نتائجها إلى 70% لخمس سنوات قبل الإفلاس الفعلي .

وقد تمكن من وضع ثلاث مجموعات من المقترضين : [10]ص(247)

1- إذا زادت قيمة Z score لديها عن 2،99 نقطة فان المؤسسةهي مؤسسات ناجحة لأنها تتسم بأداء جيد وبالتالي تكون بعيدة عن احتمالات الفشل او التعثر.

2- مؤسسات التي يصعب التنبؤ بفشلها والتي تتراوح قيمة Z score لديها بين قيمة 1،81 و 2،99 نقطة .

3- المؤسسات المتوقع التنبؤ بفشلها إذا انخفضت قيمة Z score لديها عن 1،81 نقطة فان المؤسسة تعتبر فاشلة وغير ناجحة لأنها تتسم بأداء ضعيف ومتدهور.

تشير الكثير من الدراسات إلى أن نموذج Altman من احد النماذج التي تعتمد عليه البنوك وخاصة إدارة الائتمان للتنبؤ بحالة العميل المقبلة ما إذا كان ينتمي إلى فئة الناجحين التي تكون وضعيتهم ممتازة أو إلى الفئة التي يتسمون فيها بأداء منخفض وبالتالي يتمتعون بدرجة عالية المخاطر.وكمثال على ذلك حصلت دائرة الائتمان بالبنك على البيانات التالية المستخرجة من القوائم المالية الختامية لسنة معينة لمؤسسة (س) طالبة القرض [71]ص(253)

البيان	القيمة بالآلاف
صافي المبيعات	200
إجمالي الأصول	180
الأرباح المحتجزة	50
الأرباح قبل الفوائد والضرائب	100
القيمة السوقية لحقوق المساهمين	100
رأس المال العامل	150
إجمالي الديون	30

المطلوب:قياس التعثر المالي المتوقع مستقبلا باستخدام نموذجAltman ؟

$$X1 = \frac{\text{الموجودات المتداولة-المطلوبات المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{150}{180} = 0،83$$

X2 =الأرباح المحتجزة \ إجمالي الأصول =50 \180 = 0،27

X3= الأرباح قبل الفوائد والضريبة \ إجمالي الأصول =100 \180=0،55.

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين \ إجمالي الديون=100\30=3،33 .

X5= صافي المبيعات \ إجمالي الأصول =200 \180 =1،11.

$$Z = (1,2x0,83)+(1,4\ x0,27)+(3,3\ x0,55)+(0,6\ x3,33)+\ (0,99x1,11)$$
$$= 0,996+\ 0,378+\ 1,815+\ 1,998+\ 1,098$$
$$=6,285$$

ومنه فان قيمة Z المستخرجة تساوي 6,285 وهي أكبر من 2,99 فإن هذه المؤسسة (س) حسب نموذج Altman هي مؤسسة ناجحة لأنها تتسم بأداء جيد وبالتالي تكون بعيدة عن احتمالات الفشل أو التعثر.

3-2-3: نموذج Springate

قام بتصميم هذا النموذج العالم الكندي Gordon Springate وقد توصل الباحث إلى اختيار أربعة نسب مالية لقياس الربحية والسيولة والنشاط مع إعطاء لكل واحد منها وزنا معينا، والتي من خلالها تمكن من الحصول على معادلة رياضية التالية للتنبؤ بحالات التعثر المالي للعميل:

$$Z = 1,03A+3B+0,66C+0,40D$$

حيث تمثل :

$$A = \frac{\text{الموجودات المتداولة-المطلوبات المتداولة}}{\text{إجمالي الأصول}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

B= صافي الربح قبل الفوائد والضريبة \ إجمالي الأصول ……(2)

C= صافي الأرباح قبل الضرائب \ المطلوبات المتداوله ……(3)

D= صافي المبيعات \ إجمالي الأصول ……(4).

والمعيار هنا للحكم على احتمالات الفشل هو قيمة Z ،وقد تم وضع مجموعتين:

1-إذا كانت قيمة Z اقل من 0،862 فان ذلك يعني أن المؤسسة تصنف على أنها متعثرة أو في طريقها إلى الفشل المالي.

2- أما إذا زادت قيمة Z عن 0،862 فان ذلك يعني احتمالات نجاح المؤسسة.

كمثال توضيحي على ذلك حصلت دائرة الائتمان بالبنك على البيانات التالية المستخرجة من القوائم المالية الختامية لمؤسسة(س) طالبة القرض [7]ص(352)

البيان	القيمة بالآلاف
صافي المبيعات	1100
إجمالي الأصول	700
مجموع المطلوبات	800
المطلوبات المتـداولة	100
الموجودات المتـــداولة	350
صافي الربح/الخسارة قبل الضرائب	(70)
صافي الربح/ الخسارة قبل الفوائد والضرائب	(60)

المطلوب:قياس التعثر المالي المتوقع مستقبلا باستخدام نموذج Springate ؟

$$A = \frac{\text{الموجودات المتداولة-المطلوبات المتداولة}}{\text{مجموع الموجودات}} = \frac{100-350}{700} = 0{،}357$$

B=صافي الربح/ الخسارةقبل الفوائد والضريبة \ إجمالي الأصول =(70) \700 =-0،10

C= صافي الربح/ الخسارة قبل الضرائب \ المطلوبات المتداولة =(60) \ 100 =-0،60.

D= صافي المبيعات \ إجمالي الأصول =1100\700 =1،571 .

بعد حساب قيمة النسب المالية يمكن تعويض هذه القيم في المعادلة الرياضية Z

$$Z = (1{,}03x0{,}357)+(3x-0{,}10)+(0{,}66x-0{,}60)+(0{,}40x1{,}571)$$
$$= 0{,}368- 0{,}3- 0{,}396+ 0{,}628$$
$$=0{,}33$$

وعليه فان قيمة Z المستخرجة تساوي 0،33 وهي أقل من 0،862 فإن هذه المؤسسة (س) حسب نموذج Springate متعثرة أو في طريقها إلى الفشل.

3-4-2-: نموذج Argenti : [44]ص(370-373)

سمي هذا المدخل Multiple Management Error Modelأو A-SCORE، حيث قام الباحث في منتصف السبعينات بما لم يقم به أحد من قبل . فقد أخذ على عاتقه مهمة التحقق من وجود

منوال (Pattern) لفشل المؤسسات، وذلك من خلال التعرف إلى سلسلة الأسباب المؤدية إلى الفشل. يختلف هذا المدخل عن مدخلي Springate و Altman الكميين بقلة أهمية العوامل الكمية، وتركيزه على القرارات الإدارية التي تؤدي إلى حدوث الإخفاق أو الفشل . لذا، كانت المعرفة الوثيقة بالإدارة، والإدارة العليا بشكل خاص، أهم ما يحتاج إليه هذا النموذج ،لخص أرجنتي بحثه بقوله : إذا كانت إدارة المؤسسة ضعيفة الأداء، فستهمل النظام المحاسبي، ولن تستجيب للتغير، كما أنها سترتكب واحدا من الأخطاء الآتية :

1- التوسع في العمل

2- التورط في مشاريع غير ناجحة .

3-التوسع في استعمال مصادر التمويل المقترضة(التوسع في المديونية).

كما أن الباحث يعتمد على معايير مختلفة لتقييم حالة المؤسسة المقترضة تجمع بين المؤشرات المالية والمؤشرات الوصفية وان كان للثانية وزنا اكبر ،وحسب هذا النموذج تمر المؤسسة الفاشلة بالمراحل التالية:-حدوث العيوب التي تقود إلى:

-حدوث الأخطاء التي يترتب عليها ظهور:

-أعراض الفشل التي باستفحالها تؤدي إلى حدوث :

-الفشل الفعلي ممثلا بالتصفية أو بالإفلاس.

قسم Argenti الفشل إلى ثلاث أسباب رئيسية هي : [44]ص(371)

-العيوب 43 علامة من 100 .

- الأخطاء 45 علامة من 100 .

- الأعراض 12 علامة من 100 .

وقد وضع Argenti معيارا لاستخدام نموذجه في تقويم المؤسسات وفقا لما يلي:

جدول رقم 13 يبين معايير استخدام نموذج Argenti في تقويم المؤسسات [7]ص(353)

مجموع العلامات	التشخيص
10-0	الوضع ممتاز ولا داعي للقلق
18-10	الوضع مقبول وهناك سبب للقلق
35-18	هناك علامات تحذيرية للفشل
اكبر من 35	وضع المؤسسة في خطر ،احتمال كبير للفشل

وقد حلل Argenti العناصر الثلاثة السابقة إلى العناصر التالية وفق الجدول التالي:

جدول رقم 14 يبين العوامل الرئيسية لفشل المؤسسات [2]ص(114)

المعيار	المؤشـــرات التفصيليـــة	العلامات الفعلية	العلامة القصوى
1-العيوب	- اوتوقراطية الإدارة		10
	- الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام		8
	- تدني كفاءة الإدارة التنفيذية		6
	- تدني الكفاءة لدى الإدارة المالية		5
	- خلل في نظام الرقابة الداخلية		3
	- خلل في النظم المحاسبية ونظم المعلومات الإدارية		3
	- خلل في نظم التعيين والترقية والتدريب		3
	- تدهور معنويات الموظفين		3
	- ارتفاع معدل دوران الموظفين		2
مجمـــــوع العيوب			43
2-الأخطاء	- تزايد مضطرد في حجم المديونية وارتفاع مؤشرات الرفع المالي		18
	- توسع كبير وغير مبرر في نشاط المؤسسة		15
	- الدخول في مشاريع كبيرة تفوق طاقة المؤسسة		12
مجمـــوع الأخطـــاء			45
3-الأعراض	- مؤشرات مالية سيئة		5
	- الإفراط في إجراءات المحاسبة		4
	- تغيير متكرر في السياسات المحاسبية ولمدقق حسابات المؤسسة		3
مجمـــــــوع الأعراض			12
المجمـــــــوع الكلي			100

3-3: أســـاليـــب التحكم في المخاطـر الائتمانية:

يجب أن تتبع طرق الحد أو التحكم في مخاطر الائتمان المصرفي من صميم الأسباب التي تؤدي إلى حدوثها ما أمكن ذلك ،كما أن بعض هذه الطرق لا تكون فعالة بدرجة كافية وذلك لإن بعضا من الأسباب المؤدية إلى نشوء مخاطر الائتمان المصرفي تكون أسباب خارجة عن الإدارة ولا يمكن السيطرة عليها ،لذلك لن تكون طرق ملائمة لمعالجتها مثل المخاطر الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو الانقلابات السياسية أو الحروب.....الخ .

وعموما فان الأمر ليس قاتما إلى هذه الدرجة لان الكثير من الأسباب يمكن معالجة المخاطر الناتجة عنها ،وبالتالي فان البنك يتبع عدة تقنيات للتقليل من حدة مخاطر الائتمان المصرفي والتي يمكن إجمالها في الاستعلام المصرفي كخطوة أولى لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان. انطلاقا من هذه المعلومات التي يمكن الحصول عليها وهذا بعد التحليل يمكن الانطلاق لوضع الأسس والإجراءات الكفيلة بالاعتماد على الأسلوب الوقائي لتجنب حدوث المخاطر وهذا ماسنراه في المطلب الأول ، والاعتماد أيضا على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث المخاطرة الائتمانية أين يتطلب من البنك مواجهتها بقصد التقليص من الآثار السلبية على أداء البنك مع الإشارة إلى حالة الجزائر وهذا في المطلب الثاني،أما المطلب الثالث فقد خصص بأهم الصناديق المنشأة في الجزائر لتغطية مخاطر الائتمان.

3-3-1:الأساليب الوقائية للحد من المخاطر الائتمانية:

1-الاستعلام المصرفي:

في بداية الأمر أي قبل منح الائتمان المصرفي يقوم البنك بالاستعلام والتحري بكل الوسائل عن وضعية العميل سواءا المالية أو صورته الشخصية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها. [8]ص(129)

1-1/الاستفسار عن سمعة المقترض: هناك الكثير من المصادر التي يمكن لمسئولي الائتمان في البنك اللجوء أليها للاستفسار عن سمعة المقترض بهدف التوصل إلى قناعة تامة أن العميل لديه النية السليمة للسداد، و من بين هذه المصادر نذكر:

-البنك المركزي و البنوك الأخرى: إن من مصلحة البنوك أن تقوم بتبادل المعلومات عن طالبي القروض فيما بينها, و خاصة عن أولئك الذين لديهم حسابات في أكثر من بنك. و لا يوجد أي خطر من قيام البنك باستغلال المعلومات المعطاة له عن عميل معين من بنك آخر. [72]ص(218)

-المقابلات الشخصية مع طالب القرض:قد لا تكفي المعلومات الموجودة في نموذج طلب القرض المعبأ من قبل طالب القرض لإعطاء صورة واضحة و كاملة عن المقترض، فيقوم مسئولو الائتمان بترتيب مقابلات شخصية معه، و بالتالي تأتي هذه المقابلات لتكتشف ما لم يتم ملاحظته من خلال نموذج طلب القرض،أما إذا كان طالب القرض معروفا جيدا للبنك، فلا داعي لمثل هذه الإجراءات . [72]ص(220)

2-1/المصادر داخلية من داخل البنك:قد يكون طالب الائتمان هو معروف لدى البنك ،حيث تتمكن إدارة الائتمان أن تجمع وتحصل على معلومات غاية في الأهمية من سجلات البنك الداخلية عن الوضع المالي للعميل ومستوى ملاءته المالية.....الخ،وعموما فإنه يمكن إجمال مصادر المعلومات الداخلية بما يلي:

-حسابات المقترض لدى البنك وفيما إذا كانت حسابات دائنة أو مدينة أي طبيعة العلاقة العملية التي تربط العميل بالبنك.

-وضع المقترض المالي وسجل الشيكات المرتجعة الذي يخصه.

-كفاءة المقترض في التسديد لالتزاماته بتواريخ الاستحقاق.

-طلبات المقترض من البنك فيما يخص دعوته لتخفيض أسعار الفائدة أو تأخير التسديد أو غيرها.

-مراجعات المقترض للبنك وحصر تعامله.

- دراسة الوضعية المالية للزبون: بحيث يعتبر المركز المالي للزبون من الناحية الائتمانية الضمان الذي يؤكد مقدرة المدين على الدفع، فغالبا يكون السداد من إيرادات المؤسسة، و يكون ذلك عن طريق الميزانيات المقدمة، حسابات الاستغلال العامة، و كذا حسابات الأرباح و الخسائر لثلاث أو خمس سنوات سابقة (الأخيرة) للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك و من بين الوسائل المستخدمة لمتابعة سداد القرض، إنشاء ملفات للقروض يسجل فيها قيمة القرض، تاريخ استحقاقه و الفوائد، كما يتم إنشاء ملف آخر يتضمن قيمة و تاريخ المبالغ المحصل عليها من العميل، و هذا بواسطة الحاسب الالكتروني. [8]ص(130)

3-1/المصادر الخارجية للمعلومات: تهتم إدارة الائتمان أو إدارة الاستعلام المصرفي في البنك بمصادر المعلومات الخارجية فمعلومات هذه المصادر تتسم بدرجة من الحيادية والموضوعية وتفيد إدارة الائتمان بجمع كل ما يحيط من معلومات عن العميل ومن بين هذه المصادر نجد: مركز المخاطر المصرفية (البنك المركزي) والموردين والصحف والجرائد الرسمية والنشرات التجارية ومكاتب الاستعلامات الخاصة ونشرات دائرة الإحصاء والغرف التجارية.....الخ. [10]ص(128-129)

2- أخذ الضمانات: يتحمل البنك عدة مخاطر عند منحه قروضا لزبائنه، لهذا يقوم البنك بتقويم قيمة القرض وعلى أساسه يتم تحديد الضمان المناسب من اجل التقليل من المخاطر عدم السداد للعميل حيث يسمح هذا الأسلوب الناجح بتعويض البنك واستعادة التمويلات القادمة للعملاء، ويجب التنويه إلى أن البنك يستعمل هذا الأسلوب لكي يحترس البنك ويتفادى المخاطر يستوجب عليه اتخاذ بعض الاحتياطات اللازمة التي قد تقي من هذه المخاطر ولا يلجأ البنك إلى هذه الضمانات إلا بعد أن يراعي بعض الأمور الأولية خاصة الثقة التي تعتبر أساسا لمنح القرض للغير، فهي تعبر عن العلاقة بين الزبون والبنك خلال مدة معينة حيث من خلالها يتعرف البنك على مدى نية المقترض. [73]ص(102)

وفي جل الحالات يستعمل البنوك نوعين من الضمانات:

-الضمانات الشخصية:تخص شخص أو عدة أشخاص يمتازون بسمعة في السوق يتعهدون بتسديد التزامات المقترض إذا كان غير قادر على التسديد عند تاريخ الاستحقاق .

والضمانات الشخصية الأكثر استعمالا هي: [74]ص(138)

-"الكفالة البسيطة": هي" عقد يتضمن بمقتضاه شخص تنفيذ الالتزام بأن يتعهد للدائن بالوفاء بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه".[1] وفيها يتحمل الكفيل وحده الالتزام بالدين في حالة عدم الوفاء من طرف المدين.

-"الكفالة التضامنية": وتكون بين الدائن والكفيل وفيها يكون حق الدائن مطالبة أي من الاثنين المدين وكفيله في حالة عدم التسديد.

-"الضمان الاحتياطي":هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد.

بناءا على هذا التعريف يمكن استنتاج أن الضمان الاحتياطي هو شكل من أشكال الكفالة، ويختلف عنها في كونه يطبق فقط في حالة الديون المرتبطة الأوراق التجارية.

-الضمانات الحقيقية: تتمثل في العقارات والتجهيزات التي تقدم للبنك كضمان لقيمة القرض،وهي تعتبر من أحسن الوسائل التي يفضلها البنك وذلك لاسترجاع الأموال رغم وجود بعض المشاكل التي يواجهها عند التصفية وهذه الضمانات تتجسد في:

-"الرهن العقاري":هو عبارة عن عقد يتحصل بموجبه الدائن على عقار ضمانا لتسديد الدين(هو حق فعلي). وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع يلاءم القروض طويلة الأجل من أمثلة الرهن العقاري ما يلي:

1) الرهن الاتفاقي: هو الرهن الذي يتحصل عليه الدائن " البنك " بعد إجراء اتفاق مع المدين "المقترض"، وذلك بحضور موثق يقوم بتسجيل العملية.
2) الرهن الشرعي: في حالة عدم وفاء الزبون المقترض بالتزاماته، وعدم تسديد الدين في تاريخ استحقاقه يتم رفع القضية إلى مصلحة المنازعات، حيث يقوم القاضي بالفصل في مثل هذه القضايا، وعندئذ يحق للبنك الحصول على الرهن الشرعي الذي يصدره القاضي، ويسمح له برهن ممتلكات المدين بما يعوض قيمة القرض.
3) الرهن القانوني: يسمح القانون للبنك برهن أي عقار من عقارات المقترض دون عمله، وهذا النوع من الرهانات تحكمه وتضبطه قوانين محكمة فهو لا يكون عشوائيا[75]ص(216)
4) -"الرهن الحيازي":هو عقد يضع بموجبه المدين شيئا لدى دائنه بغرض ضمان الدين في هذا الرهن الشيء المرهون يخرج عن ملكية المدين ويبقى لدى الدائن خلال فترة الاعتماد وبهذا يفقد المدين حيازته،[74]ص(139) كما يتمتع الدائن المستفيد من هذا الرهن الحيازي ببعض الأولويات منها:

---

1 –المادة 614 من القانون المدني الجزائري.

-حق الحيازة: ونعني بحق الحيازة أنه حق الدائن أن يحتفظ بالشيء المرهون حتى سداد الدين.

-حق الأفضلية: أي أن الدائن له الحق في الشيء المرهون قبل الدائنين الآخرين.

-حق البيع: ويكون هذا في حالة عدم تسديد في ميعاد الاستحقاق إذ يكون من حق الدائن ببيع العقار أو المنقول موضوع الرهن عن طريق المزاد العلني وهذا النوع يلاءم القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

3-تشكيل المؤونات: تتمثل فيما يلي: [76]ص(472)

1- الحقوق الجارية: تعتبر الحقوق الجارية هي كل الحقوق التي يتم استرجاعها كاملة في آجالها المحددة حيث تشكل لها مؤونة عامة بـ 1 إلى 3 % وهي مؤونة ذات طابع احتياطي لجزء من رأس المال.

2- الحقوق المصنفة: وتنقسم إلى ثلاثة مجموعات:

- الحقوق ذات المشاكل القوية: وهي الحقوق التي يمكن استرجاعها ولكن بعد أجل يفوق الأجل المتفق عليه، حيث تشكل لها مؤونة تقدر بحوالي 30 %.

- الحقوق الجد خطيرة: وهي الحقوق التي تتميز بإحدى الميزتين: عدم التأكد من استرجاع المبلغ بكامله، التأخر في دفع المبلغ والفوائد بمدة تصل بين 6 أشهر وسنة وتشكل لها مؤونة تقدر بحوالي 50 %.

- الحقوق الميئوس منها: وهي الحقوق التي لا يستطيع البنك استرجاعها بالطريقة العادية، وإنما حتى يستعمل كل طرق الطعن الممكنة من أجل تحصيلها، ويكون لها مؤونة تقدر بـ 100 %.

حيث انطلاقا من المؤونات التي خصصت سابقا للقروض الموزعة يتم وضع الميزانية التقديرية المؤونات والتي يتكلف بتسييرها مسؤول قسم الخطر ، وذلك بتخصيص المؤونات الضروريةع لى الملفات وإصدار المعلومات شهريا فهذه الطريقة هي إيجابية تسمح للبنك بالمتابعة الشهرية لاستهلاك المؤونات ومعدلات تغطية المخاطر ، والذي يجنبها من المفاجآت السيئة في نهاية السنة .

ملاحظة:تعتبر النماذج الإحصائية والنماذج الرياضية سالفة الذكر من بين أهم التقنيات التي تساعد إدارة البنوك في التقليل من حدة مخاطر الائتمان المصرفي.

4- أساليب وقائية أخرى:

- وضع شرط العقد ينص على أنه من حق البنك وضع قيود على تصرفات المقترض في المستقبل إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك ومن أمثلة هذه القيود اشتراط البنك عدم انخفاض حجم ودائع العميل عن حد معين أو ضرورة الحصول على موافقة البنك إذا ما قررت المنشاة الحصول على قروض إضافية في المستقبل.....الخ.

- الحد من التركيز والذي يعتبر من أهم المخاطر التي تخوف البنوك من حدوثها، ومن ضوابط الحد من التركيز يمكن أن نذكر:

النظم الاحترازية: تتمثل هذه النظم في نسبتين أساسيتين هما: نسبة السيولة ونسبة الملاءة.

1- نسبة السيولة Ratio de liquidité

تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين عناصر الأصول السائلة قصيرة الأجل و عناصر الخصوم قصيرة الأجل ،حيث تهدف هذه النسبة إلى ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع المودعين في أية لحظة و ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على منح القروض.

* فرض حد للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد،حيث تفرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد تتروا ح قيمتها من 10 %-25 % من رأس المال الموضوع .أي نسبة توزيع الأخطار بالنسبة لمستفيد واحد لا تتجاوز 25%،أما مبلغ الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين لا تتجاوز 10% من الأموال الخاصة الصافية للبنك.

نسبة الملاءة المالية (Ratio cook) :وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر الائتمان المتكلفة والناتجة عن عملية توزيع القروض. تستخدم هذه النسبة لضمان قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته.

$$\text{نسبة الملاءة المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع الأخطار المرجحة}}$$

وقد حددت هذه النسبة بـ 8 % كحد أدنى يجب على البنوك التجارية احترامه وهذا ابتداء من نهاية ديسمبر 1999،ومع ظهور مخاطر مصرفية ظهرت نسبة جديدة تتأقلم مع المعطيات الجديدة وهي:

❖ **نسبة الملاءة الدولية الجديدة(نسبة ماك دنوث)**:تعتبر الاتفاقية الجديدة للملاءة الدولية المقترحة من قبل لجنة بازل بمثابة نظام سليم يتسم بنسبة تعقيد ولكنها أكثر تطورا وحساسية لمعامل المخاطرة ،بشكل يدفع البنوك إلى إدارة مخاطرها بشكل أفضل، حيث تعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية: [77]ص(80)

$$\text{نسبة ماك دنوث} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{أخطار القرض}+\text{أخطار التشغيل}+\text{أخطار السوق}} \geq 8\%.$$

$$\%6 \quad \%1،6 \quad \%0،4$$

- كفاية رأس المال بالبنوك التجارية باعتباره النظام الوقائي الوحيد المتفق عليه دوليا، ويجب أن يسبق البحث في كفاية رأس المال حساب سليم وكاف للمخصصات بما يكفل جودة الأموال القائمة.

- متابعة القروض والمقترض: فبعد منح القرض يجب على المصرفي إدارته بالكفاية الواجبة لضمان سداده ويشمل هذا متابعة أداء العملاء للتأكد من أنهم في وضعية حسنة تسمح لهم بالسداد [78]ص(143)

5-إشراك بنوك أخرى في العملية :

أي اشتراك أكثر من بنك في تمويل القروض المصرفية،في ظل ظروف واحدة،في وقت محدد،بل يمكن منح القرض مرتبطا بالتطور في تنفيذ المشروع .

وتتم عملية المشاركة تحت إدارة احد البنوك الذي يتولى جمع الشراكات وتنفيذ الالتزام التمويلي أمام المقترض،وتحصيل الأقساط والفائدة،وتوزيعها على البنوك المشاركة في تمويل الائتمان مقابل حصول البنك المقرض على عمولة إدارة .

ومن مزايا إشراك بنوك أخرى في العملية التمويلية، أن يقوم البنك المدير بدراسة العملية الائتمانية جيدا للمحافظة على سمعته وقد تتم الدراسة أيضا من جانب كل بنك مشترك في التمويل، بما يساعد على تقليل حجم المخاطرة الائتمانية .[1]ص(64)

6-التأمين على القرض: يطلب البنك من العميل يؤمن لصالح البنك ضد خطر عدم السداد لدى شركة تامين فإذا لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك أن يحصل على التعويض المناسب من شركة التأمين ،وكما قد يطلب من العميل أن يؤمن لصالح البنك على الضمانات المقدمة منه للعملية الائتمانية،مع الأخذ بعين الاعتبار لكي تكون هذه وسيلة مجدية من وجهة نظر البنك عموما -يجب أن لا يتجاوز حجم تكاليف التامين قيمة القروض المؤمن عليها، عموما.

7- الأرصدة التعويضية: هي أرصدة يتركها المقترض لدى البنك كوديعة لحين انتهاء السداد،وهي تحقق للبنك السيطرة على مخاطر الائتمان.

8-عدم التوسع في منح الائتمان المصرفي: يعمل البنك على عدم التوسع في منح الائتمان دون حدود ، بل يقدم ذلك في حدود إمكانياته المالية و بما يتناسب و قدرته على استرجاع هذه القروض و كذا هيكله المالي خاصة ما يتعلق بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله .

9- مراقبة العمليات البنكية: تتمثل في رقابة البنك المركزي أن يجمع كل المعلومات التي تهدف إلى مساعدة النظام على التقليل من المخاطر، وفي هذا الإطار أسس قانون النقد والقرض في مادته 160 هيئة تقوم بتجميع هذه المعلومات سميت "مركزية المخاطر"، ينظم ويسير بنك الجزائر مصلحة مركزية للمخاطر تتكفل بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك.

لقد فرض بنك الجزائر على كل هيئات القرض التي لها نشاط على التراب الوطني الانضمام إلى هذه المركزية واحترام قواعد عملها احتراما صارما، وينبغي عليها في هذا الإطار بتصريح خاص بكل القروض الممنوحة إلى الزبائن سواء كانوا أشخاص طبيعيين أم معنويين ولابد أن تمنح قروض مصرحا

بها لدى مركزية المخاطر، وتبيين حصيلة مركزية المخاطر المنجزة نهاية 2006 ميلا قويا اتجاه ارتفاع تصريحات البنوك والمؤسسات المالية وتطورت التصريحات في السنوات الأخيرة على النحو التالي:

- سنة 2002: 17502 تصريح
- سنة 2003: 19150 تصريح
- سنة 2004: 24816 تصريح.
- سنة 2005: 32557 تصريح
- سنة 2006: 43584 تصريح

مما يدل على هذه النتائج تكفل أفضل بهذا الالتزام من قبل البنوك والمؤسسات المالية، غير أنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تواصل مجهوداتها في مجال تنظيم والرقابة الداخلية في هذا الميدان،وبالتالي فان بنك الجزائر يعمل على ضمان الملاءة المالية للنظام البنكي ، ويسهر على تجنبيه من الوقوع في الأخطار. [79]ص(88)

10)الدراسة الجيدة لملف القرض.

2-3-3: الأساليب العلاجية للحد من المخاطر الائتمانية

رغم المجهودات التي يبذلها الصيرفي لتجنب مخاطر الإئ تمان الـمرتـ بط بعملية الإقراض فقد يجد نفسه وجها لوجه أمام هذه المخاطر حيث يصل تاريخ الاستحقاق و لا يفي الزبون بالتزاماته،و هنا تصبح مهمة الصيرفي أكثر صعوبة و تعقيدا.

1:تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني: وذلك بهدف استرداد الإئتمان الممنوح وتفاديا لحدوث خسائر يلجأ إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على المقترضين ويعتمد في تنظيم هذه الوظيفة على مايسمى بوظيفة التغطية التي تتم عن طريق وحداتها في مباشرة وظائفها منخلال وجود نظام معلومات فعال يسهل اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب.

1- 1/ وضع نظام معلومات للبنك: الغرض من وضع هذا النظام هو الحصول على أكبر حجم ممكن من المعلومات الخاصة بالزبائن التي تسهل عملية التنبؤ بالخطر عن طريق تحليل المؤشرات النسب، و كذا تغيرات الحسابات البنكية (تجاوز تواريخ الاستحقاق، تغير حركة المدين) و التي تعبر عن الوضعية المالية للزبون، و بالتالي فنظام المعلومات يكشف الخطر ليسهل تدخل الوحدات المختصة و اتخاذها للقرارات السليمة و المناسبة.

فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يـ أخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر.

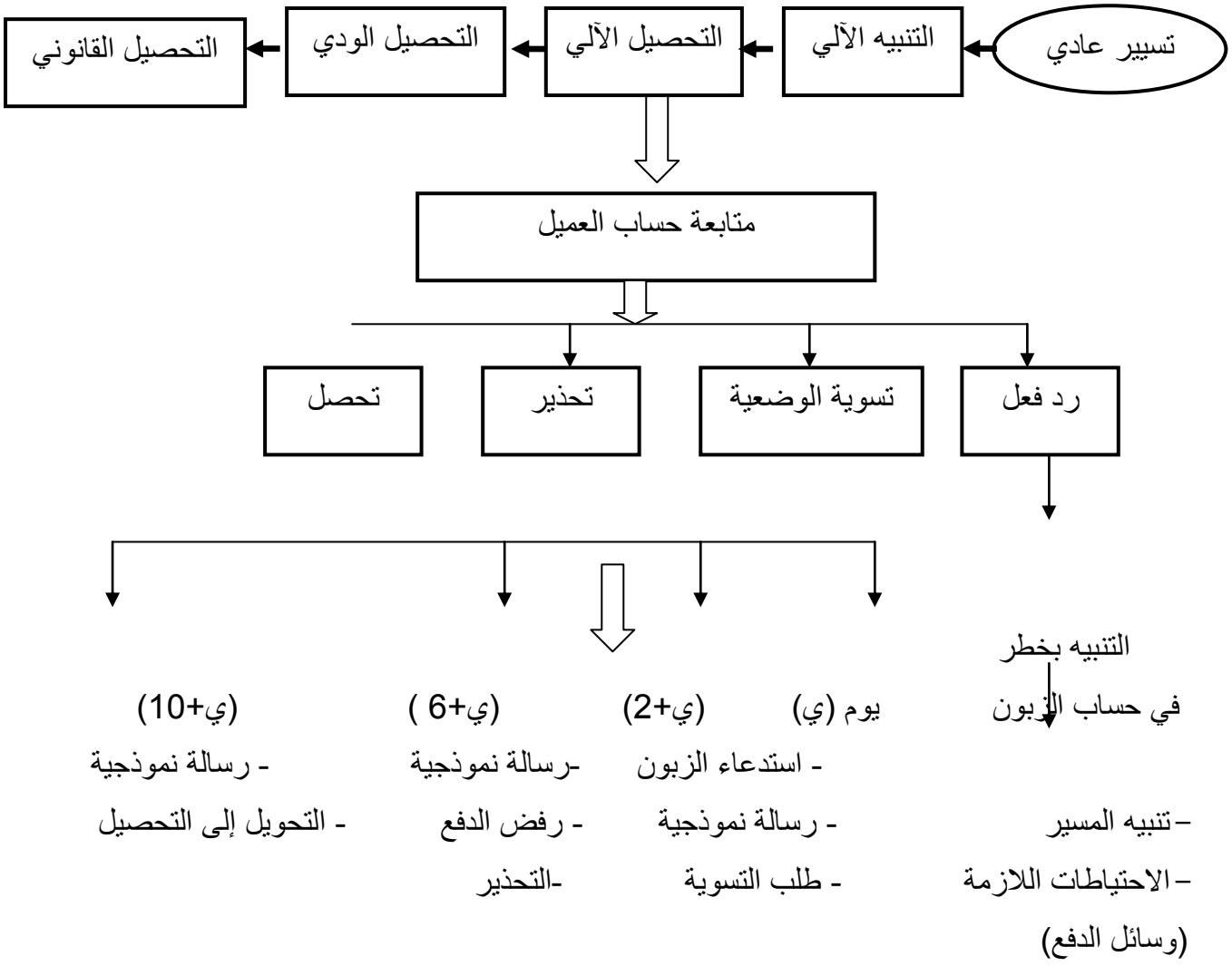

شكل رقم 11 يوضح عملية تسيير الحسابات في بنك تجاري.[80]ص(276)

1- 2/ هيكل وظيفة التغطية:

تتدخل وظيفة التغطية في البنك من خلال عمل هياكلها المختلفة المدعمة بوسائل خاصة، و التي تنظم عموما في وحدتين أساسيتين:

1) وحدة التغطية الودية ما يـ ط لق عـ لـ يها مـ صـ لحة تـ سـ يـ ير الـ مخاطر او ويكون هذا التدخل باستعمال الوسائل اللازمة وذلك بصفة متتابعة [80]ص(273) ،وتتمثل هذه الوسائل في:

-البريد: يعتبر وسيلة جيدة في حالة مراعاة شروط بعث الرسالة.

-الهاتف:يعد وسيلة مفضلة خاصة بعد تدني فعالية البريد.

-البرقيات: يمكنها إعطائها نتائج جيدة في حالة تعذر الاتصال بالعميل هاتفيا أو بالبريد.

وإذا كانت هذه الوسائل غير مجدية فإن مهام مصلحة المنازعات الودية لاتنتهي عند هذا الحد وإنما تلجأ إلى إرسال إعذار رسمي إلى المدين مع وصل استلام كإنذار مباشر له بتسديد ماعليه من ديون.وإذا

تأكدت المصلحة من سوء نية المقترض في هذه الحالة تلجأ إلى الاتصال المباشر بالمدين ومقابلته وجها لوجه.

1) وحدة الـ تغط ية الـ قضائـ ية :عاتالـ تي يـ طـ لق عـ لـ يها مـ صـ لحة الـ مـ ناز.

مصلحة التحصيل القانوني تمثل المرحلة الأخيرة في عملية التحصيل ، إذ انه من الأفضل قبل الإنتقال إلى هذه المرحلة أن تكون معظم الملفات قد تم تسويتها بين 60%-80% من الملفات تم التعرف على أخطارها ،ومن الأفضل أن لاتطول مدة التحصيل الودي .

إن عملية التحصيل عن طريق المنازعات تحقق بواسطة متخصصين في البنك وبمساعدة متدخلين آخرين ، محامين ، محضر قضائي.....الخ.

وعندما يتحقق البنك من عدم رغبة أو قدرة المقترض على الدفع أو أن هناك تزويرا في المستندات المقدمة له.يقوم البنك بتطبيق الإجراءات القانونية التي يفترض اتخاذها:

-إقفال حساب العميل وإبلاغه بأن حسابه قد اقفل، وبأنه ينبغي أن يقوم بسداد الالتزامات التي عليه.

-قيام إدارة البنك بتحويل ملف المقترض إلى المحامي الذي يقوم بملاحقة القضية، وإذا كان القرض مصحوب بضمانات معينة فإن البنك قد يبيع هذا الضمان [81] من خلال مزاد علني ليأخذ حقه.

-أما إذا خشي البنك على فقدان أمواله فإنه يضطر لرفع دعوى لإعلان إفلاس المقترض وهذا أخر حل يمكن للبنك اللجوء إليه.

2- متابعة القروض:

تعتبر متابعة القروض من أهم أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان ،وتهدف المتابعة الفعالة إلى :

-التعرف على العقبات التي قد تعترض المقترضين في الوقت المناسب بما يسمح باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية حقوق البنك.

-التحقق من مدى تنفيذ السياسة التي يضعها البنك للإقراض،وخاصة فيما يتعلق بالحجم الإجمالي للقروض ،وتوزيعها على الأنواع المختلفة .

-الاطمئنان إلى مدى الحصول البنك على الضمانات ومدى انتظام المقترض في السداد.

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، و يتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات.

كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها، وهذا حسب ما يراه مناسبا من

متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة،هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب. [42]ص(14)

أو التي يتماطل فيها المقترض بتزويد البنك بالبيانات والمستندات المطلوبة.

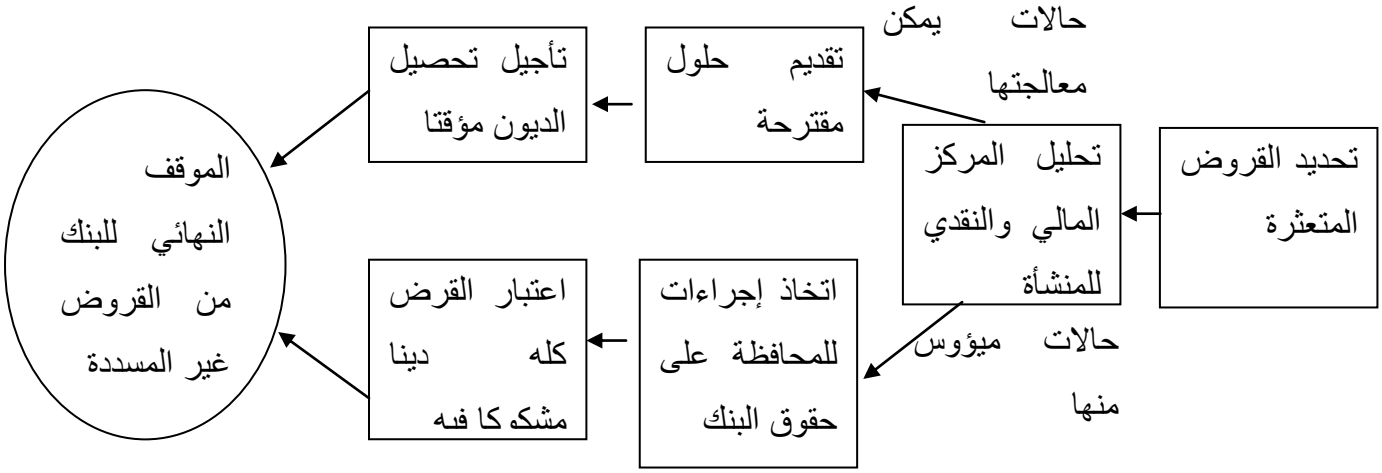

شكل رقم 12يبين سياسة متابعة البنك للقروض غير المسددة،[93]ص(216)

3- تحويل القروض إلى قيم منقولة، بيع الديون التي للبنك على بعض المقترضين وللأسف، فإن هذه الطرق غير مستعملة في بلدنا لأنّها تتطلب تكييفا للتشريعات السائدة، ومحيطا معينا (سوق مالية نشطة) وغير ذلك.

كما يرى محمد محمود عبد ربه محمد بأن أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان المصرفي تبدأ من أول طلب للعميل للحصول على قرض إلى غاية تسديد مستحقاته ويلخصها في الجدول التالي:

جدول رقم 15 يبين اساليب التحكم في مخاطر الائتمان المصرفي[1]ص(57).

مرحلة دراسة الائتمان	مرحلة التفاوض مع العميل	مرحلة ما بعد منح الائتمان
• تقيم المخاطرة • التنويع • إشراك بنوك أخرى في العملية	• التغطية • التـأمين • الأرصدة التعويضية • الضمانات • المواثيق المقيدة في العقود	• المتابعة • معالجة الحالات المتعثرة

-تقييم المخاطرة: يتم تقييم الدقيق لقدرة المقترض الائتمانية،من خلال دراسة عناصر تحديد المخاطرة الائتمانية (دراسة عناصر الجدارة الائتمانية).

-التغطية:تأخذ التغطية عدة صور على النحو التالي:

-عند منح قروض طويلة الأجل بسعر فائدة ثابت ،يتعرض البنك لمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة.ويمكن التحكم في ذلك من خلال استخدام سعر الفائدة المعوم-خاصة إذا كانت أسعار الفائدة على الودائع معومة -مما ينقل عبء ارتفاع أسعار الفائدة إلى المقترض.

-إذا كانت ودائع البنك قصيرة الأجل ،فيجب أن تكون القروض قصيرة الأجل ،للمواءمة بين مصادر الأموال واستخداماتها من حيث الحجم ،وآجال الاستحقاق ،وأسعار الفائدة.

- المواثيق المقيدة في العقود:تعد أساليب السيطرة على مخاطر الائتمان ،وهي التي تستخدمها البنوك ،وذلك بالنص في عقد الائتمان على شروط عديدة يلتزم العميل بموجبها بتنفيذ أفعال معينة أو الامتناع عن تنفيذ أفعال أخرى خلال مدة العقد بالشكل الذي يساعد على تقوية مركز البنك في مواجهة كل عميل ودائنيه الآخرين ،وتتمثل هذه المواثيق فيما يلي:

-الاشتراط على ضرورة موافقة البنك ،إذا ما قررت المنشأة المقترضة الحصول على قروض إضافية مستقبلا أو إذا ما قررت خطة استثمارية جديدة.

-الاشتراط على عدم هبوط حجم ودائع العميل عن حد معين .

-الاشتراط على دفع الفوائد مقدما خصما من القرض، أو شرط سداد جزء من قيمة القرض قبل حلول تاريخ الاستحقاق.

-الاشتراط على تقديم ضمانات.

- معالجة القروض المتعثرة:دائما تكون حالات متعثرة لأسباب لم تؤخذ في الحسبان عند تقييم الائتمان أو لقصور في تطبيق أساليب السيطرة على المخاطر،مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات من طرف مسؤولين البنك للتقليل من الخسائر المحتملة إلى اقل حد ممكن من خلال احد الأمرين: [1]ص(71-72)

أ-عمل ترتيبات خاصة مع المقترض ومنها:

-تأجيل رد جزء من القرض،وذلك في حالة رد جزء كبير من القرض.

-تأجيل رد كل القرض بتقديم ضمانات.

-إعطاء أموال أخرى للمقترض ،للتغلب على أزمته الناتجة عن أسباب خارجة عن إرادته.

ب-السير بالإجراءات الرسمية المنصوص عليها في العقد لتصفية القرض.

أما باقي العناصر الأخرى فقد تمت الإشارة إليهم في المطلب السابق.

3-3-3: الصناديق المنشأة في الجزائر من اجل تغطية مخاطر الائتمان :

1: صندوق ضمان القروض (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة): تطبيقا لنص

المادة 14 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1 صدر المرسوم التنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي.

الصندوق:مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،يهدف إلى تسهيل الحصول على قروض بنكية استثمارية وضمانها لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يقدم الصندوق ضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض من المؤسسات البنكية وتقدم هذه الضمانات للنشاطات الاستثمارية المتمثلة في إنشاء المؤسسة وتوسيعها في عملية تحديد التجهيزات ،غير أن الصندوق في أداء لمهامه بيدى رأيه حول مدى أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة أي أن تكون المؤسسات المستفيدة من ضمان الصندوق قد استوفت معايير الأهلية للقروض البنكية،لكن لا تمتلك ضمانات عينية أو لديها ضمانات غير كافية لتغطية مبلغ القرض المطلوب.

كما يضمن الصندوق متابعة المخاطر الناجمة عند منح الضمان فيأخذ على عاتقه مخاطر عدم تسديد القروض البنكية من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في الصندوق ،وهذا ما يعتبر تحولا فعالا وهاما في دور الدولة من مانحة للأموال إلى ضامنة للقروض والذي جسده الصندوق من خلال الدور الذي يقوم به.

غير أن تحقيق الصندوق لأهدافه بصورة فعالة وفعلية يتوقف على عوامل أخرى منها:مدى تجاوب البنوك مع النظام الجديد بمنح القروض ومدى جدية وموضوعية دراستها لملفات طلب القروض ،وأن تتوفر لدى المؤسسات المستفيدة شروط نجاح المشروع من قدرات بشرية مادية وتقنية ويتخلص ميكانيزم منح الضمان على الضمان على القروض البنكية فيما يلي: [82]ص(129)

تقوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بتقديم طلب قرض إلى المؤسسة المالية(البنك).

إذا وافق البنك على طلب القرض ،يقدم الصندوق شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسة المالية (البنك).

تقوم المؤسسة المستفيدة من ضمان الصندوق بدفع علاوة سنوية للصندوق خلال مدة القرض وإذا لم تتمكن المؤسسة من تسديد المبلغ المقترض في ميعاد الإستحقاق .

يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب نسبة الضمان المتفق عليه مسبقا،والتي يمكن أن تصل إلى 70% ويتم تحديدها من طرف مجلس الإدارة للصندوق.

---

1 –تنص المادة 14 على انه تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صندوق ضمان وفقا للتنظيمات السارية المفعول من اجل ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قروض بنكية.

للإشارة فانه حسب تصريحات المدير العام للصندوق فان الضمانات المقدمة من طرف الصندوق خلال سنة من النشاط (مارس 2004 / مارس 2005 (تجاوزت 527 مليون دينار لتمويل 31 مشروعا، وتم رفض 38 مشروعا).

أما على المستوى الدولي:ففي الاتحاد الأوروبي مثلا ظهرت مؤسسات الضمان المتبادل على معايير اقتصادية بدل المؤسسات العمومية للضمان التي أنشـأتها مختلف حكومات الاتحاد في الماضي نظرا لفشلها وإفلاس الكثير منها بسبب عدم فعاليتها.

تلعب هذه المؤسسات دور الوسيط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك ،حيث تقوم بضمان القروض الممنوحة بأعضائها كما تقدم الدعم لهم في مجال التكوين والاستشارة وغيرها،وعادة ما تقوم البنوك بتقديم القروض بناءا على تقييم مؤسسات الضمان أولا وعلى مقدار ضمانها ثانيا .

ومن الأمثلة الناجحة في هذا الميدان تلك مؤسسات الضمان التي أنشئت في ألمانيا ،فرنسا ،ايطاليا اسبانيا.ولقد أثار نجاح هذه التجارب اهتمام اللجنة الأوربية التي تشجع وتدعم هذه المبادرات ،ففي ايطاليا يوجد أكثر من 500 مؤسسة ضمان تسمى Consortia fida أنشئت بمساهمة الجمعيات المهنية والغرف التجارية تقوم بمنح الضمانات لأعضائها لدى البنوك وتدعمه في مجال تحضير وتقديم مخطط الأعمال والتقارير المالية ،كما تدعم أعضائها في تفاوضهم مع البنوك بهدف الحصول على شروط ميسرة عند الإقراض منها.

بالإضافة إلى هذه الطرق أو الأساليب التي تم عرضها فهناك العديد من الآليات المستحدثة في هذا المجال إلا أنها اقل استعمالا في الوقت الحالي ،ومن هذه الآليات التي تم تجريبها في بريطانيا بدأت تعطي ثمارها طريقة إشراك المقترضين في تقييم المخاطر وطريقة تحميل تكاليف الإقراض حسب مستوى المخاطر.[83]ص(813)

2 :صندوق ضمان القروض(القطاع الخارجي):

صندوق ضمان مخاطر التصدير :تتكفل الدولة بتغطية هذه المخاطر في إطار صندوق ضمان مخاطر التصدير الذي يتولى مهمة إعادة تأمين المخاطر غير التجارية .كما يمكن تأمين المخاطر التجارية التي تتضمن مصلحة أساسية للإقتصاد الوطني .وقد تم تكليف شركة" كوتيناس "بالتصرف في هذا الصندوق لحساب الدولة.

صندوق ضمان تمويل الصادرات لمرحلة ما قبل الشحن :يهدف هذا الصندوق إلى تمكين المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الحصول على التمويل المناسب لتلبية طلبات التصدير من خلال تغطية مخاطر عدم تسديد القروض التي تمنحها البنوك لفائدة هذه المؤسسات بسبب عدم قدرتها على إنجاز الصفقة طبقا لعقد البيع علما وأن المخاطر التي تنشأ بعد وسق البضاعة والمتعلقة بوضعية الحريف الأجنبي أو بلده من مخاطر تجارية أو غير تجارية تغطى في إطار نظام تأمين الصادرات .وتقوم شركة" كوتيناس " بالتصرف في هذا الصندوق لحساب الدولة.

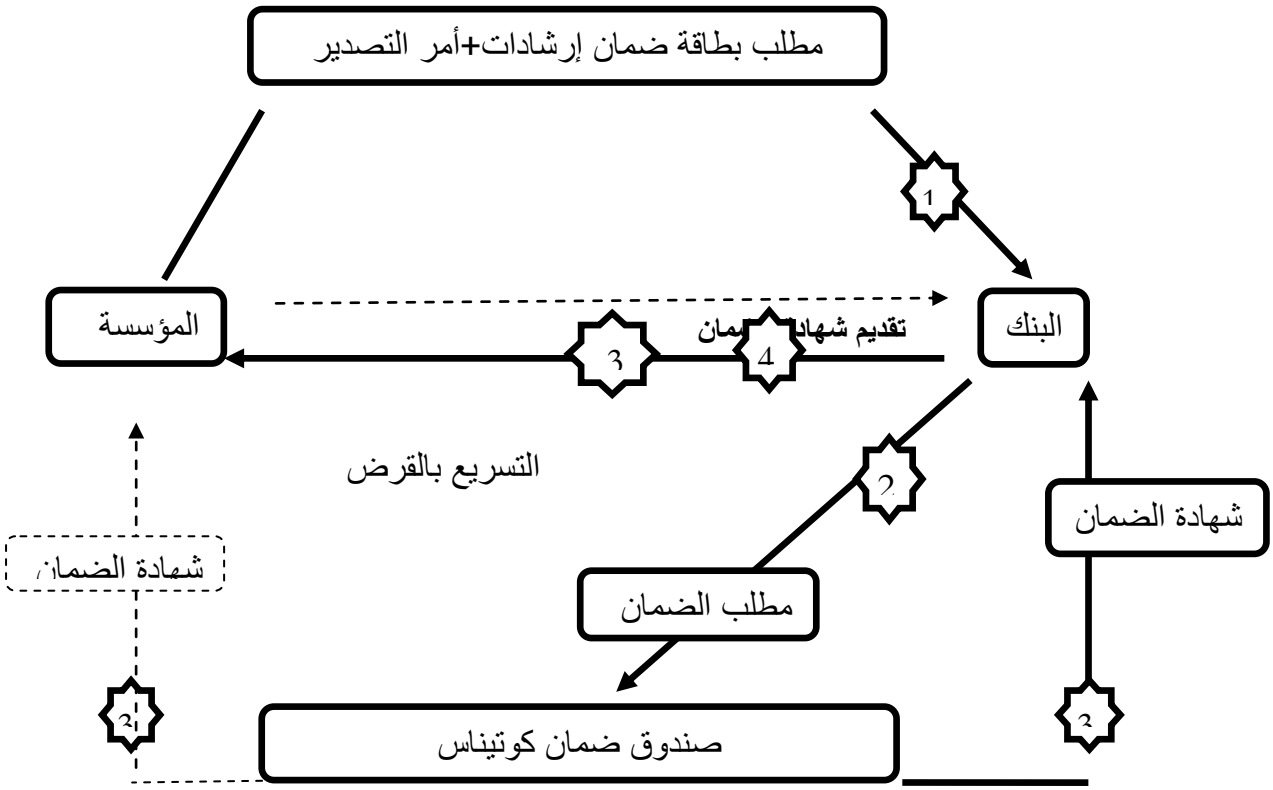

شكل رقم13يبين خطوات وكيفية عمل هذا الصندوق[94]

3:صندوق ضمان المشترك للقروض المصغرة:

لقد تم إحداث صندوق ضمان المشترك للقروض المصغرة، مرسوم تنفيذي رقم 04- 16 مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة2004، حيث يتمتع الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويوطن لدى الوكالـة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04- 14 المؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير سنة 2004. [84]ص(15)

تستفيد المؤسسات المصغرة المؤهلة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من تمويل غير مباشر من طرف صندوق ضمان المشترك للقروض المصغرة الممنوح إياها لأصحاب المشاريع كضامن لهم أمام البنوك، لتمكينهم من الاستفادة من القرض البنكي دون اللجوء إلى تقديم ضمانات التي لا تتوفر عادة لدى البطالين.

1-3:طريقة عمل الصندوق: ويتجلى عمل الصندوق في:[85]ص(15)

يضمن الصندوق القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق حسب الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم وفي حدود النسبة المتفق عليها، للمستفيدين الحاصلين على تبليغ بالإعانات الممنوحة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

- يغطي الصندوق بناء على تعجيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة وفي حدود خمسة وثمانين في المائة(85%).

-يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا، عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

- 2-3: **كيفية عمل إدارة الصندوق:** يدير الصندوق مجلس إدارة يتكون من:
- ممثلين عن الوزير المكلف بالمالية.
- المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- ممثل عن كل بنك ومؤسسة مالية منخرطة في الصندوق.
- ممثل عن مجلس توجيه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر يعينه نظراؤه.
- ممثل عن المستفيدين المنخرطين في الصندوق، يعين وفق صيغة يضبطها مجلس إدارة الصندوق.
- يتولى رئاسة الصندوق أحد ممثلي البنوك والمؤسسات المالية ينتخبه أعضاء المجلس.
- يمكن أن يستشير المجلس كل شخص بحكم كفاءاته في مجال القرض.
- تتولى مصالح الصندوق أمانة المجلس ويتم تعين أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد حسب الكيفيات المبينة أعلاه ويتم استخلافهم في حال حدوث مانع قاهر أو فقدان الصفة التي عينوا على أساسها.

خلاصة الفصل الثالث:

- بالرغم من تنوع وتعدد المخاطر التي تواجهها البنوك إلا أن المخاطر الائتمانية هي جوهر المخاطر التي تعترض القرار الائتماني ولدراسة هذه المخاطر يتطلب تحديدها بدقة ومعرفة أهم أسبابها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهذا ما يساعد إدارة الائتمان المصرفي من التحوط ضدها وتجنب أثارها السلبية ولتحقيق يتطلب من البنوك القيام بالدراسات الإحصائية التي تم التطرق لها في هذا الفصل واستعراض أهم النماذج التنبؤية التي تساعد إدارة الائتمان المصرفي في التقليل من حدة مخاطر قبل منح القرض المطلوب.

- لابد أن نشير إلى أن القضاء على مخاطر الائتمان المصرفي كلية أمر مستحيل لأن العمل المصرفي محفوف بالمخاطر وهنا يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية وعلاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عن حدوثها .

- ويبقى في الأخير معرفة كيفية تطبيق هذه التقنيات في البنوك الجزائرية ومعرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية لهذه التقنيات ،وهذا ماسنراه في الدراسة التطبيقية التي سنتطرق لها في الفصل الرابع.

الفصل الرابع
دراسة حالة حول البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (1999-2009).

بعد تعرضنا في الجانب النظري لعملية منح الائتمان واهم المعايير لدى المقترض وأهليته للحصول على قرض ومعرفة أهم المخاطر التي تعترض المؤسسة المالية المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة جزئية ومنشأ هذه المخاطرة الائتمانية ارتأينا في الجانب النظري التطرق إلى أهم التقنيات الإحصائية ودراسة أهم النماذج للتنبؤ بالفشل المالي للمشروعات التي تعتمد على التحليل المالي وذكر أهم الأساليب الوقائية والعلاجية للتقليل من حدة مخاطر الائتمان المصرفي.

أردنا أن نقوم بدراسة حالة تطبيقية وهذا لدراسة المفاهيم المبهمة ورفع الالتباس المحتمل.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تطرّقنا في الأول منه إلى تقديم عام حول بنك الوطني الجزائري و هيكله التنظيمي،والركائز التي يعتمد عليها في تقديم القروض، و المبحث الثاني تم التطرق إلى تشخيص وتقييم مخاطر الائتمان باستعمال الطريق الكلاسيكية (التحليل المالي)للمؤسسة طالبة القرض والتطرق إلى المراحل التي ينجزها البنك الوطني الجزائري لمتابعة القرض في حالة عدم السداد من طرف المقترض (العميل) ،والمبحث الثالث خصص لدراسة التقنيات الإحصائية والذي يتناول دراسة النقاط التالية:

-طريقة القرض التنقيطي.

-طريقة رجال القرض.

-طريقة نقاط المخاطرة.

4-1:تقديم البنك الوطني الجزائري (BNA):

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة ومهام البنك الوطني الجزائري وهيكله التنظيمي والركائز التي يعتمد عليها في دراسة ملف القرض.

4-1-1: نشأة ومهام البنك الوطني الجزائري.

إن من أهداف حرب الاستقلال الجزائرية تحديد الطريق الاشتراكي. ولاشك أن تنفيذ سياسة اقتصاد قائم على التخطيط يفترض إلغاء سيطرة البنوك الفرنسية، فكان يعني ذلك، ضرورة تأميم المصارف الفرنسية،وانسجاما مع هذه السياسة، و في عام 1966، بسطت الدولة سيطرتها على القطاع المصرفي التجاري استجابة لضرورة إيديولوجية تفرضها مقتضيات المنهج الاشتراكي،و على إثر هذا التحول أُنشئ أول بنك تجاري : " البنك الوطني الجزائري" بموجب قانون رقم 66 - 178 الصادر في 13 جوان 1966 بحيث أوكلت إليه جميع المهام و الأنشطة التي يقوم بها بنك إيداع، حيث يتضح ذلك في المادة الثانية من هذا القانون التي تنص على : " يتمتع البنك الوطني الجزائري بصفته بنك إيداع، وهو يخدم القطاع الخاص والعام والقطاع الاشتراكي". مع العلم أن البنك كان يحتكر تمويل القطاع الزراعي.
و استمر على هذا الحال إلى غاية مارس 1982 حيث قررت السلطات العامة إنشاء بنك متخصص يتكفل أساسا بتمويل و تغطية القطاع الريفي يدعى " بنك الفلاحة و التنمية الريفية " و هو يُعتبر حصيلة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، كما كان من المفروض أن تؤدي الهيكلة الجديدة إلى تغيير سياسات التوزيع و التنظيم و التخفيض من المركزية.
خضع القطاع البنكي في أواخر الثمانينات للإصلاح الاقتصادي الذي تجسد من خلال القوانين والتشريعات الخاصة بالتنظيم و التحسين في طرق تسيير الأنشطة البنكية وكذا المراقبة الصارمة للقطاع. هذا و للتذكير بأهم هذه القوانين نشير إلى كل من:

قانون 88-01 المؤرخ في 12-01-1988 و الخاص بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.

قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 و المتعلق بالنقد و القرض.

إن النصوص الأساسية لهذه القوانين أسفرت بظهور مجموعة من التغيرات المختلفة سواء في الجانب التنظيمي (الاعتماد على وسائل قانونية ، إعادة تنظيم هيكلة البنك) أو في تسيير القروض (تطبيق القوانين الاحترازية، تطهير المحفظة المالية) وتسيير الجانب الاجتماعي (تحسين استغلال الموارد البشرية خاصة مع ظهور الشراكة و المنافسة).
إن السهر على تطبيق هذه التغيرات بهدف تجسيد فعلي للإصلاح و كذا الوضعية و النتائج المرضية التي يقدمها البنك الوطني الجزائري حصل البنك بقرار من مجلس النقد و القرض في: 1995/09/05 على اعتماده أول بنك يحصل على الاعتماد من المجلس النقد والقرض .
تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 178/66 والمؤرخ في 13 /1966/06م ليحل محل البنوك التي تم تأسيسها والتي من بينها:

بنك باريس الوطني.

القرض العقاري الجزائري التونسي.

البنك الوطني للتجارة والصناعة.

نذكر أهم مهام البنك الوطني الجزائري:

يمارس البنك الوطني الجزائري كل أنشطة بنك الودائع، مع تقديم الخدمات المالية للمؤسسات و معالجة كل العمليات البنكية، الصرف و القرض، في إطار التشريعات و القوانين البنكية، لا سيما :

- استقبال الودائع من الجمهور عن طريق الحساب أو غيره ، تحت الطلب أو لأجل، إصدار سندات الخزينة ...الخ .

-تسديد و استقبال كل المدفوعات النقدية أو عن طريق : الشيك، التحويل، التوطين، وضع تحت التصرف رسائل القرض، الاعتماد بالتحويل عن بعد وغيرها من العمليات البنكية.

- تنفيذ بوجود ضمان من البنك أو عدم وجوده، كل عمليات القرض لحساب منشآت مالية أخرى أو لحساب الدولة، و كذا توزيع كل الإعانات من الأموال العمومية و مراقبة استعمالها.

- تمويل بكل الطرق عمليات التجارة الخارجية.

- استقبال الودائع في شكل قيم و سندات.

- استقبال و تسديد كل الأوراق التجارية المسلمة للقبض أو للخصم: الكمبيالة، السند لأمر، الشيك، الفواتير و الوثائق التجارية والمالية الأخرى.

- أداء دور وسيط لشراء واكتتاب أو بيع كل الأوراق العمومية، أسهم وسندات،والمعادن الثمينة.

- معالجة كل عمليات الصرف نقدا أو لأجل و إبرام كل عقود القرض والسلفيات والرهن، التبادل بالعملات الصعبة مع احترام صارم للقوانين المعتمدة.

- تأمين خدمات الوكالات البنكية و المنشآت الرسمية للقرض.

- إنشاء و تسيير المخازن العمومية.

هذا ويمكن للبنك أن يأخذ حصته من الفوائد و المشاركات في كل المؤسسات أو الشركات، المحلية أو الأجنبية التي لها أهداف متجانسة مع البنك.

و هكذا فإن البنك من خلال مختلف أجهزته التنظيمية يعالج و ينفذ عددا كبيرا من العمليات البنكية.

4-1-2:الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

استعراض الهيكل التنظيمي لBNA

يمثل الهيكل التنظيمي الإطار الذي يحدد الإدارات والأقسام والوظائف وخط السلطة داخل أي مؤسسة والبنك يحتوي في هيكله التنظيمي على الأقسام التالية:

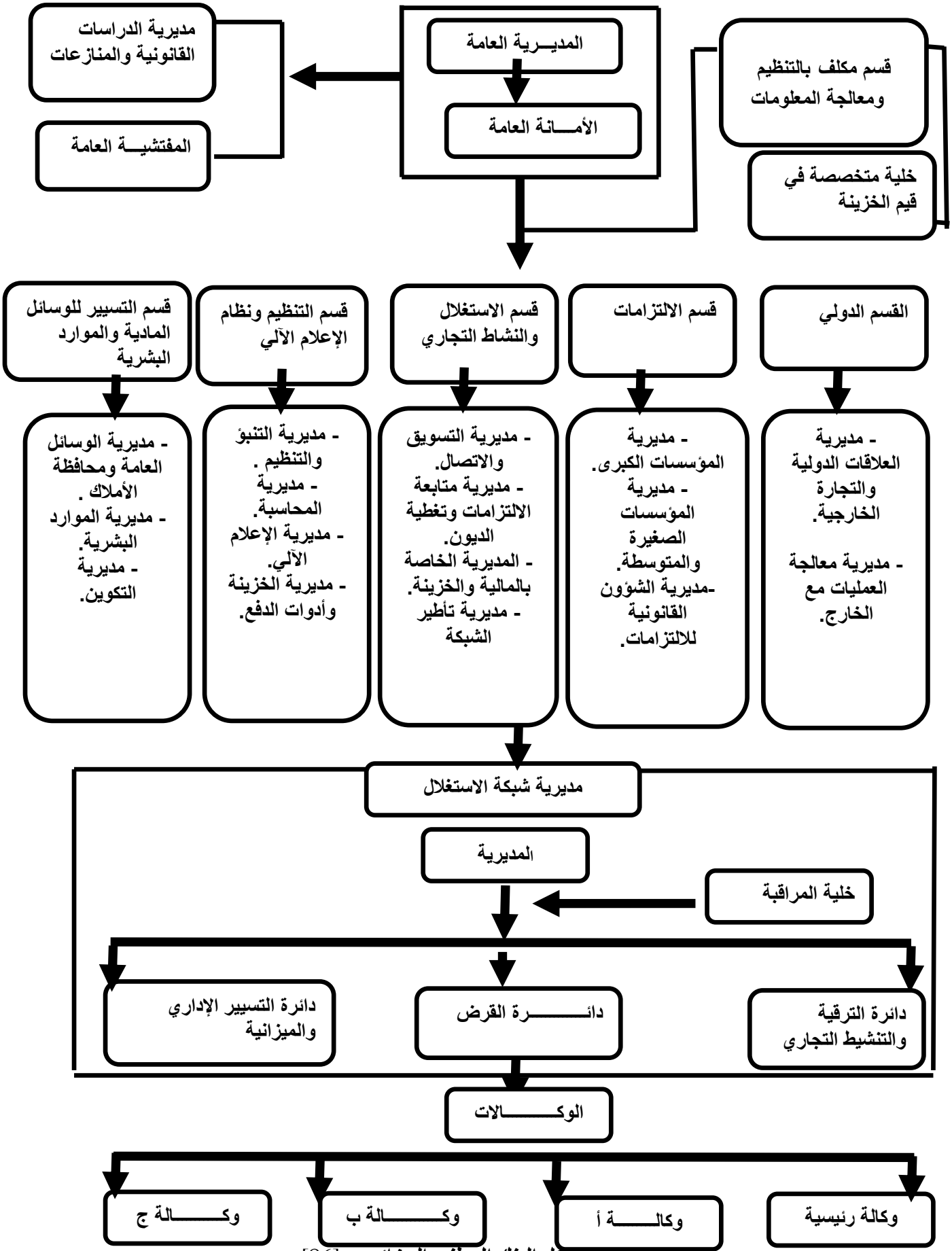

شكل رقم 13:هيكل البنك الوطني الجزائري. [86]

4-1-3:الركائز التي يعتمد عليها البنك في دراسة ملف الائتمان

أولا : محتويات ملف القرض

إن كل المؤسسات الراغبة في الحصول على قرض بنكي، لابد أن توفر ملف كامل للبنك، بحيث يختلف محتويات الملف حسب نشاط المؤسسة ونوعية القروض المطلوبة. وعليه، نميز في مضمون الملفات ما يلي:

1) ملف قروض الاستغلال:

- طلب قرض يتم التحديد فيه: طبيعة القروض الملتمسة، المبالغ، المدة، الهدف..... الخ .
-القوائم المالية: الميزانيات، جدول حسابات النتائج، حسابات الاستغلال، حالة المخزون، الخ.
- مخطط التمويل -P.F.E- و موازنة الخزينة.
- نسخة من السجل التجاري و القانون التأسيسي للمؤسسة مرفقة بعقود الإيجار أو الملكية.
- وثيقة تظهر وضعية الزبون تجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.
- فواتير أولية بالنسبة للمواد المستوردة أو خطة الاستيراد.

2)ملف قروض الاستثمار:

- طلب قرض موقع من مسؤول العملية.
- وضعية الزبون تجاه البنوك الأخرى.
- المستندات التي تثبت حصص المساهمين و المقولين والشركاء (القانون التأسيسي).
- نسخة مطابقة للأصل من السجل التجاري وعقود ملكية الأراضي.
- دراسة تقنية و اقتصادية شاملة للمشروع.
- فواتير أولية للتجهيزات المراد اقتناءها.
- القوائم المالية : الميزانيات، جدول حسابات النتائج، مخطط التمويل (الموازنات التقديرية).....الخ).
- الترخيص أو الاعتماد ، لإنجاز المشروع، الصادر من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أو وكالة ترقية و متابعة الاستثمارات ، مرفقة بقرار منح التعويضات من هذه الهيئات.
- محضر قضائي حول مقر المقترض .
- التأكد من فتح حساب جاري لدى البنك .
- وثيقة تظهر وضعية الزبون تجاه الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

ثانيا : دراسة البنك لملف القرض

- خلال دراسة طلب قرض معين يتبع المكلف بالدراسات خطوات محددة في نموذج خاص بالبنك الوطني الجزائري، الذي يوجه طريقة العمل، فيتم عرض التقرير الخاص بدراسة القرض على النحو التالي

أ) **تـقـديـم الـمـؤسـسـة :** ونجد في هذا الركن المعلومات التالية : نوع المؤسسة، تاريخ التأسيس، تاريخ بدأ العلاقة مع البنك، تاريخ أول طلب قرض، الشكل القانوني، قيمة رأس المال المؤسسة وتـوزيعه، قطاع النشاط، عنوان المؤسسة، .....الخ .

ب) **القروض الـمـلـتـمـسة** : بحيث يتم تصنيف كل القروض الممنوحة سابقا للمقترض و كذا القروض التي سيتم منحها بفعل هذه الدراسة :

- تحديد كل أنواع و أشكال قروض الممنوحة للمقترض.
- المبالغ الممنوحة سابقا مع ذكر تاريخ الاستحقاق.
- وضعية الاستعمالات للقروض عند تقديم طلب القرض.
- الضمانات و التأمينات.
- القروض المراد منحها مع تقدير لتواريخ الاستحقاق.
- ذكر القروض إذا وجدت، الممنوحة للمقترض لدى بنوك الأخرى .

ملاحظة:بعد تقديم الوثائق المطلوبة من طرف طالب القرض ومعرفة نوعية القرض المطلوب ،يقوم البنك بعدة دراسات من بينها التحليل المالي وعدة تقنيات أخرى سنتطرق لها في المبحث الثاني .

بعد تسليم الملف من طرف الزبون تتم عملية التحقيق من خلال الزيارة الميدانية لمقر الزبون ،ويقوم البنك بتحليل النسب المالية ومعرفة المخاطر المتعلقة بالقرض ووضعية الزبون.

أول من يقوم بدراسة ملف القرض هو المكلف بالزبائن والذي يقدم رأيه في ذلك، بعدها ينتقل إلى رئيس مصلحة الاستغلال والذي يقدم أيضا رأيه في ذلك، بعدها ينتقل الملف إلى مدير الوكالة البنكية الذي يقوم بالفصل فيه.

إذا كان القرض المطلوب يتجاوز سلطة البث في منح القروض التي تمتلكها الوكالة فإن الملف ينتقل إلى المديرية الجهوية، وإذا كانت هي كذلك لا تستطيع إصدار أمر منحه، فإن الملف ينتقل إلى المديرية المركزية

أما قرار القرض فهو موزع حسب نظـام تفويض الصلاحيات الخاصة بـمبالغ القرض، فلا يأخذ أي قرار إلاَّ بعد اجتماع لجنة القرض مع مدير الوكالة البنك الوطني الجزائري.

شكل رقم 14 يبين مستويات دراسة ملف القرض

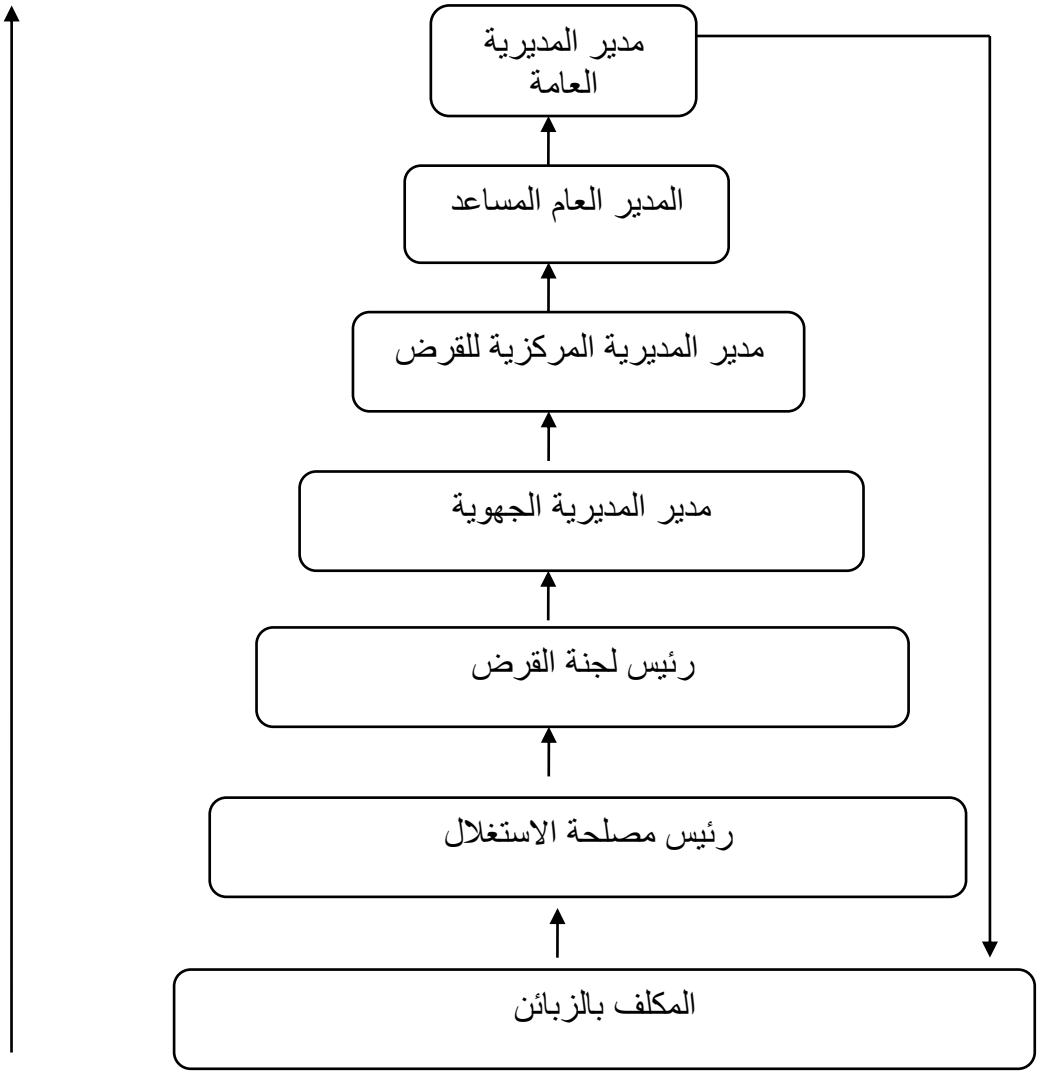

المصدر:من إعداد الطالب بالإسترشاد بموظفي البنك الوطني الجزائري.

4-2: كيفية تغطية المخاطر بالمرتبطة بالقرض من طرف البنك الوطني الجزائري.

لدراسة كيفية تغطية مخاطرة الائتمان المصرفي أردنا تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث سنقوم بدراسة طريقة التحليل المالي التي تساهم في إدارة مخاطر الائتمان المصرفي ،وبما أننا بصدد طريقة التحليل والتقييم المالي للمشروع ارتأينا التطرق إلى دراسة حالة قرض إستثماري ،وكخاتمة لهذا المبحث أردت أن أتكلم عن كيفية التعامل مع الزبون في حالة عدم سداده للقرض بمعنى كيف تتم عملية التغطية.

4-2-1: تقييم المخاطرة الائتمانية للمؤسسة طالبة القرض (دراسة حالة قرض إستثماري):

ارتأينا في هذه الدراسة التسليط الضوء على مؤسسة طالبة القرض من البنك الوطني الجزائري من خلال تشخيص هذه المؤسسة وتقييمها ومعرفة دور هذه التحليلات في التقليل من حدة المخاطر الائتمانية إضافة إلى التعريج على أهم الطرق في تقييم المشروع الاستثماري باعتبار أن الحالة التي سندرسها هي دراسة قرض إستثماري.

ولتشخيص وتقييم هذه المؤسسة لابد من :

1/تقديم المؤسسة: ونجد في هذا الركن المعلومات التالية : نوع المؤسسة، تاريخ التأسيس، تاريخ بدأ العلاقة مع البنك،تاريخ أول طلب قرض، الشكل القانوني، قيمة رأس المال المؤسسة وتوزيعه، قطاع النشاط، عنوان الشركة.....الخ

2/القروض الملتمسة: بحيث يتم تصنيف كل القروض الممنوحة سابقا لطالب القرض، و كذا القروض التي سيتم منحها بفعل هذه الدراسة:

- تحديد كل أنواع و أشكال قروض الممنوحة للزبون.
- المبالغ الممنوحة سابقا مع ذكر تاريخ الاستحقاق.
- وضعية الاستعمالات للقروض عند تقديم طلب القرض.
- الضمانات و التأمينات.
- القروض المراد منحها مع تقدير لتواريخ الاستحقاق.
- ذكر القروض- إذا وجدت- الممنوحة للمقترض لدى بنوك الأخرى.

3/النسب المستعملة:قبل أن يقدم البنك على تمويل أي مشروع من هذا النوع فإنه يعمل على دراسة ملف هذا المشروع، وعليه يقوم بحساب بعض النسب التي ترشده في قراره الائتماني.

1-نسبة التمويل الذاتي=(الاهتلاكات السنوية+ المؤونات)-(الأرباح الموزعة+ الضرائب).

حيث يظهر هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من أموالها الخاصة.

2- التمويل الذاتي / ديون الاستثمار طويلة الأجل: تبين هذه النسبة عدد السنوات التي تتمكن فيها المؤسسة من تسديد ديونها الآجلة من التمويل الذاتي وتكون إمكانية الحصول على التمويل من البنك كبيرة كلما قل عدد هذه السنوات.

3- نسبة المديونية= الأموال الخاصة/إجمالي الديون المتوسطة والطويلة الأجل.

تحسب هذه النسبة لمعرفة مقدرة المؤسسة على تغطية ديونها الطويلة والمتوسطة الأجل من أموالها الخاصة.

التقييم المالي للمشروع الاستثماري وهذا من خلال حساب العناصر التالية:

- طريقة صافي القيمة الحالية VAN
- طريقة معدل العائد الداخلي TRI
- طريقة فترة الاسترداد الاستثمار PR
- طريقة مؤشر الربحية IP

ولتقييم هذه المؤسسة طالبة القرض أردنا التذكير فقط بأهم النسب التي سنستعملها في هذه الدراسة

جدول رقم 16يوضح أهم الطرق للتقييم المالي للمشروع الاستثماري:[70]ص(121-128)

الطريقة	العلاقة	التعليق
طرق تقييـــم المالي للمشروع الاستثماري		
طريقة صافي القيمة الحالية VAN	$VAN = \frac{\sum_{i=1}^{n} (R_{t-D_T})}{(1+I)^n} - I_0$	طريقة صافي القيمة الحالية تحاول أن ترد جميع التدفقات النقدية إلى فترة واحدة وهي الحاضر حتى يمكن إجراء مقارنة بين التكاليف و العوائد ومعرفة مدى ربحية المشروع.
طريقة معدل العائد الداخلي TRI	$TRI = \frac{\sum_{i=1}^{n} (R_{t-D_T})}{(1+I)^n} - I_0 = 0$ اي: VAN =0	هذه الطريقة حسب كينز تعرف بإسم الكفاية الحدية لرأس المال حيث يقارن بين هذه الكفاية و بين سعر الفائدة،فإذا كانت أكبر من سعر الفائدة في السوق فإن هذا يعني أن المشروع قادر على رد قيمة الإستثمار مع عائد يفوق ما كان يمكن الحصول عليه من السوق.
طريقة فترة الاسترداد DR	$DR = \frac{\text{الاستثمار الابتدائي } I_0}{\text{التدفق السنوي CF}}$	تعتمد هذه الطريقة على معرفة عدد السنوات التي يتم فيها استرجاع قيمة الاستثمار الأولي، بحيث يكون العائد بعد ذلك هو كسب خالص للمستثمر.
طريقة مؤشر الربحية IP	IP = صافي القيمة الحالية/الاستثمار الأولي. $IP=VAN / I_0$	مؤشر الربحية يجب أن تكون أكبر من الواحد لكي يكون المشروع مربح.

دراسة حالة قرض إستثماري:

تقدمت مؤسسة(س) خاصة بالتنظيف بطلب قرض استثمار متوسط الأجل (خمسة سنوات) لإحدى وكالات البنك الوطني الجزائري .

هذا المشروع يهدف إلى إنشاء مؤسسة مصغرة هدفها الصيانة والتنظيف والتعقيم ،حيث يتم هذا النشاط باقتناء وسائل نقل وتجهيزات أخرى تقدر ب: 1486892،13 دج.

المقر:حي 1-عمارة 2 للكراء من طرف مسؤول معين لمؤسسة ذات مسؤولية محدودة

1) **هيكل الاستثمار:** الوحدة:الدينار الجزائري

تعيين الاستثمارات	السعر الإجمالي
مصاريف إعدادية	14396622
تجهيزات الإنتاج	148689213
وسائل النقل	990000
التأمينات	7349655
ضمان الاحتياطي الإجباري	2046967
أموال خاصة	10000000
المجموع	278498971

المصدر: وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري.

2) الهيكل المالي:

التعيين	النسبة	القيمة الاجمالية
رأسمال الخاص	%10	27849897
رأسمال المؤسسة (س)	%20	55699794
القرض البنكي	%70	194949280
المجموع	%100	278498971

المصدر : وثائق من طرف البنك الوطني الجزائري .

3) **الدراسة التي تجرى على مستوى البنك الوطني الجزائري**: هذه الدراسة تساعد البنكي في الحكم على العميل فيما يخص :

-الهيكلة المالية و توازنها، (دراسة التوازنات المالية-النسب المالية-وتحديد حجم التدفقات .

-القدرة على التسديد.

- نشاط و مردودية المؤسسة.

1-3:دراسة قابلية السداد: حيث يتم فيها معرفة مدى قابلية المشروع الاستثماري في تسديد تلك الديون ويكون حسابها كالأتي:

3-1-1:حساب الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي :والذي يرمز له ب M,B,A

الهامش الاجمالي للتمويل الذاتي =مؤونة الأعباء و الإهتلاكات +نتيجة الدورة

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
النتيجة	14097157	40559318	48209014	36279344	42008647
مؤونة الاهتلاكات	37548246	37548246	37548246	37548246	37548246
M,B,A	51645403	78107564	85757260	73827590	79556893

التعليق:يتم ملاحظة أن الهامش الإجمالي M,B,A يمثل نتيجة حسنة. الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
القسط السنوي	//	48737325	48737325	48737325	48737325
M,B,A	51645403	78107564	85757260	73827590	79556893
القسط/ M,B,A	//	0،62	0،56	0،66	0،61

التعليق: نلاحظ أن القسط/M,B,A تقل بكثير عن رقم واحد و ذلك يعني أن إهتلاك الاستثمار الممول موجه كليا لتسديد القرض البنكي، وبالتالي المشروع لن يجد أي صعوبات في تسديد القرض.

4) حساب صافي القيمة الحالية للمشروع (VAN): الوحدة:الدينار الجزائري

القيمة الحالية الصافية	I_0 =278498971			T=3,25%	
التدفقات الصافية	51645403	78107564	85757259	73825790	79556892
التدفقات المجمعة	51645403	129752967	215510226	289337816	368894708

VAN=51645403 (1+0،0325)$^{-1}$+.....+79556892(1+0،0325)$^{-5}$ = I_0

306110498 دج.

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف البنك.

التحليل:نلاحظ أن قيمة VAN موجبة أي مردودية المشروع جيدة و بالتالي فإن المشروع مقبول من الناحية العملية.

5) حساب مؤشر الربحية IP:

IR= van/ I0 = 306110498 / 27849897 = 11

تفسيرها: كل واحد (1) دينار منفق من قيمة القرض، يدر من الأرباح أكثر من 11 دينار.

$$TRI=VAN=0 \Leftrightarrow 51645403(1+K)^{-1}+\ldots+79556892(1+K)^{-5}=I_0$$

باستعمال طريقة التقريب الخطي : $TRI = K1 + \frac{VAN1}{VAN1+|VAN2|}(K2-K1)$

=6%

6) حساب فترة الاسترداد DR : بالاعتماد على التدفقات السنوية الصافية ومقارنتها مع تكلفة المشروع في كل سنة وفق القاعدة التالية:

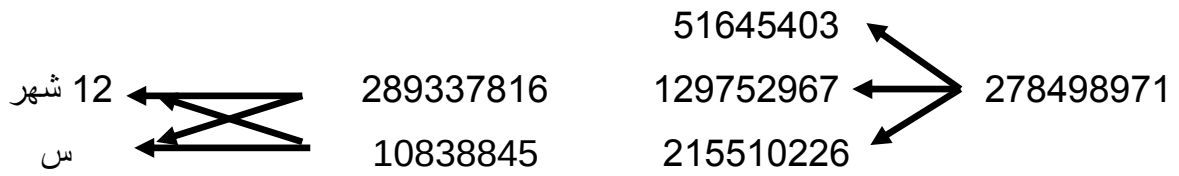

وبالتالي نقول أن فترة استرداد تكلفة المشروع هي ثلاث سنوات

7) من خلال ماسبق نلاحظ كل المؤشرات جيدة للمشروع الاستثماري وبالتالي يتم الموافقة على هذا الطلب (تقديم قرض بقيمة 1949492،80 دج)،ويتم ربطها بمجموعة من الضمانات وهذا لتغطية مخاطر الائتمان.

بعدها يقوم المكلف بالقروض بعرض جدول يبين فيه تواريخ الاستحقاق القرض البنكي مع الأخذ بعين الاعتبار القيم التالية :

قيمة القرض البنكي ، سعر الفائدة ، مدة القرض، مستحقات القرض ، مدة التأجيل.(انظر الملحق رقم 01)

8) تقييم مخاطرة الائتمان المصرفي:

بما أننا بصدد تقييم مخاطرة الائتمان المصرفي للمؤسسة الملاحظ هنا أن انخفاض النتائج في السنتين الأخيرتين للقرض الذي يرجع إلى تسديد المؤسسة (س) لضريبة TAP و IBS بحيث كان معفى منها خلال الثلاث سنوات الأولى من حياة القرض ، ومع ذلك فان المؤسسة (س) لم تقم بالتسديد أي قسط من الأقساط باعتبار أن المؤشرات التي تم حسابها كانت جيدة ،فإنه حسب مسؤول القرض فان هذا الزبون لم يقم بالتسديد خلال ثلاث استحقاقات الأولى ،لهذا يتوجب على البنكي متابعة القرض واتخاذ إجراءات كفيلة التي تساعد في استرجاع حقوق البنك والتي سنتطرق لها في المطلب الموالي.

9) الضمانات: بهدف تغطية هذه المخاطر يلجأ البنك إلى مطالبة العميل بضمانات تتناسب مع القرض الممنوح ،حيث هذه الضمانات كالآتي :

- تأمين شامل ضد المخاطر للتجهيزات والمعدات الممولة من طرف البنك.

-رهن سيارة.

- التوقيع على عقد القرض الذي هو اعتراف بالدين بالمبالغ و المدة و شروط المتفق عليها بحيث يرفق بجدول تواريخ استحقاق الدين.

- الإمضاءات لسندات الأمر التي تعترف فيها المؤسسة عن دينها اتجاه البنك.

4-2-2:متابعة مخاطر الائتمان المصرفي لدى البنك الوطني الجزائري:

أي مؤسسة مالية مصرفية لاتخلو من مخاطر ولذا من مهامه تحمل هذه المخاطرة الناتجة أساسا عن قروض ممنوحة للزبائن ،فكلما كانت هذه المخاطر وجد البنك نفسه أمام منازعات قضائية وحقوق رديئة.

و بصفة عامة فإن الحقوق المتنازع فيها ناتجة أساسا في طريقة منح البنك القروض للعملاء:

- عدم احترام الإجراءات و القواعد البنكية الخاصة بمنح القروض.
- غياب شبه كلي للضمانات أو أن تكون الضمانات وهمية أو غير قابلة للاستفاء.
- حقوق مجمدة لمدة طويلة و متراكمة .

و مهما كان السبب فإنه سيتوجب على البنك اتخاذ الاحتياطات و التدابير اللازمة لاسترجاع حقوقه، فالبنك سيحاول أولا بالطرق الودية لتسوية - بالتراضي- بينه وبين المدين أما في حالة فشل هذه الطرق يلجأ البنك إلى تنفيذ إجراءات تغطية إجبارية المتمثلة في العدالة و القضاء.

أولا:إجراءات تغطية القرض بالطرق الودية: حيث تتمثل في :

الإعذار والزيارة.

الأمر بالدفع كوسيلة للتغطية الحقوق.

ثانيا: تغطية القرض بالإجراءات التحفظية:تتمثل فيما يلي:

عملية الحجز.

ثالثا: استعمال الضمانات:

الرهن القضائي للمحل التجاري.

تسجيل رهن عقاري.

رابعا: الاعتماد على صناديق التأمين (ضمان القروض).

أولا:إجراءات تغطية القرض بالطرق الودية:

هي المرحلة التي تكون ما بين حلول أجال دفع قرض و تحويل الملف إلى مصلحة المنازعات القضائية و التي من الواجب أن تتكفل بها الوكالة و المديرية الجهوية بمساعدة الأعوان القضائيين (المحضر القضائي) وتمر بالمراحل التالية:

1- الإعذار والزيارة: عند ملاحظة على مستوى الوكالة أي حادث عدم دفع طرف زبون عند حلول أجال الدفع ،على الوكالة من إخبار المديرية الجهوية و المديرية المركزية المختصة بتحصيل الحقوق .

و خلال يومين على الوكالة أن تبعث إنذارMise en demeure تدعوه فيها إلى دفع ما عليه من مستحقات تجاه البنك خلال أجل أقصاه 8 أيام ، و موازاة مع ذلك عليها أن تتصل بالمحضر القضائي لتكليفه بملاحظة حالة عدم الدفع للحصول على شهادة عدم الدفع من كاتب الضبط المحكمة المختصة إقليميا لكل سندات الأمر الغير مدفوعة.

يحرر الإعذار في شكل كتابي ويرسل إلى المدين مسجل مع إفادة بالتسليم.

وفيما يلي، بعض العناصر الضرورية لصحة الإعذار : (أنظر الملحق 02 لمؤسسة (س))

-عنوان الموضوع أو البيان : إعذار - Mise en demeure.

-وصف الحق: مبلغ القرض، الهدف، التاريخ، نسبة الفائدة المطبقة في تاريخ الاستحقاق.....

- مبلغ الفوائد .

- الآجال الممنوحة للزبون لتسديد دينه.

- تاريخ تحرير الإعذار.

2-الزيارة :التي من الواجب أن تقوم بها الوكالة بعين المكان الذي يعمل فيه المدين و إذا ما طلب الزبون مهلة أخرى أو وضع رزنامة أخرى لدفع ما عليه من الديون و هذا بعد تقديم طلب جديد إلى المديرية المركزية عبر مديريته الجهوية التي تضع بالطبع رأيها في هذا الطلب بإرفاقه مع الرزنامة الجديدة لتحصيل الحقوق أي تخلص الزبون من ديونه اتجاه البنك.

و في حالة الموافقة على هذا الطلب يعاد النظر كليا في كل الضمانات المقدمة من طرف الزبون مع إمكانية إضافة ضمانات أخرى.

أما في حالة أنه لم يقم الزبون بدفع ما عليه من الديون في أجال دفعها ولم يرد على رسالة البنك التي تدعوه إلى معالجة حالة عدم الدفع خلال اجل 30 يوم فان البنك يقوم إجراءات اشد قوة على مستوى المديرية الجهوية.

3- الأمر بالدفع كوسيلة للتغطية الحقوق:

يعتبر الأمر بالدفع عقد غير قضائي، حيث يأمر فيه محضر قضائي المدين بدفع مبلغ الدين المستحق عليه في الآجال المحددة،حيث يتدخل المحضر القضائي لحل الخلاف .

ملاحظة: تكاليف الأمر تقع على المدين (طالب القرض) و لهذا لابد من وجود وصل دفع الأتعاب كدليل إذا ما أحيل الملف للعدالة.

ثانيا:متابعة القرض بالإجراءات التحفظية:

عندما لا يستجيب الزبون إلى رسالة الأعذار ،تقوم الوكالة بإرسال حجز للمدين ما لدى الغير و مع تبيان الرقم الاستدلالي و العنوان برسالة مؤكد عليها مع تبيان الاسم بدقة.

1- عملية الحجز:

ومن الجدير بالذكر أن هذه الإجراءات حسب المادة 174 مستخلصة من قانون النقد و القرض (10 / 90 المؤرخ في 14 / 04 / 1990) ، فإن المنشآت البنكية تملك امتياز عام على ممتلكات مدينها سواء هي في حوزة هذا الأخير أو لدى غيره، فامتياز البنك يتجسد عموما بالطرق التالية :

1-1:الحجز بالوقف:هو عبارة عن عملية حجز يقوم بها الدائن وذلك بتجميد مبالغ مالية أو أشياء تابعة للمدين ،وهذا بهدف إسترجاع مستحقاته ،وتتم ذلك بواسطة المبالغ المحتجزة أو بسعر البيع الأشياء المحتجزة ، وفيما يلي، بعض أصول الزبون (المدين) التي يمكن للبنك حجزها :

-رصيد دائن لحساب بنكي، بريدي، ادخار،.....

- ودائـع لأجل.

-أوراق مرسلة للقبض: شيك، سندات الخزينة،كمبيالات.. ....

- سندات مودعة.

أضف إلى هذه المبالغ و القيم الحرة هناك بعض الأصول يمكن فرض الحجز عليها، رغم أنها في حوزة المحجوز لديه مؤقتـا، و من أمثلة هذه الأصول نذكر :

- مؤونة مأخوذة كضمان.

- رصيد مـجمد نتيجة فقدان دفتر الشيكات.

-قيم أوراق تجارية، سندات،.....الخ.

ويأخذ الإجراءات التالية:

تتطلب عملية الحجز بالوقف بتحرير رسالة يجب أن تبعث إلى جميع المديريات المركزية للمنازعات القضائية لجميع البنوك العاملة في الجزائر،و إذ لم تصل الوكالة إلى إجابة على الرسالة الأولى عليها في اجل شهرين التأكيد على هذه العملية التحصيلية.

و إذا ما أجدى هذا الإجراء نفعا و كانت المبالغ المالية المجمدة تغطى الحق التي على الزبون في البنك فإن الوكالة عليها بإبلاغ المديرية المركزية للمنازعات القضائية لدى البنك الوطني الجزائري لتحرير العريضة اللازمة لتحرير هذه المبالغ من التجميد.

و إذا لم يجد هذا الإجراء نفعا و كان الحساب ذو رصيد اقل من المبلغ المطالب به، فانه على الوكالة متابعة و مراقبة تغير الرصيد إلى مستوى المبالغ المطالب بها و هذا بإرسال مثل هذه الرسائل في مراحل متتابعة إلى البنوك الزميلة.

2-1:الحجز التحفظي: هذا الحجز لايصدر إلا في حالة الضرورة وهو وضع أموال المدين المنقولة تحت تصرف القضاء ومنعه من التصرف فيها إضرارا بدائنه ،فالبنك بعد حصوله على ترخيص من المحكمة يضع تحت سلطة العدالة عملية الحجز التحفظي ،بحيث تقوم بحجز الأموال المدين المنقولة من يقوم بتسديد مستحقاته فإن لم يقم بذلك يباشر عملية البيع مباشرة.

ثالثا: استعمال الضمانات:

1-1:الرهن القضـائي لمحل تجـاري: ينفذ بـنفس إجـراءات الحجـز التحفظـي مـع الإشـارة إلـى موضـوع الرهن أي رهن محل تجاري أو معدات وأدوات و لجوء البنك إلى الرهن القضائي يمنحه ما يلي :

- حجـز و بيـع المتجر عن طريق القضـاء.

- يتم تسديد الحقوق البنكية بعد عملية البيع في المزاد العلني التي يتكفل بها المحضر القضائي المعين من طرف المحكمة.

2-1:تسجيل الرهن العقاري: في حالة ما تم إثبات حق البنك اتجاه الزبون (المدين)، يصدر القاضي تصريح بالتسجيل المؤقت لرهن قضائي على العقار أو العقارات التي يمتلكها المدين.

إن الترخيص الذي يسمح للدائن (البنك) بتسجيل رهنه، لابد أن يتم إعلانه للمدين (المادة 346 من قانون الإجراءات المدنية). أضف إلى ذلك فإن أمر القاضي يلزم الدائن بتقديم طلب للمصادقة على التصريح مع حكم على الموضوع في 15 يوم التالية لتاريخ التسجيل، و إلاَّ فقد يبطل الرهن، وبالتالي يتم تسديد الحقوق البنكية بعد عملية البيع في المزاد العلني التي يتكفل بها المحضر القضائي المعين من طرف المحكمة.

رابعا:الاعتماد على صناديق التأمين (ضمان القروض):

يعتمد البنك الوطني الجزائري في استرجاع حقوقه من المدين عن طريق صناديق التأمين على القروض والتي من بينها :

- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صندوق ضمان القروض (ضمان الصادرات).
- صندوق ضمان المشترك للقروض المصغرة.

حيث يطلب البنك الوطني الجزائري من المدين التأمين على هذه القروض وهذا لتجنب الوقوع في خسائر والمخاطر بأنواعها سواءا الداخلية أو الخارجية.

حسب تصريحات موظفي البنك الوطني الجزائري فإنه قبل منح القرض يتم إعداد جدول يبين فيه البنك تاريخ استحقاق القرض والذي يكون على دفعات.

فانه حسب المؤسسة (س) المدروسة لم يتم تسديد أي دفعة من القرض الممنوح حسب الجدول المسطر وبالتالي يقوم البنك الوطني الجزائري بعد الاستحقاق الثالث بإرسال رسالة إلى المدين ،وفي حالة عدم الاستجابة يقوم البنك بإسترجاع الاستحقاق (حق البنك) من هذه الصناديق.

وبالتالي تعتبر هذه التقنية من أهم التقنيات لتغطية مخاطر الائتمان (القرض).

4-3: إستخدامات مناهج الإحصاء للتقليل من حدة مخاطر الإئتمان المصرفي.

إن عملية منح القروض البنكية ترفق دائما بمخاطر، فلا وجود لعملية منح القروض بدون مخاطر ، لذلك حاولنا في هذا المبحث إزالة الغموض عن الطرق الإحصائية المستعملة في تقدير مخاطرة الائتمان المصرفي ولا بد أن نشير إلى أن البنك الوطني الجزائري لم يعد يعمل بهذه الطرق الإحصائية ،وكمحاولة قمنا بالإستعانة ببعض الموظفين في تطبيق هذه التقنيات والاعتماد على أرشيف البنك في دراسة هذه الطرق.

4-3-1: كيفية تطبيق طريقة القرض التنقيطي لدى البنك الوطني الجزائري :

للقيام بدراستنا كان المجتمع المستهدف مجموع المؤسسات التي استفادت من قروض لدى البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (1999-2009).

حيث يصنف البنكي المؤسسات إلى نوعين:النوع الأول هي المؤسسات التي لم يتلق البنك صعوبات معها في تسديد التزاماتها خلال فترة الاستحقاق والتي تكون اقل من 06 أشهر لكل استحقاق والتي يصنفها البنكي بالمؤسسات الناجحة أو السليمة،أما النوع الثاني فالعكس تماما فيصنفها البنكي بالمؤسسات العاجزة.

1-عينة إعداد النموذج: للحصول على العينة المطلوبة تم اللجوء إلى أرشيف البنك قيد الدراسة ومن خلال وكالاته ،تتم القيام بالمعاينة بطريقة " Strates " وفقا لما يلي:

- تقسيم المجتمع الكلي إلى مجموعتين، الأولى مكونة من المؤسسات السليمة والثانية مكونة من المؤسسات العاجزة، إذ أن كل مجموعة تسمى بـ " Strate ".
- لكل مجموعة يتم سحب عينة عشوائية بسيطة.

العينة العشوائية البسيطة هي تلك التي يتم سحب عناصرها وفق احتمالات متساوية، أي أن عناصرها لها نفس حظ السحب كما يلي:

- ترتيب عناصر كل مجموعة أبجديا وترقيمهم.
- إنشاء جدول أرقام عشوائية.
- سحب عينة عشوائية دون إعادة حتى يكون المجتمع منتهيا.

وهنا يمكن الحصول على العينة الإجمالية المتكونة من 160 مؤسسة والتي تم تقسيمها إلى عينتين والتي تضم ما يلي:

107 مؤسسة من النوع الأول -المؤسسات السليمة -.

53مؤسسة من النوع الثاني - المؤسسات العاجزة-.

2-إختيار المتغيرات: عند الدراسة يجب استعمال نوعين من المتغيرات :المتغيرات الكمية والمتغيرات الكيفية والجدول التالي يبين أهم النسب المالية المستعملة في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي (المتغيرات الكمية).(انظر الملحق رقم 03).

المتغيرات الكيفية والتي لها مدلولها الخاص في تشخيص المؤسسات والتي يمكن إعطاؤها (انظر الملحق رقم 04).

بعدها يتم جمع المعلومات في جدول واحد باستعمال EXCEL الذي يسمح بحساب مجموعة النسب المالية التي سيتم دراستها ،ويتكون من 160 سطر و23 عمود بما فيه العمود الأخير و الذي يمثل صيغة المتغيرة التابعة و هي وضعية المؤسسة:

0 = مؤسسة عاجزة.

1 = مؤسسة سليمة.

و من أجل انتقاء المتغيرات الأكثر دلالة على وضعية المؤسسة تم اللجوء إلى استعمال طريقة الخطوة بخطوة،حيث هذه الطريقة تعتمد على الخطوات التالية:

-نحسب مصفوفة الانحدار لجميع المتغيرات.

-نختار المتغير المستقل الذي له أكبر ارتباط بالمتغير التابع وندخله في معادلة الانحدار.

-نختار المتغير المستقل الثاني الذي له أكبر ارتباط بعد المتغير الذي دخل في المعادلة.

-نكرر هذه العملية مع بقية المتغيرات المستقلة مع استبعاد المتغيرات التي لها ارتباط كبير مع المتغيرات المختارة.

حيث تتمثل هذه الطريقة في اختيار المتغيرات واحدة بواحدة و ذلك بالبدء بالمتغيرات الأكثر دلالة وبالتالي تحديد المتغيرات التي تعطي أكبر معامل ارتباط مع الدالة التنقيط Z .

هذه الطريقة تنجز عند كل خطوة اختبار Student و هذا لإقصاء المتغيرات المستقلة التي ليس لها دلالة مع الدالة Z وتتم هذه الطريقة باستعمال برنامج SPSS 10 فتحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 17 يبين نتائج تقدير معادلة التنقيط للمتغيرات الكمية:

المتغير	النسبة	المعامل
R_5	مصاريف مستخدمين/ رقم الأعمال	2,514-
R_6	رقم الأعمال خاضع للضريبة / مجموع الأصول	0,397
R_9	ديون قصيرة الأجل / مجموع القيم المتداولة	0,961
R_{15}	القيم الثابتة /الأموال الخاصة	1,276-
الثابت		1،04 -

المصدر :مخرجات برنامج SPSS

وبالتالي يمكن كتابة معادلة التنقيط للمتغيرات الكمية فقط:

$$Z1 = -1،04 \ -2,514\ R5 + 0,397\ R6 + 0,961\ R9 - 1,276\ R15$$

بعد حساب نقاط كل المؤسسات يتم حساب النقطة الحرجة التي تميز بين المؤسسات السليمة والعاجزة وفق المعادلة التالية:

$Z^* = \frac{n_0\bar{Z}_0 + n_1\bar{Z}_1}{n_0 + n_1}$ حيث تقدر ب: 0،73289542

-إذا كانت قيمة كل نقطة من النقاط السابقة اكبر من 0،73289542 فان المؤسسة تعتبر سليمة والعكس صحيح.

وعليه بعد عملية تقدير النتائج توصلنا إلى النتائج التالية المبنية في الجدول التالي:

3- نتائج معادلة التنقيط Z_1

المجموعة الأصلية	مجموعة التخصيص		المجموع
	0	1	
عدد المؤسسات العاجزة	45	08	53
عدد المؤسسات السليمة	15	92	107
نسبة مؤسسة العاجزة	%84،90	%15،09	٪100
نسبة مؤسسة سليمة	%14،01	%85،98	٪100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المقدمة من البنك الوطني الجزائري

من خلال النتائج نستخلص ما يلي:- توصل النموذج من بين 53 مؤسسة عاجزة إلى 45 مؤسسة عاجزة بنسبة تصنيف صحيح 84،90% أي 53/45×100،و 08مؤسسات سليمة بنسبة تصنيف خاطئ 15،09%أي:53/08×100.

- توصل النموذج من بين 107مؤسسة سليمة إلى 92 مؤسسة سليمة بنسبة تصنيف صحيح 85،98% أي 107/92×100 و15مؤسسة عاجزة نسبة تصنيف خاطئ 14،01% أي:107/15×100.

وعليه حسب دراسة المتغيرات الكمية فقط فان نسبة التصنيف الإجمالي هو85،63%.

أي(45+92)/160×100= 85،63% ونسبة التصنيف الخاطئ هو14،37% أي

100.×160/(08+15):

4-دراسة المتغيرات الكيفية:

قبل تحليل دور المتغيرات الكيفية في تصنيف المؤسسات إلى سليمة والى عاجزة لابد من دراسة هذه المتغيرات دراسة وصفية بعد تحويلها إلى أرقام ،حيث في هذه الدراسة نعتمد على اختبار كاي تربيع في تحديد العلاقة بين عجز المؤسسة والمتغيرات الأخرى.

1-4: توزيع المؤسسات حسب العمر: جدول رقم 18 يبين توزيع المؤسسات حسب العمر

المؤسسات / العمر	سليمة		عاجزة		المجموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
[1-6]	15	14،01	30	56،60	45	28،12
[6-12]	39	36،44	10	18،86	49	30،62
[12-18]	24	22،42	07	13،20	31	19،37
[18-24]	20	18،69	04	07،54	24	15
[24-....]	09	08،41	02	3،77	11	06،87
المجموع	107	100	53	100	160	100

المصدر: من إعتماد الطالب بالاعتماد على معطيات مقدمة من البنك.

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة كبيرة من القروض وجهت لمؤسسات تتروح اعمارها من 6 سنوات الى 12 سنة والتي تبلغ 30،62% في حين نجد المؤسسات من المرتبة الثانية والتي تبلغ نسبة القروض الممنوحة اليها 28،12% والبالغة عمرها من سنة الى 6سنوات . ولاجراء الدراسة بين عجز المؤسسة وعمرها نقوم باختبار الفرضيات التالية:

الدراسة التحليلية:

بافتراض هامش الخطأ هو :05%

H0: عجز المؤسسة وعمرها مستقلان

H1: وجود علاقة بين عجز المؤسسة وعمرها

لدينا: درجة الحرية=4 باستعمال العلاقة التالية: (عدد الصفوف-1)(عدد الأعمدة -1).للمتغيرات فقط

القيمة المجدولة= χ^2_4 (5٪ .4) = 09،49.

القيمة المحسوبة= χ^2_c = 32،03باستعمال SPSS (Chi-Square Test)

القرار: بما أن القيمة المجدولة اقل من القيمة المحسوبة نقبل H1 أي وجود علاقة بين عجز المؤسسة وعمرها.

2-4:حسب الشكل القانوني Statut : جدول رقم 19 يبين توزيع المؤسسات حسب الشكل القانوني.

المؤسسات	سلـيمة		عـاجزة		المجـموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
SARL	44	41،12	20	37،73	64	40
SNC	16	14،95	08	15،09	24	15
EURL	47	92،43	25	47،16	72	45
المجموع	107	100	53	100	160	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المقدمة من البنك الوطني الجزائري

نلاحظ ان النسبة الكبيرة من صالح مؤسسات EURL وSARL والمقدرة حوالي 45% و40% لكل منهما على التوالي بينما النسبة الضعيفة من صالح SNC والمقدرة ب 15%. ولاجراء الدراسة بين عجز المؤسسة والشكل القانوني نقوم باختبار الفرضيات التالية:

H0 عجز المؤسسة وشكلها القانوني مستقلان:

H1 وجود علاقة بين عجز المؤسسة وشكلها القانوني:

لدينا: درجة الحرية=2

القيمة المجدولة= χ^2_2 (2. ٪5) = 5،99

القيمة المحسوبة= χ^2_c =0،185

القرار:بما أن القيمة المجدولة اكبر من القيمة المحسوبة نقبل H0 أي عدم وجود علاقة بين عجز المؤسسة وشكلها القانوني.

3-4: حسب النشاط: جدول رقم 20 يبين توزيع المؤسسات حسب نوع النشاط.

المؤسسات / النشاط	سلـيمة		عـاجـزة		المجـموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
صناعي	18	16،82	32	60،37	50	31،25
تجاري	49	45،79	11	20،75	60	37،50
خدمات	40	37،39	10	18،86	50	31،25
المجموع	107	100	53	100	160	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المقدمة من البنك الوطني الجزائري

نجد اكبر نسبة للقروض الممنوحة منحت للنشاط التجاري والبالغة 37،50% بينما نجد نسبة الانشطة الاخرى متقاربة والمقدرة ب 31،25% أي 50 مؤسسة من بين 160 لكل منهما. ولاجراء الدراسة بين عجز المؤسسة ونوع نشاطها نقوم باختبار الفرضيات التالية:

{ عجز المؤسسة ونشاطها مستقلان: H0
وجود علاقة بين عجز المؤسسة ونشاطها: H1

لدينا: درجة الحرية=2

القيمة المجدولة= χ^2_2 (2. ٪5) = 5،99

القيمة المحسوبة= χ^2_c =31،33

القرار: بما أن القيمة المجدولة اقل من القيمة المحسوبة نقبلH1 أي وجود علاقة بين عجز المؤسسة ونشاط المؤسسة.

4-4: حسب نوع القرض: جدول رقم 21 يبين توزيع المؤسسات حسب نوع القرض.

المؤسسات / نوع القرض	سلـيمة		عـاجزة		مجـموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
قروض بالصندوق	74	69،15	33	62،26	107	66،87
قروض بالإمضاء	33	30،85	20	37،73	53	33،33
المجموع	107	100	53	100	160	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المقدمة من البنك الوطني الجزائري

يبين هذا الجدول ان نسبة القروض التي منحت عن طريق الصندوق اكبر بكثير من تلك التي منحت عن طريق الامضاء والمقدرة ب66،87% ولاجراء الدراسة بين عجز المؤسسة ونوع القرض نقوم باختبار الفرضيات التالية:

{ عدم وجود علاقة بين عجز المؤسسة ونوع القرض: H0
وجود علاقة بين عجز المؤسسة ونوع القرض : H1

لدينا: درجة الحرية=1

القيمة المجدولة= χ^2_1 (1. ٪5) = 3،84

القيمة المحسوبة= χ^2_c =0،76

القرار: بما أن القيمة المجدولة اكبر من القيمة المحسوبة نقبل H0 أي عدم وجود علاقة بين عجز المؤسسة ونوع القرض.

5- النموذج بإستعمال المتغيرات التميزية الكمية والكيفية معا :

بعد الدراسة للمتغيرات الكمية والكيفية كل على حدى ،سنقوم الآن بدمج هذه المتغيرات معا لتشكيل دالة التنقيط النهائية وذلك باستعمال برنامج SPSS ، هذه الطريقة تنجز عند كل خطوة اختبار Student وهذا لإقصاء المتغيرات المستقلة وبالتالي تم استخراج المتغيرات التي لها دلالة:

المتغير	النسبة	المعامل
R_6	رقم الأعمال خاضع للضريبة / مجموع الأصول	0،30-
R_9	ديون قصيرة الأجل / مجموع القيم المتداولة	0،903-
R_{15}	القيم الثابتة /الأموال الخاصة	1،125
Age	عمر المؤسسة	0،261
Activité	نشاط المؤسسة	0،567
الثابت		2،176-

المصدر:مخرجات برنامج SPSS

بالتالي يمكن كتابة معادلة التنقيط لطريقة القرض التنقيطي:

Z2 = -2,176- 0,30 R6 -0,903 R9 +1,125 R15+ 0،261Age+0،567 Activ

وبالتالي تسمح هذه المعادلة بإعطاء نقطة لكل مؤسسة وعلى أساس هذه النقاط يمكن تحديد مجال المؤسسات بقيم معينة ،وهذا بحساب نقطة التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة.

بعد تطبيق العلاقة الخاصة بنقطة التمييز وجدنا أن قيمة "Z = 0،85432557

-اذاكانت قيمة Z2 ≤ 0،85432557 فان المؤسسة تعتبر سليمة.

-اذا كانت قيمة Z2 < 0،85432557 فان المؤسسة تعتبر عاجزة.

3- نتائج معادلة التنقيط Z_2 :

جدول رقم 22يبين نتائج تطبيق طريقة القرض التنقيطي

المجموعة الأصلية	مجموعة التخصيص		المجموع
	0	1	
عدد المؤسسات العاجزة	49	04	53
عدد المؤسسات السليمة	06	101	107
نسبة مؤسسة العاجزة	%92،45	%07،54	٪100
نسبة مؤسسة سليمة	%05،60	%94،40	٪100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المقدمة من البنك الوطني الجزائري

من خلال النتائج نستخلص ما يلي:

- توصل النموذج من بين 53 مؤسسة عاجزة إلى 49 مؤسسة عاجزة بنسبة تصنيف صحيح 92،45%

أي 53/49×100=92،45%،و مؤسسة سليمة بنسبة تصنيف خاطئ 07،54%

أي:53/4×100=07،54%.

- توصل النموذج من بين 107مؤسسة سليمة إلى 101 مؤسسة سليمة بنسبة تصنيف صحيح

94،40%أي 107/101×100= 94،40% ،و06مؤسسات عاجزة نسبة تصنيف خاطئ 05،60%

أي:107/6×100=05،60%.

وعليه حسب دراسة المتغيرات الكمية والكيفية فان نسبة التصنيف الصحيح الإجمالي هو93،75%

أي(49+101)/160×100=93،75% ونسبة التصنيف الخاطئ الإجمالي هو25،06% أي

:100×160/(4+6)

4-3-2: كيفية تطبيق طريقة رجال القرض لدى البنك الوطني الجزائري:

تعتمد هذه الطريقة في تقديرها ومعالجتها على ثلاث عوامل سابقة الذكر (في الجانب النظري)كمعايير أساسية والتي من خلالها تبين لنا وضعية المؤسسة وذلك بحساب قيمة النقطة النهائية N ،وسيتم في هذا المطلب دراسة مؤسسة (رقم 56) وأخذ أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة ،وهكذا تتم دراسة كل مؤسسة على حدى ثم يتم حساب عدد المؤسسات السليمة والعاجزة من خلال حساب النقطة النهائية،كما نشير أن المؤسسة المدروسة مأخوذة من العينة وتتلخص الدراسة في العناصر التالية:

العامل المالي:لدراسة المركز المالي للمؤسسة تعتمد طريقة رجال القرض على خمس نسب مالية.

العامل الاقتصادي: يبين موقع المؤسسة في المحيط الاقتصادي وسيتم في هذا العامل دراسة رقم الأعمال المحقق للمؤسسة ومقارنته مع مؤسسة مثلى والتي لها نفس النشاط مع المؤسسة المدروسة.

العامل الشخصي: يتعلق هذا العامل بتقييم كفاءة المسيرين و المستخدمين و علاقة العمال بينهم داخل المؤسسة وسيتم في دراسة هذا العامل على عنصريين أساسيين هما :

- القيمة المضافة/عدد العمال.
- نتيجة الاستغلال /عدد الشركاء.

وبالتالي تتم الدراسة لكل عنصر على التوالي كما توضحه الخطوات التالية :

❖ **دراسة العامل المالي**: جدول رقم 23 يبين تقويم العامل المالي في طريقة رجال القرض

رقم النسبة R i	النسب	م.ت	النسب المثلىRO	النسبة المدروسة	حاصل القسمةi
R1	قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة/د.ق.أ	% 25	1،12	0،77	0،68
R2	أموال خاصة/ديون متوسطة و طويلة الأ	% 25	1،40	1،50	1،07
R3	أموال خاصة/قيم ثابتة صافية	% 10	0،80	1،12	1،40
R4	رقم الأعمال السنوي/المخزونات	% 20	13	4،32	0،33
R5	رقم الأعمال/ مجموع الحقوق على الزب	% 20	11	11،22	1،02
نقطة العامل المالي= 0،84=(0،68×0،25+1،07×0،25+1،40×0،1+0،33×0،20+1،02×0،20=nf					
نقطة العامـل المالـــي=0،84					

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المقدمة .

❖ **دراسة العامل الاقتصادي:** جدول رقم 24 يبين تقويم العامل الإقتصادي في طريقة رجال القرض

حجم إستثمارات المؤسسة المدروسة	مجموع الاستثمارات المحققة من طرف المؤسسات الأخرى والتي لها نفس النشاط	حصة المؤسسة المدروسة من إستثمارات القطاع الاقتصادي	القيمة العظمى لحصص المؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي	نقطة العامل الاقتصادي
$INVE_i$=72556	$\sum INVE_J$ =7886344	$R\ INVE_i$= $INVE_i$: $\sum INVE_J$=0,009	MAX($RINVE_i$)=0,213	NE= $R\ INVE_i$: MAX($RINVE_i$)= 0,043
نقطــة العامــل الاقتصــادي=0,043				

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المقدمة .

❖ **دراسة العامل الشخصي**: بواسطة المجالات التالية يتم تحديد النقطة الموافقة للدراسة العامل الشخصي حسب النسب المدروسة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 25 يبين تقويم العامل الشخصي في طريقة رجال القرض

تعيين المجال	NP1النقاط	تعيين المجال	NP2النقاط
]0 ،.....[	NP1=0	]0 ،.....[	NP2=0
] 200 ، 0[	NP1=0,25	]400 ، 0[	NP2=0,25
]400، 200[	NP1=0,50	]800 ، 400[	NP2=0,50
]600، 400[	NP1=0,75	]1200، 800[	NP2=0,75
] .....، 600[	NP1=1	] .....،1200[	NP2=1

المصدر:تم إعداد هذا الجدول حسب متطلبات طريقة رجال القرض.

بعد ذلك نقوم بحساب نقطة العامل الشخصي بالاعتماد على العناصر السابقة والجدول السابق:

- عدد العمال. -عدد الشركاء.	- القيمة المضافة. - نتيجة الاستغلال.	حساب النسبة	نقطة النسبة السابقة	نقطة العامل الشخصي
NEF=55 NES=3	VA=19243 RE=1105	RP1=VA:NEF= 349,87 RP2=RE:NES= 368,33	NP1=0,50 NP2=0,25	NP=(NP1+NP2): 2 =0,375
نقـطة العامـل الشخصــي=0,375				

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات المقدمة .

ومنه يمكن حساب النقطة النهائية بواسطة العلاقة التالية:

$$N=0,4\ NF + 0,2\ NE + 0,4\ NP$$

$$N=(0,4\times0,84)+(0,2\times0,043)+(0,4\times0,375)=0,494.$$

القرار المتخذ من طرف البنك هو: بما أن قيمة النقطة النهائية للمؤسسة المدروسة اقل من القيمة النهائية للمؤسسة المثلى وبالتالي هذه المؤسسة تعتبر عاجزة ،لان:N < 75%.

يتم بعد ذلك تطبيق هذه الطريقة على جميع المؤسسات ليتحدد درجة تصنيفها إلى مؤسسة عاجزة أو مؤسسة سليمة لنتحصل على اكبر نسبة تصنيف والنتائج تتلخص في الجدول التالي:

جدول رقم 26 يبين نتائـــج طريقة رجال القرض			
المجموعة الأصلية	مجموعة التخصيص		المجموع الكلي
	0	1	
عدد المؤسسات العاجزة	42	11	53
عدد المؤسسات السليمة	17	90	107
نسبة مؤسسة العاجزة	%79،24	%20،76	%100
نسبة مؤسسة سليمة	%15،88	%84،12	%100

المصدر:من إعداد الطالب بعد المعالجة للمعلومات.

نلاحظ من خلال الجدول:

-سمحت طريقة رجال القرض من تصنيف 42 مؤسسة عاجزة من أصل 53 مؤسسة بنسبة تصنيف صحيح 79،24% أي:53/42×100=79،24% ونسبة تصنيف خاطئ ب20،76% أي 53/11×100.

-سمحت طريقة رجال القرض من تصنيف 90 مؤسسة سليمة من بين 107 مؤسسة بنسبة تصنيف صحيح 84،12% أي 107/90×100 ونسبة تصنيف خاطئ ب 15،88%أي 107/17×100.

-بتقدير النموذج ككل وجدنا أن الطريقة صنفت المؤسسات بنسبة تصنيف صحيح 82،50% أي:(42+90)/160×100 ونسبة تصنيف خاطئ هي:17،50 % أي (17+11)/160×100.

3-3-4:كيفية تطبيق طريقة نقاط المخاطرة لدى البنك الوطني الجزائري:

يتم فيى هذه الطريقة اختيار المتغيرات على أساس البنك والتي يراها تبين وضعية المؤسسة مستقبلا،وليس هناك نموذج محدد لهذه الطريقة بل يتعدد حسب المتغيرات المتوفرة والتي لها القدرة في تحديد المخاطر الائتمانية وحسب تكلفة الحصول عليها.

وبالاعتماد على المتغيرات التي يتم تحديدها وبتوفر سلم تنقيط لكل متغير يتم تصنيف المؤسسات إلى مؤسسات سليمة ومؤسسات عاجزة،واعتمدنا في دراستنا على جدول نقاط المخاطرة الذي سيتم من خلاله إعطاء نموذج ومعرفة كيفية تطبيق هذه الطريقة على مؤسسة (رقم 112) واستخلاص النتائج على باقي المؤسسات الأخرى وبنفس الطريقة.

جدول رقم 27 يبين مستويات النقاط والمعايير المعتمدة في تطبيق طريقة نقاط المخاطرة

مستويات النقاط / المعايير	المخاطرة القصوى النقطة=1	النقطة= 2	النقطة= 3	المخاطرة الدنيا النقطة= 4
المتغيرات النوعية				
الشكل القانوني	مؤسسة فردية - AP -	ش.ذ.م.م -SARL -	شركة التضامن - SNC -	شركة مساهمة - SPA -
رأس المال(10^3)	10000 >	بين10000و 25000	بين25000و50000	50000 <
عدد الزبائن	20 >	من 20 إلى 100	من 100 إلى 500	500 <
عمر المؤسسة	سنتين >	من2 إلى7 سنوات	من7 إلى15 سنة	15 < سنة
نوع التقنيات	ضعيفة	متوسطة	جيدة	ممتازة
عمر المسيرين	60 < سنة	من50 إلى60 سنة	من40 إلى50 سنة	40 < سنة
المتغيرات الكمية				
تطور النتيجة الصافية	سالب	2 % >	من2% إلى10%	10 % <
مدة دوران الزبائن	90 < يوم	من60 إلى90 يوم	من30 إلى60 يوم	30 > يوم
قيمة مضافة/رقم الأعمال	20 % >	من20% إلى50%	من50%إلى70%	70% <
عدد دوران الموردين	30 < دورة	من20 إلى30 دورة	من10 إلى20 دورة	10 > دورة
تطور رقم الأعمال	سالب	5 % >	من5% إلى15%	15 % <
أموال دائمة/ أصول ثابتة	1 >	1	بين 1 و 1.5	1.5 <
النتيجة الإجمالية/رقم الأعمال السنوي	0،5 >	5،0	بين 0،5 و 1	1 <
إجمالي الأصول /إجمالي الديون	100% >	بين100%و200 %	من200%إلى 300%	300<
مجموع النقاط	النقطة النهائية واتخاذ القرار بشأن المؤسسة المدروسة.			

المصدر: اعتماد هذا الجدول حسب متطلبات نقاط المخاطرة

المعايير	الملاحظة	النقطة
المتغيرات النوعية		
الشكل القانوني	SARL	02
رأس المال(10^3)	10000	02
عدد العمال	55	02
عمر المؤسسة	4 سنوات	02
نوع التقنيات	ضعيفة	01
عمر المسيرين	من 40 إلى 50 سنة	03
المتغيرات الكمية		
تطور النتيجة الصافية	-1،456	01
تطور رقم الأعمال	-0،578	01
مدة دوران الزبائن	96 يوم	01
قيمة مضافة/رقم الأعمال	%45،23	02
عدد دوران الموردين	7،40 دورة	04
أموال دائمة/ أصول ثابتة	1،054	03
النتيجة الإجمالية/رقم الأعمال	-0،432	01
إجمالي الأصول /إجمالي الديون	%115،67	02
مجموع النقاط		**27**
النقطة النهائية		**27:14=1،92**

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات المؤسسة المدروسة.

بما أن النقطة النهائية للمؤسسة(ص) أقل من 2 فإن المؤسسة تعتبر عاجزة.

2-نتائج تطبيق طريقة نقاط المخاطرة:

بعد تطبيق هذه الدراسة وبنفس الطريقة على كل المؤسسات في العينة المدروسة تم استخلاص النتائج التالية:

جدول رقم 28 يبين نتائج طريقة نقاط المخاطرة

المجموعة الأصلية	مجموعة التخصيص		المجموع
	0	1	
عدد المؤسسات العاجزة	30	23	53
عدد المؤسسات السليمة	24	83	107
نسبة مؤسسة العاجزة	%56،60	%43،40	٪100
نسبة مؤسسة سليمة	%22،43	%57،77	٪100

المصدر:من إعداد الطالب بعد المعالجة للمعلومات .

نلاحظ من خلال الجدول:

- سمحت طريقة نقاط المخاطرة من تصنيف 30 مؤسسة عاجزة من أصل 53 مؤسسة بنسبة تصنيف صحيح 56،60% أي:30/53×100=56،60% ونسبة تصنيف خاطئ ب 43،40% أي 53/23×100.

- سمحت هذه الطريقة من تصنيف 83 مؤسسة سليمة من بين 107 مؤسسة بنسبة تصنيف صحيح 77،57% أي 83/107×100 ونسبة تصنيف خاطئ ب 22،43%أي 24/107×100.

- بتقدير النموذج ككل وجدنا أن الطريقة صنفت المؤسسات بنسبة تصنيف صحيح 70،62% أي:(30+83)/160×100 ونسبة تصنيف خاطئ هي:29،38% أي (24+23)/160×100.

تقييم الطرق الإحصائية:

البيان	عدد المؤسسات التي صنفها النموذج تصنيف صحيح	عدد المؤسسات التي صنفها النموذج تصنيف خاطئ	نسبة التصنيف الصحيح الإجمالي	نسبة التصنيف الخاطئ الإجمالي
طريقة القرض التنقيطي	150	10	%93،75	%06،25
طريقة رجال القرض	132	28	%82،50	%50،17
طريقة نقاط المخاطرة	113	47	%70،62	%29،38

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج السابقة.

نلاحظ أن طريقة القرض التنقيطي حققت اكبر نسبة تقدر ب 93،75% لذا ينصح البنك باستعمال هذه الطريقة بالدرجة الأولى .

-نلاحظ ان طريقة رجال القرض حققت نسبة متوسطة مقارنة مع طريقة القرض التنقيطي وطريقة نقاط المخاطرة والتي تقدر ب82،50% والتي يجب على البنك أن يتبعها .

-نلاحظ أن طريقة نقاط المخاطرة حققت أدنى نسبة والمقدرة ب 70،62% يعني أن هناك مجال كبير للأخطاء في التمييز بين المؤسسات السليمة والعاجزة وبالتالي لا يمكن اقتراحها في تغطية مخاطرة الائتمان .

ملاحظة: يجب الإشارة إلى أن هذه الطرق لم تعد تطبق في البنوك واعتمادهم على الطريقة الكلاسيكية (التحليل المالي) وكان الغرض من إظهار هذه الطرق هو إيصال فكرة للقارئ عن كيفية تطبيق هذه الطرق ،وهذا باعتبارهم من أنجع التقنيات التي تساعد البنوك في التقليل من حدة مخاطر الإئتمان .

خلاصة الفصل الرابع

لقد تم في هذا الفصل الأخير التطرق إلى دراسة حالة البنك الوطني الجزائري حيث تمت معالجته في ثلاث مباحث، أين تم التطرق إلى تقديم البنك كخطوة أولى وتشخيص وتقييم مخاطرة الائتمان المصرفي من خلال دراسة حالة قرض إستثماري وسياسة منحه ودراسة التقنيات الإحصائية التي طبقت على مستوى البنك .

وتبين من خلال الدراسة أن البنك الوطني الجزائري يستند في دراسته لحالة القرض الاستثماري إلى حساب قابلية السداد وصافي القيمة الحالية للمشروع في حين يعتبر أن الضمانات هي الوسيلة الوحيدة لرد قيمة القرض في حالة إذا تعرض البنك لمخاطرة عدم التسديد من طرف العميل ،في حين تتم عملية متابعة تسديد الائتمان أمر غاية في الأهمية حيث يعتمد على مجموعة من الإجراءات التي يمكن ذكرها بالإجراءات العلاجية والتي تتمثل فيما يلي:

- إجراءات متابعة القرض بالطرق الودية.
- إجراءات متابعة القرض بالطرق القضائية.
- الاعتماد على صناديق التأمين (ضمان القروض).

وخلاصة القول يمكن أن نقول أن الطرق الحديثة الإحصائية المتعددة (طريقة القرض التنقيطي،طريقة رجال القرض ،طريقة نقاط المخاطرة ،طريقة التحليل العصبوني .....) أيضا تساهم في تحليل وإدارة المخاطر الائتمانية ومواكبة التحديات الجديدة ومسايرة الطلبات الجديدة والطلبات المتزايدة وذلك بسرعتها في اتخاذ القرارات والدقة في التنبؤ بالمخاطرة وتصنيف الزبائن، لكن محدوديتها تبقى ضئيلة التطبيق على مستوى البنوك الجزائرية.

خاتمة:

تمثل القروض البنكية أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من الإيرادات المتحصل عليها لذا أصبح من المنطقي أن يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول. ومع تطور البنوك وتوسع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية من جهة وظهور التحديات الجديدة وظروف المنافسة التي تواجهها البنوك حاليا من جهة أخرى استوجب عليها العمل على تحسين خدماتها باستعمال أساليب ووسائل تتماشى ومتطلبات هذا العصر، وفى ظل هذه الظروف لا يمكن لأي بنك أن يستمر في أعماله إذا لم يتعرض لبعض القروض والائتمانات المحفوفة بالمخاطر والتي كانت سببا رئيسيا في فشل العديد من البنوك قياسا بالأسباب الأخرى.

الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح، والتي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها، والمتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة والناتجة عن أسباب عامة لا يمكن التحكم فيها، أو أسباب مهنية مرتبطة بالتطورات التكنولوجية الحاصلة، أو أسباب خاصة بالمقترض نفسه، أو عن أسباب ناتجة عن البلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، ومن أجل ذلك يقوم البنك بتقدير وقياس المخاطرة الائتمانية لكي يتنبأ بها قبل حدوثها، ويعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها، لان المخاطرة هي واقع من غير الممكن إلغاؤها نهائيا، ويستعمل البنك في ذلك عدة إجراءات للتنبؤ بمخاطر عدم السداد.

بالرغم من كل هذه الإجراءات التي يقوم بها البنك قبل منح القرض، يقوم بإجراءات وقائية تسمح له بالتقليل من المخاطر الائتمانية والتخفيف من حدتها، ووضع نظام للمراقبة الداخلية والخارجية لسير خطر القرض. واحترام القواعد الاحترازية خاصة عند منح القروض وغيرها.

بالإضافة إلى إستعمال الطريقة الكلاسيكية (التحليل المالي)، في تقليل المخاطرة الائتمانية لكنها تبقى محدودة وفي هذا الصدد هناك طرق لتقدير مخاطرة القرض يجب أن تدخل حيز التطبيق في البنوك الجزائرية مثل: طريقة التنقيط، طريقة التحليل العصبوني ،طريقة رجال القرض، .....وغيرها من الطرق الأخرى التي تساهم إلى جانب التحليل المالي في تقدير وتفسير المخاطرة الائتمانية وإدارتها بشكل يقلل من حدتها وان القضاء على مخاطر الائتمان المصرفي كلية أمر مستحيل لذا وجب على المؤسسة المالية المصرفية كما يجب إتباع الإجراءات العلاجية المتمثلة في تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني ومتابعة القرض وتحويل القروض إلى قيم منقولة, بيع الدّيون التي للبنك على بعض العملاء .... وغيرها بالإضافة إلى الاعتماد على الصناديق المنشأة من أجل تغطية مخاطر الائتمان المصرفي

المتمثلة في تحديد الحالة المالية للزبائن ومن ثمة اتخاذ قرار منح القرض الخالي من الانحرافات السلبية التي تؤدي إلى دخول البنك في دوامة المخاطر والنتيجة النهائية هو الوقوع في الخسائر وبالتالي إلى الإفلاس كنتيجة حتمية.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

لقد وضعنا في بداية الدراسة أربع فرضيات أساسية ،وأدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

1)بخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة بـأن يتم اتخاذ القرار منح الائتمان أو عدمه بناءا على طبيعة ملف طالب القرض فقد أثبتت هذه الفرضية من خلال التعرف على الخبرة الماضية للزبون المقترض وقدرته على الاستدانة وتفاصيل مركزه المالي ،والضمانات التي يقدمها وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس البنك أو أية بنوك أخرى، ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار على منح القرض والعكس صحيح.

2)تم التأكيد على الفرضية الثانية التي تنص على أن قصور دراسات الائتمان من ناحية وقصور عملية متابعة القروض من ناحية أخرى تعد في مقدمة الأسباب التي تؤدي إلى تفاقم تعثر بعض زبائن الائتمان وتوقفهم عن السداد ، غير أن الشيء الذي يمكن إضافتـه لهذه الفرضية و الذي قد اتضح لنا من خلال هذا البحث هو كون تعثر الزبون عن السداد قد يكون ناتج أيضا عن متغيرات خارجة عن إرادة الزبون ومتغيرات خاصة بالزبون نفسه وتبقى الأسباب كثيرة و متعددة

3)بخصوص الفرضية الثالثة والمتعلقة ب: لتفادي المخاطر الإئتمانية المحتملة التي تحيط بالمؤسسة المالية المصرفية يستلزم القيام بدراسة معمقة وسليمة للقروض بصفة عامة ولطالب القرض بصفة خاصة.

يمكن القول أن هذه الفرضية أثبتت صحتها من خلال:

قبل منح الائتمان يقوم المصرفي بالاستعلام عن العميل من خلال مصادر خارجية كالبنوك الأخرى مثلا ومصادر داخلية كالقوائم المالية واستخراج نقاط القوة والضعف لهذه المؤسسة طالبة القرض ويكون ذلك بإستعمال طريقة التحليل المالي واستعمال النماذج الثلاثة للتنبؤ بالفشل المالي للمشروعات قبل حدوثها بخمس سنوات على الأقل أي تعطي للإدارة الحق في منح الائتمان من عدمه وبحكم الخبرة من طرف البنوك يمكن أن تحكم على العميل حسب مدة تعامله مع البنك وكلما

كانت هذه الفترة أطول كلما قلت المخاطر من طرف هذا المقترض وبالتالي تفادي المخاطر الائتمانية المحتملة .

4)أما الفرضية الرابعة المتعلقة ب : لتحقيق حد أدنى من المخاطر الائتمانية يتطلب من المؤسسة المالية المصرفية الجزائرية متابعة الائتمان الممنوح وإتباع سياسة أخذ الضمانات وسياسة التأمين وبالتالي حماية البنك من الخسائر الناجمة عن تعثر المقترضين ، فقد تم تأكيدها خاصة أثناء التربص في وكالة البنك الوطني الجزائري بالجزائر ،بحيث بينت الدراسة التطبيقية بأن البنك الوطني الجزائري يعتمد على سياسة التأمين في تغطية المخاطر بطلب من البنك كشرط أساسي عند إيداع ملف القرض ويطلب التعويض في حالة عدم التزام الزبون بالوفاء بالتزاماته ابتداء من الاستحقاق الثالث . إضافة إلى ذلك فان البنك يعتمد على الإجراءات الودية كخطوة أولى فإذا تعذر ذلك يحال بعد ذلك إلى مصلحة المنازعات ويعتمد البنك الوطني الجزائري على الضمانات بالدرجة الأولى في استرجاع حقوقه.

ثالثا: نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- عملية منح الائتمان المصرفي هي أحد الوظائف الأساسية لأعمال المؤسسات المالية المصرفية فرغم قيامها بالعديد من الأنشطة المالية وتقديم الخدمات على نطاق واسع للمقترضين إلا أن الإقراض من الأعمال الأكثر ربحية والتي تهدف من خلالها البنوك إلى تحقيق الربح والاستمرار في النشاط.
- تنتج المخاطر الائتمانية عن أي خلل في العملية الائتمانية بعد إنجاز عقدها سواء كان في المبلغ الائتماني أو في توقيتات السداد.
- إن العمل المصرفي محفوف بالمخاطر والتي أهمها المخاطر: الائتمانية، ، السيولة، عدم القدرة على السداد،...الخ وغيرها من المخاطر التي قد تهدد بقاء الكيان المصرفي لذا يجب قياسها والتنبؤ بها وتسييرها والوقاية منها.
- يبقى تحليل الائتمان عمل الدراسات اللازمة لتحديد تلك العوامل التي قد تؤدي إلى عدم مقدرة المقترض على سداد القرض.
- إستعمال طريقة التحليل المالي الكلاسيكي في البنوك التجارية الجزائرية غير كاف للسيطرة على المخاطر الائتمانية المصرفية.
- إستخدام الطرق الإحصائية الحديثة من قبل البنوك يقلل من الجهد والتكلفة والوقت ،حيث تعطي لكل مؤسسة وضعها المالي الحقيقي.

- استخدام المتغيرات الكيفية إلى جانب المتغيرات الكمية ضروري في قاعدة المعطيات والتي تستعمل في التقليل من نسبة الخطأ .
- دراسة ملفات القروض في البنوك ليست بدراسة دقيقة ومعمقة مقارنة بأهمية وقيمة القرض.
- من أجل الوقاية من المخاطر يلجأ البنك إلى إتباع سياسات احتياطية تتمثل في تحليل مالي يسبق عملية اتخاذ القرار من ناحية الرفض أو العدم ،وكذلك الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة بتغطية الخطر عند حدوثه.
- من أجل التعامل مع المقترضين المتأخرين عن السداد ،يقوم البنك بالملاحقة الودية وإذا تعذر ذلك يلجأ إلى الملاحقة القضائية.
- أن يطلب البنك من الزبون فرداً كان أم شركة أن يُرفق طلبه للقرض أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية وعلى مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وإخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان، وذلك للتعرف على عوامل السيولة والجدارة الائتمانية والكفاءة والربحية للمنشآت التي تقدمت بطلب للحصول على الائتمان.

رابعا:الاقتراحات:

- العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة ممتهنة عملية الحصول على المعلومات وتجميع البيانات عن الشركات وتحليلها ونشرها، وذلك لمساعدة المقرضين والمستثمرين أيضاً في الحصول على معلومات موضوعية تفيد في تقييم سمعة المؤسسة وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة.
- تطوير العلاقات بين البنوك الوطنية والبنوك الأجنبية من أجل التبادل في الخبرات والكفاءات.
- ضرورة المتابعة والمراقبة المستمرة من طرف المصرفي لمختلف العمليات التي تجري لمنح القروض ابتدءا من دراسة طلب القرض إلى غاية منحه وتسديده.
- ضرورة توفير نظام جيد للمعلومات لجمع المعلومات الدقيقة و الكافية في الوقت الملائم بما يستجد من معطيات ومعلومات حديثة محليا وإقليميا ودوليا، وتحليلها لاتخاذ قرارات سليمة.
- ينبغي على المؤسسات المالية المصرفية التنويع في محفظة القروض ،وهذا من أجل تجنب تركز المخاطر وتوزيع المخاطر الائتمانية.
- ضرورة إيجاد وسائل وطرق تسيير مخاطر الائتمان المصرفي لدى المؤسسات المالية المصرفية من أجل نجاحها واستمرارها.
- ضرورة التزام البنوك الجزائرية بالقواعد والضوابط المصرفية السليمة وخاصة فيما يتعلق بالملاءة المصرفية وقوة رأس المال وجودة الأصول وقيامها بتطبيق متطلبات بازل الأولى والثانية.

- تكوين الكوادر المهنية وتدريبهم وإكسابهم الخبرة اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة في حدود السلطة المخولة لهم وبالتالي تسييرهم وإداراتهم للمؤسسة المالية المصرفية يكون في أوج العطاء وتحقيق النتائج المشرفة.
- إلزام البنوك باستحداث إدارات لتقديم الخدمات الفنية للزبائن وخاصة في مجال دراسات الجدوى والتسهيلات البنكية والفنية.
- العمل على تطوير العمل المصرفي سواء لإي أسلوب الأداء أو بإستخدام أحدث الوسائل التقنية والتكنولوجية ، بحيث تكون البنوك على علم دائم بما يقدمه الآخرون، وأن تكون مستعدة لتقديمه وبهذا الشكل يمكن الحد من المخاطر التي يمكن أن تعترض البنوك في مجال منح القروض.
- إلزام البنوك المؤسسات طالبة القرض بتقديم معلومات مالية موثوق فيها ،وعدم إخفاء أية معلومات تتعلق بالوضع المالي للمؤسسة من شأنها التأثير على قرار منح الائتمان .

- التأكيد على المطلب الملح والضروري، وهو الإسراع في تحديث الأجهزة المصرفية وأتمتتها وزيادة التدريب والوعي المصرفي، وإصدار نظام عمليات مصرفي جديد يواكب التطورات الهائلة في مجال العمل المصرفي.

خامسا:آفاق الدراسة :

يعد موضوع الدراسة متشعبا إذ يمكن تناوله من جوانب متعددة تبعا لأهداف كل باحث وذلك لأن هذه الدراسة تحتاج إلى المزيد من التعمق والمعالجة حتى نستطيع الإلمام بالجوانب المختلفة للموضوع ولذلك يمكن اقتراح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون عناوين وإشكاليات لبحوث مستقبلية وهي:

- أساليب قياس مخاطرة الائتمان المصرفي من وجهة إتفاقية بازل الثانية.
- العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر الائتمانية ومدى اعتماد البنوك على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني.
- دور وكالات التصنيف العالمية في تحديد مخاطر الائتمان .
- أهمية استخدام الطرق الإحصائية في عملية اتخاذ قرارات الإقراض للبنوك .

وغيرها من الجوانب التي ندعوا أنفسنا وزملائنا الباحثين للبحث فيها وهذا ما يفتح آفاقا رحبة للبحث العلمي المعمق وتشجيعا لطرح مثل هذه المواضيع.

قائمة المراجع

1- محمد محمود عبد ربه محمد ،"محاسبة التكاليف(قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية)"، جامعة عين شمس ،كلية التجارة ،(2000) .

2- إيمان انجرو،"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض"،مذكرة ماجستير في الاقتصاد،كلية الاقتصاد جامعة تشرين السورية، تخصص مالية،(2006).

3- شاكر القزويني ، "محاضرات في إقتصاد البنوك" ،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،(2000).

4- Benhalima amour،pratique des technique bancaire، édition dahleb، alger ،1997

5- زكريا الدوري و يسرى السامرائي، "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، عمان- الأردن: دار اليازوري،(2006)

6- "الدليل الإرشادي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال /بعض مفاهيم ومصطلحات الائتمان ومصادر التمويل" ، منشور على الانترنت على الموقع التالي:
consulté lewww.kenanaonline.com/page/8652 : 23 /2009/12

7- زياد رمضان،محفوظ جودة،"إدارة مخاطر الائتمان" ،جامعة القدس المفتوحة: ،الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات،(2008)

8- عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة (عملياتها وإدارتها)، مصر :الدار الجامعية، الإسكندرية- ،(2000)

9- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الإسكندرية :المكتب العربي الحديث، ط3، ، (1996)

10- حمزة محمود الزبيدي,"إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني", عمان: مؤسسة الوراق, , (2002).

11- الطاهر لطرش،"تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1(2004).

12- بتصرف بالاعتماد على :

- زياد رمضان،محفوظ جودة،"إدارة مخاطر الائتمان" 2008،ص106-110
- محمد محمود عبد ربه محمد،محاسبة التكاليف ،2000،ص45-46 .

13- أبو قحف عبد السلام وحنفي عبد الغفار,الإدارة الحديثة في البنوك التجارية, بيروت: الدار الجامعية , (1991).

14- الرشيد عبد المعطي وجودة احمد محفوظ ,إدارة الائتمان ،عمان :دار وائل للنشر والتوزيع, (1999).

15- محمد سعيد سلطان ،"إدارة البنوك " ،الدار الجامعية ،بدون مدينة،(1993)

16- مدحت الصادق،"أدوات وتقنيات مصرفية"، القاهرة :دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ، (2000).

17- م.بن بوزيان ومولاي ختير,"تسيير وتقييم مخاطر القروض تطبيق طريقة التنقيط حالة قطاع الأشغال العمومية في الجزائر" من الملتقى الدولي إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات –الأفاق والتحديات- الشلف ,(2008).

18- عبد الحميد الشواربي,إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية,منشأة المعارف الإسكندرية,(2002).

19- قدي عبد المجيد ،"المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)"، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية(2003)

20- محمد سويلم ،" إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية "،بيروت ،الشركة العربية ومطابع الأمل ، (1994).

21- حمود،سليم سمير،"التحليل الائتماني"، بيروت :دار الوحدة للطباعة والنشر (1993).

22- زياد رمضان ،"إدارة الأعمال المصرفية"،دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،الأردن، ط(1997) .

23 -Goohman John Downes et Jordan Elliott, " Dictionary of Finance and Investment Terms",. U.S.A. , édition dunod 1995

24- Joel Bessis, "Risk Management in Banking " , édition dunod 1998

25- طلعت أسعد عبد الحميد،" الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة"، القاهرة :مكتبة الشقري، ، (1998).

26- منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر:الهندسة المالية باستخدام التوريق و المشتقات المالية ، الإسكندرية :منشأة المعارف ، ،الجزء الأول ،(2003) .

27- طارق عبدا لعال حماد،"إدارة المخاطر"، جامعة عين شمس: كلية التجارة ، (2003)

28- خالد أمين عبدا لله، "إطار إدارة المخاطرة الائتمانية"، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السلسلة الرابعة، , (2002)،.

29- محمد على القري,"المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي",مقال منشور على الانترنت على الموقع0-10 www.elgari.com/article80.htm consulté le 20102-

30- ابتهاج مصطفى عبدا لرحمان ،"إدارة البنوك التجارية"، القاهرة: دار النهضة العربية، ،ط2 ، (2000) .

31- سمير الخطيب،" قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"،الإسكندرية: منشأة المعارف، (2005).

32- صادق راشد الشمري،"إدارة المصارف(الواقع والتطبيقات العملية) "، عمان :دار صفاء للنشر والتوزيع، ،ط1،(2009) .

33- فاطمة بن الناصر،"(تسيير مخاطر صيغ التمويل بالمصارف الإسلامية –دراسة حالة بنك البركة الجزائري)",مذكرة ماجستير,كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية , جامعة ورقلة ,2008/2007 .

34- عبد الجليل بوداح,معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية . مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الأول حول النظام المصرفي الجزائري. واقع وآفاق , جامعة الشلف , نوفمبر ,2001 .

35- محمد صالح الحناوي، سيدة عبد الفتاح عبد السلام،المؤسسات المالية-البورصة و البنوك التجارية-، مصر :الدار الجامعية،(2000)

36- سمير الخطيب،" قياس وإدارة المخاطر بالبنوك "منهج علمي وتطبيق عملي"، منشأة المعارف بالإسكندرية،(2005).

37- طارق عبد العال حماد، "إدارة المخاطر(أفراد-إدارات-شركات-بنوك)"، الإسكندرية: الدار الجامعية، ،(2003)

38- إبراهيم الكراسنة ,"اطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ", أبو ظبي : صندوق النقد العربي .معهد السياسات .,مارس(2006) .

39- برايان كويل،"تحديد مخاطر الائتمان" (القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع، ،الطبعة الأولى،(2006).

40- محمد سهيل الدروبي، "إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية" ،(2007) .

41- أحمد غنيم،"صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك"، بدون دار و بلد نشر، (2002)

42- كمال رزيق,.فريد كورتل ،"تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية "،مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة جامعة الزيتونة الأردنية ،(2007).

43- Farouk Bouyakoub."L'entreprise et le financement bancaire", Edition: Kasba, Alger, 2000 .

44- محمد مطر،"التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية"،عمان : دار وائل للنشر،ط1 ،(2000)

45- شريف مصباح أبو كرش."إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول(الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة)،كلية التجارة الجامعة الإسلامية، ماي (2005)

46- رقية شرون ،" إدارة المخاطر في البنوك التجارية ومؤشرات قياسها "من الملتقى الدولي إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات –الأفاق والتحديات- الشلف ,(2008).

47- طارق الله خان،حبيب احمد،"إدارة المخاطر:تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية،"، المملكة العربية السعودية ،ط1 ،(2003) .

48- بنك الإسكندرية، النشرة الاقتصادية، العدد 35، سنة(2003.)

49- عبد المطلب عبد الحميد ،"العولمة واقتصاديات البنوك"مصر،دار الجامعية،(2000)

50- علي بدراني ." الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل2"،مجلة المحاسب المجاز،الفصل الثالث ،العدد 23،(2005)

51- رسمية محمود خلف الله محمود ، "تنمية القطاع المصرفي في مواجهة تحديات العولمة"، مؤتمر الاستثمار والتنمية وتحديات القرن الحادي والعشرين،المجلد الأول ،جامعة الإسكندرية:11-13 سبتمبر(2003).

52- حسين عبدالله التميمي،"اتفاقية بازل الثانية وكفاية رأس المال في البنوك التجارية "،مقال منشور في الانترنت على الموقع التالي:

http:www .montada.ahbabdz.com/showthread.php ?t=7984 consulté le 11/03/2010

53- سيرين سميح أبو رحمة،"اتفاقية بازل المضمون – الأهمية الأبعاد ،التأثيرات – التحديات "،الجامعة الإسلامية - غزة كلية التجارة،مقال منشور في الانترنت على الموقع التالي :

http:www.ibtesama.com/vb/showthread-t_13181.html : consulté le 12/03/2010

54-Michel dietich et joel perey,Mesure et gestion du risqué de credit,revue banque ,2003,

55- بتصرف بالاعتماد على: زياد رمضان،محفوظ جودة،"مرجع سبق ذكره".

56- سليمان ناصر ،"النظام المصرفي الجزائري واتفاقية بازل" ‘مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات-،جامعة شلف ،ديسمبر(2004) .

57- gaudin michel," le crédit au particulier ; aspect économiques، techniques, juridiques et fiscaux،" ed sefi، sans édition، Québec، 1996

58- S.de Coussergues ، Gestion de la banque ، Dunod ، Paris،1995 ،

59- A.Labdie ، Crédit management ، Gerer le risque client ، Economica ، Paris ،1996

60- عبد العزيز شرابي و مهدي بلوطار ،"محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكوريتغ "،مجلة الاقتصاد و المجتمع منتوري قسنطينة ،عدد 02،(2004).

61- M . Bardos ، Analyse discriminante . application au risque et scoring financier ، Paris . DUNOD، 2001 ،

62- Nicolas . Van , Crédit management et crédit scoring . Paris .Economica 1995 ،

63- Jean Rene Edighoffer et E.Morin،crédit mangement ed nathan،1993،

64- N.Van Praag , "Le crédit management et le crédit scoring ", Ed Economica، Paris ،1995

65- محسن احمد الخضيري،الديون المتعثرة ،ايتراك للنشر والتوزيع ،القاهرة،الطبعة الأولى،1997 .

66- A .Saunders and M .Cornett، Financial Institutions Management ،4th ed ،2003

67- حمزة محمود الزبيدي,"التحليل المالي تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل",مؤسسة الوراق للنشر,عمان, (2000) .

68- عمر عيسى حسن ،"مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك "الأردن:الإدارة العامة ،مجلد 41،العدد الأول ،(2001) .

69- مسعودي عبد الوهاب،"فعالية العمل المصرفي من خلال التحليل الائتماني،دراسة ميدانية لتجارب بعض البنوك الجزائرية "،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة،(2008).

70- مبارك لسلوس ،"التسيير المالي-تحليل نظري-"ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون (الجزائر)،.

71- وليد ناجي الحيالي ،"الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي "منهج علمي وعملي" متكامل،الوراق ،عمان ط1،(2004) .

72- عبد المعطي رضا الرشيد ،محفوظ أحمد جودة ،"إدارة الائتمان,(الأردن: دار وائل للنشر (1999).

73- زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، الأردن.

74- ثلايحية نوة،"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في امتصاص البطالة وتفعيل النسيج الصناعي"،مجلة روسيكادا،جامعة بسكرة،ديسمبر 2005 ،العدد 03.

75- Jaque P.ses opération de bonque, paris 5eme edition, 1970,

76- نعيمة بن عامر،"المخاطرة والتنظيم الإحترازي"'مداخلة مقدمة لملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية -واقع وتحديات-،جامعة شلف ،ديسمبر(2004).

77- كركار مليكة،"تحديث الجهاز المصرفي الجزائري على ضوء معايير بازل". مذكرة ماجستير في الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة ،نوفمبر(2004) .

78- صلاح الدين حسن السيسي،"القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني :القطاع المصرفي وغسيل الاموال"، عالم الكتب للنشر، القاهرة،ط1.

79- سمير ايت عكاشة ،"تسيير مخاطر القرض في البنوك الجزائرية"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة ،جانفي(2005)

80- M.Mathieu‹. L exploitant bancaire et le risque crédit, La revue Banque 1995

81- للتفصيل راجع المواد:175.178 من قانون النقد والقرض 90-10

82- هامل الهواري ،"آليات دعم وترقية قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري"،مجلة الحقيقة،العدد السادس،جامعة أدرار ،ماي(2005).

83- همال علي،"تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية "بحوث وأوراق عمل الدورة الدولية المنعقدة خلال الفترة 25-28 ماي. 2004. جامعة فرحات عباس ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،سطيف منشورات مخبر

84- الجريدة الرسمية، العدد السادس،(2004.)

85- من المادة 3 إلى 5 من المرسوم التنفيذي رقم 04- 16، مؤرخ في 29 ذي القعدة عام 1424 الموافق 22 يناير 2004

86- الأمر رقم 66-78 المؤرخ في جويلية 1966المتضمن أحداث البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي

88- بريش عبدا لقادر،"التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"،أطروحة دكتوراه في الاقتصاد،جامعة الجزائر،(2006)

- François desmicht pratique de l’activité bancaire ,edition dunod ,2004

89

90- B.guilot, la méthode des scores intérets et limites,revue banque Paris ,1986

91- J. L. Roset et D .Voyenne" Le crédit management en pratique", Ed Organisation‹ Paris‹ 1997

92-Elie Cohen .Analyse Financière.Ed.économica،1997

93- منير صالح هندي،"إدارة البنوك– مدخل اتخاذ القرارات"،الإسكندرية ،الكتب العربي الحديث ،(1992)

94-Salih hamzawi www.cotunace.com.tn/htm/ar_fgeae.asp

الملحق رقم 03 : يوضح أهم المتغيرات الكمية

المتغير	تعيين المتغير (النسبة)
R1	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة
R2	زبائن / رقم الأعمال خارج الضريبة
R3	احتياجات رأس مال العامل / رقم الأعمال الخاضع للضريبة
R4	الأموال الخاصة/ إجمالي الديون
R5	مصاريف المستخدمين/ رقم الأعمال
R6	رقم الأعمال خاضع للضريبة / مجموع الأصول
R7	مخزون/ بضاعة مستهلكة
R8	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل
R9	ديون قصيرة الأجل / مجموع القيم المتداولة
R10	قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل
R11	رأس المال العامل / قيم قابلة للتحصيل + قيم الاستغلال
R12	النتيجة/ رقم الأعمال خاضع للضريبة
R13	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل
R14	مجموع الديون/إجمالي الأصول
R15	القيم الثابتة /الأموال الخاصة
R16	مصاريف المستخدمين/إجمالي التكاليف
R17	رأسمال العامل الخاص/القيم المتداولة
R18	نتيجة الاستغلال /مجموع الأصول

الملحق رقم 04 : يوضح أهم المتغيرات الكمية المتغيرات الكيفية:

المتغير الكيفي	تعيين المتغير
عمر المؤسسة (AGE ENTR)	العمر= تاريخ الحصول على القرض- تاريخ إنشاء المؤسسة (معرفة خبرة المؤسسة).
الشكل القانوني للمؤسسة Statut	(sarl)- شركة ذات مسؤولية محدودة. (SNC) - شركة تضامن (EURL) - شركة ذات مسؤولية محدودة لشخص واحد
قطاع النشاط Activité	- (IND) صناعة - (COM) تجارة - (SER) خدمات وهو عامل أساسي في تحديد تواجد المؤسسة في السوق ونوعية المنتوج.
نوع القرض المتحصل عليه Type cré	(parcais) - قروض عن طريق الصندوق (parsing) - قروض بالتوقيع